الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

ملتقى وطني (حضوري وعن بعد)

يوم 15 ديسمبر 2025

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات غير الدولية ـ ليبيا نموذجا





الرئيس الشرفي: أ د. قواسمية عبد الكريم

رئيس الملتقى: د. بن حداه عبد الله

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العلي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي-تبسة-

كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

ينظم

ملتقى وطني (حضوري وعن بعد)

بعنوان:

"دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات غير الدولية-ليبيا نموذجا"

يوم 15ديسمبر 2025

الرئيس الشرفي للملتقى:

أ د/ قواسمية عبد الكريم رئيس الجامعة

المشرف العام للملتقى:

د/ مخلوف طارق

رئيس الملتقى الوطني:

د/ بن جداه عبدالله

إشكالية اليوم الدراسي

إن موضوع الدبلوماسية ودورها في إدارة العلاقات الدولية والعمل على منع التجاء الدول إلى استخدام القوة في فض منازعاتها، لما في ذلك من مخالفات لأحكام المواثيق الدولية والإقليمية.

تعد التجربة الجزائر في تسوية النزاعات الدولية كنموذج يحتذى بها في فض النزاعات الدولية خاصة منها غير الدولية فنجد الدبلوماسية الجزائرية قد ساهمت بفعالية في إحلال السلم والأمن الدوليين والحيلولة دون نشوب النزاعات المسلحة الإفريقية، أو على الأقل إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الدخول في النزاع المسلح، وهذا ما تجلى في الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع العراقي الإيراني الذي توج بإبرام اتفاق تسوية سلمية ووضع حد للحرب القائمة بينهما، وذلك بمقتضى الاتفاق الدولي المبرم عام 1975 .

كما ساهمت الدبلوماسية الجزائرية ممثلة في وزير خارجيتها "محمد الصديق بن يحي" في تحرير الرهائن الأمريكيين المحتجزين بالسفارة الأمريكية بطهران .ومن النزاعات المسلحة الإفريقية التي نجحت الدولة الجزائرية في تسويتها بالطرق الدبلوماسية، وقف النزاع المسلح الاريتري الأثيوبي .والنزاعات المسلحة الداخلية في كل من النزاع المالي والنيجري.

ومن أجل إبراز جهود الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الداخلية وخاصة منها النزاع الليبي الذي طال أمده نتيجة للتدخلات الاجنبية المستمرة وتضار مصالحها، ارتئينا طرح التساؤل التالي: فيمات تتمثل الوسائل الدبلوماسية التي طبقتها الجزائر في تسوية النزاعات الدولية وبالخصوص في النزاع الليبي؟ .

محاور اليوم الدراسي

المحور الأول: الدبلوماسية كآلية لحفظ السلم والأمن الدوليين

(ماهية الدبلوماسية في القانون الدولي، الآليات الدبلوماسية لحفظ السلم والأمن الدولي : المفاوضات، المساعي الحميدة، الوساطة، التحقيق، التوفيق)

❖ **المحور الثاني: الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات**

(مفهوم الدبلوماسية الجزائرية، مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية)

❖ **المحور الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الليبي**

الوسائل المستعملة لحل النزع الليبي (مؤتمرات، اجتماعات، ....الخ)

❖ **المحور الرابع: معوقات الوساطة الجزائرية لحل الازمة الليبية**

(تضارب المصالح الداخلية، استمرار التدخل في الشأن الليبي من الاطراف الخارجية .....الخ)

أعضاء اللجنة العلمية

رئيس اللجنة العلمية: د. سراغني بوزيد جامعة قسنطينة 1

اعضاء اللجنة العلمية:

أ د/ هدفي بشير	جامعة تبسة
أ.د/ نويري سعاد	جامعة تبسة
أ.د/ عزاز هدى	جامعة تبسة
أ.د/ عزالدين عثماني	جامعة تبسة
د/ بريك عبدالرحمان	جامعة تبسة
د/ سماعلي عواطف	جامعة تبسة
د/ شنيخر هاجر	جامعة تبسة
د/ جفالي اسامة	جامعة تبسة
د/ معمر بوخاتم	جامعة تبسة
د/ حكيم زواي	جامعة تبسة

رئيس اللجنة التنظيمية

- بوقطوف خميسي

أعضاء اللجنة التنظيمية

- قحقاح وليد
- بوحريص محمد الصديق
- سماعيلي ياسين عبد الرزاق

شروط المشاركة

- أن تكون المداخلة في إطار أحد محاور اليوم الدراسي.
- أن لا يكون موضوع المداخلة قد سبق نرشه أوقدم في ملتقيات.
- تكون المداخلة في حدود 15 صفحة، بخط Sakkal Majalla حجم 15، تباعد 1,15، التهميش آليا في اخر البحث.
- ينبغي أن تتضمن المداخلة على توصيات.
- ترسل المداخلات عبر البريد الالكتروني للملتقى الوطني:

seminaire2022.facdroit@gmail.com

استمارة المشاركة

الاسم واللقب:.....

الرتبة العلمية:.....التخصص.....

الهيئة المستخدمة:.....

الهاتف:.....البريد الالكتروني.....

المحور:.....عنوان المداخلة.....

تواريخ مهمة:

- أخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم: 10 ديسمبر 2025
- يتم الرد على المداخلات المقبولة يوم: 13 ديسمبر 2025

وزارةالتعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم التعليم المشترك حقوق







قسم التعليم المشترك حقوق

ينظم

الملتقى الوطني الهجين:

دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات غير الدولية

- ليبيا نموذجا-

حضوري وعن بعد

يوم15 ديسمبر 2025م

الرئيس الشرفي للملتقى: أ.د قواسمية عبد الكريم. مدير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة

رئيس الملتقى: د. بن جداه عبدالله

رئيس اللجنة العلمية: د. سراغني بوزيد

رئيس اللجنة التنظيمية: د. بوقطوف خميسي

مدير الملتقى: أ.د مخلوف طارق عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية

برنامج الملتقى الوطني:

رابط الجلسة الافتتاحية: https://meet.google.com/odo-aede-ety

مراسم افتتاح (09:00- 09:30)

- ✓ الاستماع الى آيات بينات من الذكر الحكيم.
- ✓ الاستماع الى النشيد الوطني

تدخل الهيئات المشرفة على الملتقى

- ✓ كلمة ترحيبية السيد/ بن جداه عبدالله رئيس الملتقى
- ✓ كلمة رئيس اللجنة العلمية للملتقى: سراغني بوزيد
- ✓ كلمة السيد رئيس القسم: د. لسود رضا
- ✓ كلمة السيد العميد: مخلوف طارق
- ✓ كلمة السيد: أ.د قواسمية عبد الكريم مدير جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

الاعلان الرسمي عن انطلاق أشغال الملتقى

استراحة قهوة 10-930

الجلسة العلمية الاولى حضوريا :(10.00سا- 12.30سا)

برئاسة د. سماعلي عواطف

1-أد./ عزاز هدى	جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

الدبلوماسية الجزائرية وتطبيق مبدأ التسوية السلمية للنزاعات غير الدولية

2-د./ سراغني بوزيد	جامعة قسنطينة 1
د./ عمار سلطان	جامعة قسنطينة 1

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية الازمة الليبية نموذجا

3- د./ بوقطوف لخميسي — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

أ.د./ بوساحية السايح — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

The Role of Algerian diplomacy in Resolving Libyan Crisis

4- د./ نموشي نسرين — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

الدبلوماسية وبناء السلم الدولي في مناطق ما بعد النزاعات

5- د./ رقية بلقاسمي — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

معوقات الوساطة الجزائرية في التسوية السياسية للازمة الليبية : بين الانقسام الداخلي والتدخل الاجنبي

6- د./ محمود دريدي — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

الدبلوماسية الجزائرية 2020- 2025: قراءة في الواقع و الرهانات.

7-.د./ سمية بلعيد — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

تأثير التزاحم الدبلوماسي في ليبيا على فعالية الوساطة الجزائرية -المبادرة الجزائرية في 2020 نموذجا-

8- د./ سماعلي عواطف — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

د. جديدي طلال — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

جهود الجزائر في تطبيق قرار مجلس الامن الدولي رقم 1325 لسنة 2000- شبكة الوسيطات الجزائرية نموذجا-

9- د./ بن جداه عبدالله — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

العقبات التي تعترض الدبلوماسية الجزائر في حل أزمات دول الجوار-ليبيا نموذجا

10- أ.د./ بورس منير — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

أ.د بوعزيز عبد الوهاب — جامعة الشادلي بن جديد الطارف

الرهانات الاستراتيجية للدور الدبلوماسي الجزائري في الازمة الليبية 2011-2025

11- د./ مساعدية ابراهيم جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

اسهامات الدبلوماسية الجزائرية في اثراء القانون الدولي ومبادئه لحل النزاعات

الجلسة العلمية الثانية عن بعد : (10.00 سا – 12.30 سا)

برئاسة د. بولعراس مختار

رابط الجلسة: https://meet.google.com/nef-cesp-ezp

1 – أ د./ حبيبة رحايبي جامعة الامير عبد القادر الاسلامية

الوسائل الدبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية

2- د./ حنيفي حدة جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

دور الجزائر الوسيط في حل النزاع الليبي: المبادرات والآليات والنتائج

3- د/ صبحي رفيق جامعة قسنطينة 1

د./ سماعيلي ياسين عبد الرزاق جامعة قسنطينة 1

الاليات الدبلوماسية لحفظ السلم والامن الدوليين

4- د./ ستيتي سمير جامعة مولود معمري، تيزي وزو

الوساطة كآلية دبلوماسية لتسوية النزاعات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين

5- ط.د / بوالديار فوزي جامعة وادي سوف

الدبلوماسية في عصر المعلومات: التطور التاريخي والمفاهيمي

6- د./ بن مهني لحسن جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

الدبلوماسية الوقائية – المفهوم والاسس القانونية الدولية

7- د./ كفالي جمال جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

الوساطة كآلية لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل الدبلوماسية والمساهمة الجزائرية على المستوى الدولي والاقليمي

8- أ. د./ دمدوم رضا جامعة قسنطينة 3

د. حمزة سوشة — جامعة قسنطينة 3

الوساطة الجزائرية في النزاع الليبي: بين التوترات الاقليمية والديناميكيات السياسية الداخلية

9 بوسنة عبد الغفور — جامعة قسنطينة 1

الديبلوماسية الجزائرية و دورها في حل الأزمة الليبية ومقاربة أمن الدولة من أمن المنطقة

10- د./ حماني عبلة — جامعة يحي فارس المدية

الديبلوماسية الدولية دراسة نظرية (التعريف، الخصائص، الوظائف، التميز، النشأة والتطور)

11- د./ جغري أميرة — جامعة قسنطينة 1

فعاليات الاليات الدبلوماسية في ادارة الازمات الدولية (التحديات والافاق المستقبلية)

12- د./ مجدوب عبد الحليم — المركز الجامعي مغنية

تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية (الوساطة أنموذجا)

13- د./ بوجلال سمية — جامعة قسنطينة 1

الإطار المفاهيمي و القانوني للدبلوماسية في القانون الدولي: المبادئ و الأطر المرجعية"

14. د./ منصوري نورة — جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي

مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية

الجلسة العلمية الثالثة عن بعد : (10.00 سا – 12.30 سا)

برئاسة د. مباركية تقي الدين

رابط الجلسة: https://meet.google.com/hfi-axcn-pkd

1- أ.د./ عبد اللطيف بوروبي — جامعة قسنطينة 3

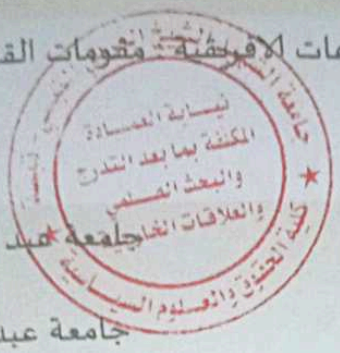
البعد الاستراتيجي للسياسة العامة الأمنية الجزائرية تجاه الازمة في ليبيا بعد 2020

2- د./ بن مرغيد طارق — جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

الجزائر والأمم المتحدة: التوفيق كأداة دبلوماسية لتسوية النازعات الإفريقية والعربية

3- د./ تريكي شريفة — جامعة الجزائر1

خصوصيات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الإفريقية: مقومات القوة وحدود الفعل الدبلوماسي



4- د./ عبد الرفيق زايدي — جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

د./ بومعزة نوارة — جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية

تجسيد الجزائر لمبادئ القانون الدولي في تسوية النزاع الليبي

5- د./ بوبرطخ نعيمة — جامعة قسنطينة 1

محددات الدبلوماسية الجزائرية في ظل الظروف الراهنة

6- د./ حنان عميور — جامعة الامير عبد القادر الاسلامية

تكريس مبادئ الشرعية الدولية في السياسة الخارجية الجزائرية لمعالجة النزاعات الداخلية_ ليبيا نموذجا_

7- د./ هنيدة سميرة — جامعة الجزائر 3

- د./ داهل ابراهيم — جامعة الجزائر 3

معوقات الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة الليبية تحليل معمق في الأسباب والعوامل 2011–2025

8-د./ سهام عبدلي — جامعة قسنطينة 1

دور الخارجية الجزائرية في فض النزاعات غير الدولية

9- د./ حلايمية مريم — جامعة قسنطينة 1

مبادرات الدبلوماسية الجزائرية في تسوية الأزمة الليبية بين الحوار ورفض التدخل الخارجي

10- د./ قاضي كمال — جامعة خميس مليانة – عين الدفلى

مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي بين التحديات والفرص المتاحة

11-أ د./ مبخوتة أحمد	جامعة أحمد بن بحي الونشريسي تيسمسيلت
ط. د- عابدي أحمد	جامعة أحمد بن بحي الونشريسي تيسمسيلت

الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية -بين الآمال والقيود-

الجلسة الختامية: برئاسة د/ قطوف لحسين

رابط الجلسة الختامية: https://meet.google.com/odo-aeqe-ety

التحاق كل رؤساء الجلسات والأساتذة المشاركين بالجلسة الختامية.

- ✓ قراءة التوصيات.
- ✓ كلمة رئيس الملتقى.
- ✓ كلمة السيد العميد واختتام أشغال الملتقى الوطني.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

الملتقى الوطني: دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات غير الدولية: ليبيا نموذجا

1- الاسم واللقب: حمزة صوشة

الرتبة العلمية: دكتوراه علوم سياسية

مؤسسة الانتساب: مخبر" الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية"، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3 / صالح بوبنيدر.

بريد الكتروني:hamza.saoucha@univ-constantine3.dz

هاتف:06.99.16.03.73

2- الاسم واللقب:رضا دمدوم

الرتبة العلمية: أستاذ التعليم العالي

مؤسسة الانتساب: مخبر" الدولة، السياسات العامة والاستراتيجيات الحكومية"، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة 3 / صالح بوبنيدر.

بريد الكتروني :redha.demdoum @univ-constantine3.dz

هاتف:0550 382 316

عنوان المداخلة: الوساطة الجزائرية في النزاع الليبي: بين التوترات الإقليمية والديناميكيات السياسية **الداخلية** .

- **ملخص**

تستكشف المداخلة دور الجزائر كوسيط في النزاع الليبي في سياق التوترات الإقليمية والديناميكيات السياسية الداخلية المعقدة. تكمن أهمية هذا الموضوع في الموقع الاستراتيجي للجزائر في شمال إفريقيا، حيث إن انخراطها في حل النزاعات أمر حاسم لاستقرار المنطقة. يبرز المقال كيف أن التحديات التاريخية، والتوترات مع الدول المجاورة ، بالإضافة إلى التأثيرات الخارجية، تعقد جهود الوساطة التي تقوم بها الجزائر.

تتبنى المقال منهجًا وصفيا تحليليا، مستندًا إلى مراجعة الأدبيات الموجودة، ودراسات الحالة، وتحليلات العلاقات الدولية لفحص استراتيجيات الوساطة الجزائرية. يستكشف التفاعلات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، مع الأخذ في الاعتبار الاعتبارات السياسية الداخلية للجزائر التي تؤثر على قدراتها في الوساطة.

تظهر النتائج أنه على الرغم من الإرادة التاريخية للجزائر للعمل كوسيط محايد، فإن عدة عوامل تعيق فعاليتها. من بين هذه العوامل: التوترات الإقليمية، الديناميكية الليبية الداخلية والتأثيرات الخارجية

في الختام، تسلط المداخلة الضوء على ضرورة أن تتبنى الجزائر نهجًا أكثر مرونة وتعاونًا في جهود الوساطة الخاصة بها، بينما تعزز علاقاتها مع الفاعلين الإقليميين والدوليين لتعزيز حل سلمي للأزمة الليبية.

الكلمات المفتاحية : الجزائر، الوساطة، النزاع الليبي، التوترات الإقليمية، الديناميكيات السياسية، التأثيرات الخارجية.

- Abstract

The paper explores Algeria's role as a mediator in the Libyan crisis in the context of regional tensions and complex internal political dynamics. The importance of this topic lies in Algeria's strategic location in North Africa, where its involvement in conflict resolution is crucial to the stability of the region. The article highlights how historical challenges, tensions with neighbouring countries, and external influences complicate Algeria's mediation efforts.

The paper adopts an analytical approach, drawing on a review of existing literature, case studies, and international relations analyses to examine Algerian mediation strategies. It explores the interactions between local, regional, and international actors, taking into account Algeria's domestic political considerations that affect its mediation capabilities.

The results show that despite Algeria's historical willingness to act as a neutral mediator, several factors hinder its effectiveness. These include regional tensions, internal Libyan dynamics, and external influences.

In conclusion, the paper highlights the need for Algeria to adopt a more flexible and collaborative approach in its mediation efforts, while strengthening its relations with regional and international actors to promote a peaceful resolution to the Libyan crisis.

Keywords: Algeria, mediation, Libyan conflict, regional tensions, political dynamics, external influences.

1- مقدمة

تعالج هذه المداخلة الدور الاستراتيجي للجزائر كوسيط في النزاع الليبي، وهو نزاع له تداعيات لا تؤثر فقط على استقرار ليبيا فحسب بل أيضًا على جميع أنحاء منطقة شمال إفريقيا. وتُعد مشاركة الجزائر في حل النزاعات أمرا حاسما نظرًا لتاريخها في دعم حركات التحرر وموقعها الجغرافي المجاور لليبيا. ومن خلال دراسة التحديات والفرص التي تواجه الجزائر في جهود الوساطة، تسلط المداخلة الضوء على قضايا الأمن الإقليمي والتوترات السياسية والتأثيرات الخارجية. ويعتبر فهم هذه الديناميكيات أمر أساسي لفهم تداعيات النزاع الليبي على الاستقرار الإقليمي ودور الدبلوماسية الجزائرية في شمال إفريقيا.

- المشكلة البحثية

تعالج المداخلة مسألة طبيعة العوامل المؤثرة على عملية الوساطة الجزائرية في النزاع الليبي. و تتمثل هذه العوامل في عدة قضايا رئيسية تؤثر على دور الجزائر كوسيط في هذا النزاع . من بين هذه القضايا، نجد تعقيد التوترات الإقليمية، ولا سيما التوتر التاريخي بين الجزائر والمغرب، الذي يؤثر على تصور الجزائر وفعاليتها كفاعل محايد. بالإضافة إلى ذلك، تستعرض المداخلة كيف يُعقّد الانقسام السياسي في ليبيا، بسبب وجود فصائل متنافسة مثل حكومة الوحدة الوطنية (GNU) والجيش الوطني الليبي(LNA) ، جهود الوساطة الجزائرية. كما تزيد التأثيرات الخارجية، مثل تدخل القوى الإقليمية والدولية، من درجة التعقيد، مما يجعل من الصعب صياغة منهج متماسك وفعال لحل النزاع. تسلط هذه القضايا الضوء على التحديات التي تواجه الجزائر في سعيها لتعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

- منهجية البحث

تعتمد منهجية البحث المعتمدة في هذا المقال بشكل أساسي على الوصف التحليلي، وتستند إلى مراجعة شاملة للأدبيات الموجودة، ودراسات الحالة، وتحليلات العلاقات الدولية. كما تستند المداخلة إلى مصادر أكاديمية وتقارير خبراء لفحص الأبعاد المختلفة للوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية. من خلال تحليل التفاعلات بين الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين، وتبرز المداخلة استراتيجيات الوساطة الجزائرية والعوامل التي تؤثر على فعاليتها. بالإضافة إلى ذلك، تأخذ المنهجية في الحسبان الاعتبارات السياسية الداخلية للجزائر، التي تلعب دورًا حاسمًا في صياغة سياستها الخارجية. تتيح هذه المقاربة الشاملة فهمًا أفضل للديناميات المعقدة التي تشكل المشهد السياسي في ليبيا وموقع الجزائر كوسيط.

2- التنافس الإقليمي وتأثيره على الوساطة

يتميز المشهد الجيوسياسي في شمال أفريقيا بتفاعل معقد بين التنافس الإقليمي، ويبرز بشكل خاص العلاقة المتوترة بين الجزائر والمغرب. هذا التنافس، الذي يتجذر في الصراعات التاريخية والنزاعات الإقليمية، لا سيما

حول الصحراء الغربية، يقوض بشكل كبير قدرة الجزائر على القيام بدور الوسيط في النزاعات الإقليمية، بما في ذلك الأزمات المتعددة الأوجه في ليبيا. تتجلى العداوة المتجذرة بين هذين البلدين في أشكال متنوعة، من المواقف العسكرية إلى العزلة الدبلوماسية، مما يؤثر سلبًا على الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار والتعاون في المنطقة (Zoubir, 2020).

غالبًا ما يُنظر إلى التنافس المغربي-الجزائري على أنه لعبة محصلتها صفر، حيث يُفسر أي مكسب استراتيجي تحققه إحدى الدولتين على أنه خسارة للدولة الأخرى. يعقّد هذا التصور قدرة الجزائر على القيام بوساطة فعالة، خاصة في السيناريوهات التي تشمل دولًا ثالثة. على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي تحالف المغرب مع دول الخليج وعلاقاته مع القوى الغربية إلى خلق توترات تزيد من عزل الجزائر على الساحة الدولية. ويضيف التناقض بين الدعم والمعارضة من الدول المجاورة مزيدًا من التعقيد إلى جهود الوساطة الجزائرية في ليبيا. وغالبًا ما يتعارض المغرب، الذي ينحاز إلى فصائل معينة في الصراع الليبي، مع مواقف الجزائر، مما يساهم في اتباع منهج مجزأ لحل الأزمة في المنطقة .(Baiche, 2024)

علاوة على ذلك، فإن تصاعد النزعة العسكرية وعدم الاستقرار في منطقة الساحل، الذي تفاقم بسبب الصراع الليبي، يثير مخاوف إضافية للجزائر، التي تنظر إلى أي آثار جانبية على أنها تهديد مباشر لأمنها القومي. ويؤدي عدم الاستقرار الناجم عن ذلك إلى تنافس حاد بين دول شمال أفريقيا، حيث تحاول كل دولة تعزيز حدودها وتأكيد نفوذها. ويصطدم الدور التاريخي للجزائر كحصن للاستقرار في المنطقة بالحسابات الاستراتيجية لجيرانها الذين قد يتحالفون مع فصائل معارضة للمصالح الجزائرية في ليبيا (Zoubir, 2020). ونتيجة لذلك، غالباً ما تعرقل جهود الوساطة الجزائرية بسبب انعدام الثقة والعداء من طرف نظرائها الإقليميين.

وعلى وجه الخصوص، يتناقض دعم الجزائر لحكومة الوفاق الوطني في ليبيا بشكل حاد مع تحالف المغرب مع الجنرال خليفة حفتر. وتؤكد هذه التباينات كيف يمكن للصراعات الإقليمية أن تعرقل الجهود الجماعية من أجل السلام والاستقرار. وتؤدي المصالح المتضاربة للدول المجاورة إلى تشكيل تحالفات متنوعة تعكر صفو عملية الوساطة، مما يُعقد مساعي الجزائر الرامية إلى وضع إطار سياسي متماسك قادر على معالجة الانقسامات الداخلية في ليبيا .(Baiche, 2024) ويزيد قرب الجزائر الجغرافي من ليبيا من حجم مصالحها في النزاع، إلا أن قدراتها كوسيط محدودة بسبب تداخل المصالح الوطنية التي تعيق المبادرات المتعددة الأطراف.

علاوة على ذلك، فإن تفاعل الأطراف الخارجية مثل فرنسا والولايات المتحدة والقوى الإقليمية مثل مصر وتركيا يزيد من تعقيد تحديات الوساطة الجزائرية. إن الولاءات المتنوعة المتورطة في الأزمة الليبية تخلق بيئة تعقد فيها التدخلات الخارجية الحلول المحلية، وغالباً ما تهمش وجهات النظر الجزائرية وتعزز العداوات

الإقليمية. وغالبًا ما تؤدي المصالح الجيوسياسية لهذه الأطراف الخارجية إلى تفاقم الخصومات المحلية، مما يجعل حياد الجزائر - وبالتالي جهودها الوساطة - موضع شك في أعين جيرانها.

باختصار، ترتبط تحديات الوساطة التي تواجهها الجزائر ارتباطًا وثيقًا بالتنافس الاقليمي الذي يحدد المناخ الجيوسياسي في شمال إفريقيا. يخلق العداء مع المغرب، مقترناً بالخلافات الاستراتيجية مع الدول المجاورة الأخرى، بيئة معادية تضر بتحقيق سلام دائم في ليبيا. وفي الوقت الذي تعاني فيه المنطقة من تضارب المصالح الوطنية والتأثيرات الخارجية، يظل دور الجزائر كوسيط محدوداً، مما يعكس التأثير العميق للصراعات الإقليمية على آفاق الاستقرار في منطقة معرضة للنزاعات .

3- تعقيدات السياسة الليبية

يتميز المشهد السياسي في ليبيا بتفاعل متعدد الأوجه بين ديناميات القوة الداخلية والفصائل المتنافسة، التي تتنافس كل منها على الهيمنة في ظل صراع طويل الأمد منذ سقوط معمر القذافي في عام 2011. أدى تفكك المجال السياسي إلى ظهور سلطات متنافسة مثل حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي، إلى جانب العديد من الجماعات المسلحة التي تتمتع بدرجات متفاوتة من النفوذ في أنحاء البلاد. هذا التشتت يعقد محاولات الجزائر للتوسط بشكل فعال، حيث تواجه البلاد تحديًا يتمثل في التعامل مع فصائل متباينة غالبًا ما يكون لها أجندات متضاربة .(Iratni, 2022)

إن وجود وسطاء سلطة راسخين والتحولات في السيطرة تزيد من تعقيد المشهد السياسي. تجسد الجهات الفاعلة الرئيسية مثل حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس والجيش الوطني الليبي في الشرق، بقيادة خليفة حفتر، الانقسام بين الشرق والغرب الذي يشكل السياسة الليبية المعاصرة. علاوة على ذلك، فإن التفاعلات بين مختلف الميليشيات المحلية، لكل منها ولاءاتها وشبكاتها الخاصة، تفاقم عدم الاستقرار وتخلق بيئة يصعب فيها الحوار والتفاوض .(Bartu, 2014) يجب على الجزائر، بفضل علاقاتها التاريخية مع ليبيا والتزامها المعلن بالوساطة من أجل السلام، أن تتعامل مع هذه الانقسامات بحذر، مع الاعتراف بالشرعية التي تدعيها مختلف الفصائل في سياقاتها المحلية.

تؤدي التدخلات الأجنبية إلى تعقيد جهود الوساطة الجزائرية بشكل كبير، حيث دخلت قوى خارجية مثل تركيا وروسيا ومصر في الصراع، كل منها تدعم فصائل مختلفة وتؤجج التوترات. غالبًا ما تؤدي هذه التأثيرات الخارجية إلى مزيد من الاستقطاب داخل المشهد السياسي الليبي، حيث تشكل المصالح الأجنبية المتنافسة التحالفات والخصومات المحلية. على سبيل المثال، يتعارض الدعم العسكري التركي لحكومة الوفاق الوطني بشكل مباشر مع الدعم المصري والإماراتي للجيش الوطني الليبي، مما يوضح كيف يمكن للحسابات

الجيوسياسية أن تحدد الديناميات الداخلية وتقوض احتمالات إيجاد إطار متماسك ومعترف به وطنياً لحل النزاع .(Iratni, 2022) وبالتالي، فإن دور الجزائر ليس مجرد دور وسيط، بل هو أيضاً دور فاعل إقليمي مضطر للاستجابة للولاءات والخصومات المتغيرة التي تتأثر بهذه الكيانات الخارجية. (Bartu, 2014)

بالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تغذي الصراع تزيد من تعقيد تحديات الوساطة التي تواجهها الجزائر. فقد أدى استمرار حالة عدم الاستقرار إلى تدهور الوضع الاقتصادي في ليبيا، مع ما يترتب على ذلك من آثار كبيرة على رفاهية السكان. ويؤجج هذا الفقر واليأس المشاعر السلبية والتطرف، مما يخلق أرضية خصبة للميليشيات ويعقد آفاق التوصل إلى تسوية سياسية. لذلك، يجب على الجزائر أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأزمة عند وضع استراتيجيات الوساطة، حيث أن معالجة هذه الأسباب الجذرية أمر ضروري لتعزيز الاستقرار على المدى الطويل .(Iratni, 2022)

باختصار، تشكل تعقيدات السياسة الليبية العديد من التحديات لجهود الوساطة الجزائرية. إن تعدد الفصائل، وتدخل القوى الأجنبية، والأسس الاجتماعية والاقتصادية للنزاع، تخلق مشهدًا معقدًا يتطلب فهمًا دقيقًا ومشاركة استراتيجية. تعتمد قدرة الجزائر على الوساطة الفعالة على قدرتها على التعامل مع هذه الخصومات الداخلية والتأثيرات الخارجية، مع تعزيز حوار شامل يشمل المصالح المتنوعة للأطراف الليبية المعنية. خيارات الجزائر الإستراتيجية في السياسة الخارجية فيما يتعلق بالأزمة الليبية متعددة الأوجه ومتشابكة بشكل عميق مع كل من المنافسات الإقليمية والتعقيدات الداخلية للسياسة الليبية. تقع الجزائر على مفترق طرق شمال إفريقيا، وهي مضطرة للتعامل مع العديد من الأطراف الفاعلة، لكل منها دوافع وولاءات متميزة تعقد جهودها في الوساطة.

4- الخيارات الاستراتيجية للسياسة الخارجية الجزائرية

في ظل تصاعد العنف في ليبيا، دأبت الجزائر على الدعوة إلى حل سياسي يركز على الحوار والمصالحة. وينبع هذا الموقف من التزام تاريخي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ومن إدراك واقعي للتداعيات المحتملة لعدم الاستقرار في ليبيا على الأمن الجزائري. وفقًا لخالدي (2024)، يؤكد منهج الجزائر في السياسة الخارجية على تفضيلها لمشاركة دبلوماسية متوازنة تتجنب الانحياز الصريح لأي فصيل واحد في الصراع الليبي. وهذا الموقف ضروري، بالنظر إلى الانقسام في السياسة الليبية، التي تتميز بوجود الجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر وحكومة الوحدة الوطنية بقيادة عبد الحميد دبيبة، من بين آخرين. ويحظى كل من هؤلاء الفاعلين بدرجات متفاوتة من الدعم الإقليمي والدولي، مما يزيد من تعقيد جهود الوساطة الجزائرية. (Khaldi, 2024)

يتفاقم التحدي الذي تواجهه الجزائر بسبب مدى تأثر موقعها الاستراتيجي بالدول المجاورة، لا سيما تلك التي لها مصالح خاصة في نتائج الصراع الليبي. فدول مثل مصر وتركيا وتونس لديها أهدافها الخاصة في السياسة الخارجية التي قد لا تتوافق مع رؤية الجزائر لليبيا مستقرة. على سبيل المثال، بينما تقدم مصر الدعم العسكري للجيش الوطني الليبي، تدعم تركيا حكومة الوفاق الوطني، مما يؤدي إلى تشكيل ثنائية قوى لا تخدم جهود الوساطة الجزائرية. يؤكد ثيو (2020) أنه في ظل محاولة الجزائر التعامل مع هذا المشهد الدبلوماسي المعقد، يجب عليها أن تقيّم بعناية تداعيات كل من التصعيد وتخفيف حدة التوتر، بهدف الحفاظ على الاستقرار الإقليمي دون التضحية بمصالحها الأمنية الوطنية. (Thieux, 2020)

في سعيها للقيام بدورها كوسيط، استخدمت الجزائر أدوات استراتيجية متنوعة في سياستها الخارجية، بما في ذلك استضافة قمم دولية، والتنسيق مع الاتحاد الأفريقي، والتعاون مع الأمم المتحدة. وتدل هذه المبادرات على رغبة الجزائر في أن تكون قوة استقرار في منطقة تشهد اضطرابات ومنافسات. ومع ذلك، فإن فعالية هذه التدابير تتوقف على مدى تقبل الفصائل الليبية لها وتوافق أهداف الأطراف الخارجية مع جهود الجزائر في بناء السلام .

علاوة على ذلك، تلعب العلاقات التاريخية بين الجزائر وليبيا دوراً كبيراً في حسابات سياستها الخارجية. تربط البلدين حدود طويلة وعلاقات تاريخية سهلت التعاون بينهما في الماضي. ومع ذلك، قد تعيق المصالح الوطنية المتضاربة دور الجزائر كوسيط محايد. تتطلب الديناميات المتقلبة للسياسة الليبية، المتأثرة بالانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية، تحليلاً دقيقاً لموقف الجزائر في سياق التنافسات الإقليمية. لذا، فإن النظرة إلى الجزائر كوسيط محايد أو كطرف قد يكون متحيزاً هي أمر محوري في تشكيل ردود فعل الفصائل الليبية ومؤيديها.

5- الدعم والعداء من الدول المجاورة

بينما تدرس الجزائر سياستها الخارجية المستقبلية، ستظل قدرتها على تحقيق التوازن بين الديناميات الإقليمية المعقدة وتعزيز حل قابل للتطبيق للأزمة الليبية تحديًا هائلاً. يتطلب التفاعل بين مصالحها الاستراتيجية وتحالفاتها الإقليمية والطبيعة المضطربة للسياسة الليبية نهجًا دقيقًا ومرنًا — وهو توازن دقيق يمكن أن يحدد دور الجزائر في الجغرافيا السياسية لشمال إفريقيا في السنوات القادمة. يتأثر دور الجزائر كوسيط في المشهد المعقد للسياسة الليبية بشكل كبير بمواقف الدول المجاورة، التي تتأرجح بين الدعم والعداء بناءً على مجموعة متنوعة من الاعتبارات السياسية والمصالح الوطنية. يسعى هذا القسم إلى تحديد ديناميات هذه العلاقات، موضحًا كيف أنها تعزز أو تقوض فعالية الجزائر الدبلوماسية. (Khaldi, 2024)

أولاً، ينبع نطاق الدعم المقدم من الدول المجاورة من الروابط التاريخية والتقارب السياسي والتشابكات الاقتصادية. فقد أيدت دول مثل تونس وموريتانيا بشكل عام تدخل الجزائر في ليبيا، إدراكاً منها لإمكانية تحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يمكن أن يولده حل سلمي في ليبيا. فتونس، على سبيل المثال، لا تشترك مع ليبيا في الجغرافيا فحسب، بل أيضاً في تاريخ طويل من التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية. وينعكس عدم الاستقرار في ليبيا بشكل مباشر على أمن تونس، خاصة فيما يتعلق بقضايا مثل مراقبة الحدود وتدفق اللاجئين. وبالتالي، فإن دعم تونس لدور الجزائر الوسيط مدفوع إلى حد كبير برغبتها في التخفيف من آثار الفوضى الليبية على أراضيها. وغالباً ما تنسق موريتانيا، التي تشاطر تونس رغبتها في استقرار منطقة المغرب العربي، مواقفها الدبلوماسية مع الجزائر، معتبرة أن المنهج التعاوني في الوساطة ضروري لتحقيق السلام الإقليمي. (Thieux, 2020)

على العكس من ذلك، فإن علاقات الجزائر مع دول مثل مصر والمغرب تتسم بالتعقيد المقترن بالخصومة والتنافس. إن دعم مصر لبعض الفصائل الليبية، ولا سيما الجنرال خليفة حفتر، غالباً ما يضعها في خلاف مع الجزائر، التي دعت إلى حوار أكثر شمولاً يضم جميع الأطراف الليبية المعنية. ولا يعكس هذا الاختلاف في الاستراتيجيات طموحات مصر الجيوسياسية فحسب، ولا سيما رغبتها في إعادة تأكيد نفسها كقوة مهيمنة في السياسة في شمال أفريقيا، بل يؤدي أيضاً إلى تفاقم التوترات الثنائية. وتؤدي العداوة الناشئة عن هذه المصالح المتنافسة إلى تعقيد جهود الوساطة الجزائرية، حيث يتعين عليها أن تتنقل في شبكة معقدة من التحالفات والعداوات التي تميز السياسة الداخلية الليبية.

علاوة على ذلك، فإن العلاقة مع المغرب متوترة بشكل خاص، حيث تشكل العداوات التاريخية والمنافسات المعاصرة تصورات دور الجزائر الوسيط. يمكن النظر إلى دعم المغرب لبعض الأطراف الليبية على أنه رد على نفوذ الجزائر، مما يعقد أي جهود تعاونية بين البلدين في معالجة الأزمة الليبية. في هذا السياق، تواجه الجزائر تحديات لا تنبع فقط من الاختلافات الأيديولوجية، بل أيضاً من انعدام الثقة الواضح، مما يعيق أي تعاون محتمل قد يكون مفيداً في التوسط في النزاع الليبي.(Laib, 2025)

بالإضافة إلى ذلك، فإن تقلب الدعم من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يضيف طبقة أخرى من التعقيد. ففي حين أن بعض الدول قد تعرب عن تضامنها مع موقف الجزائر الوسيط القائم على المثل الأفريقية، قد تنظر دول أخرى إلى تصرفات الجزائر من منظور مصالحها الوطنية، التي يمكن أن تتغير بسرعة استجابة للتغيرات في المشهد السياسي الليبي. إن درجات التأثير المتفاوتة التي تمارسها هذه الدول أو تسعى إلى ممارستها على ليبيا تتقاطع حتماً مع تصوراتها لدور الجزائر، مما يجعل الإيماءات الداعمة أقل استقراراً بمرور الوقت.

باختصار، تتشكل جهود الوساطة الجزائرية في ليبيا بشكل معقد من خلال طيف المواقف الموجودة بين الدول المجاورة لها. وتعكس الفروق الدقيقة في الدعم والعداء التنافسات العميقة الجذور والمخاوف الأمنية الإقليمية والسعي وراء المصالح الوطنية. ولا تؤثر هذه الديناميات على الموقف الدبلوماسي للجزائر فحسب، بل تلعب أيضاً دوراً حاسماً في تحديد الفعالية الإجمالية لاستراتيجيات الوساطة التي تتبعها في السياق المتغير للسياسة الليبية.

6- دور المنظمات الدولية والإقليمية

تتأثر جهود الوساطة الجزائرية في النزاع الليبي بشكل كبير بدور مختلف المنظمات الدولية والإقليمية. وتعقّد الخلفية المتمثلة في تضارب المصالح الوطنية والتنافس التاريخي بين الأطراف الفاعلة الإقليمية موقف الجزائر كوسيط. وتتمتع منظمات مثل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية والأمم المتحدة بالقدرة على تسهيل مبادرات الجزائر؛ إلا أنها غالباً ما تشكل سلاحاً ذا حدين، حيث أن مشاركتها يمكن أن تعزز استراتيجيات الجزائر الدبلوماسية وتقوضها في الوقت نفسه.

كان الاتحاد الأفريقي، المكلف بمهمة تعزيز السلام والمصالحة في القارة، لاعباً أساسياً في معالجة الاضطرابات في ليبيا. وقبل اندلاع النزاع، كانت الجزائر مشاركاً نشطاً في الجهود التي قادها الاتحاد الأفريقي بهدف تعزيز الاستقرار في ليبيا. وعقب الاضطرابات التي اندلعت في عام 2011، سعت الجزائر، مستفيدة من علاقاتها التاريخية مع ليبيا والتزامها بالوحدة القارية، إلى الاضطلاع بدور وساطة محوري. ومع ذلك، غالباً ما واجه الاتحاد الأفريقي صعوبات في التوصل إلى توافق بين دوله الأعضاء، مما أدى إلى اتباع نُهج متباينة تجاه الأزمة الليبية. ويمكن أن تعوق الأجندات المختلفة للدول الأعضاء، المتأثرة بمصالحها الوطنية وعلاقاتها مع القوى الخارجية، أهداف الوساطة الجزائرية. على سبيل المثال، أبدت دول مثل مصر وتونس درجات متفاوتة من الدعم والعداء تجاه الحلول التي اقترحتها الجزائر، وغالبًا ما انحازت إلى فصائل تتعارض بشكل مباشر مع رؤية الجزائر لدولة ليبية موحدة. (Hadjab, 2025)

بالإضافة إلى ذلك، اتسمت مشاركة الجامعة العربية في النزاع الليبي بمناورات سياسية تعكس التنافسات الإقليمية. غالبًا ما كانت محاولات الجامعة للتوسط في الصراع غير كافية، ويرجع ذلك أساسًا إلى اعتماد المنظمة على التوافق بين دولها الأعضاء، التي يرتبط بعضها ارتباطًا وثيقًا بالمشهد السياسي الليبي. وقد اتبعت دول مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر سياسات متباينة تفضل الفصائل المتعارضة داخل ليبيا، مما أدى إلى تقويض استراتيجية الجامعة العربية المتماسكة. وتواجه جهود الجزائر في الوساطة، التي تركز على الوحدة والحياد، تحديات كبيرة عندما تطغى عليها نفوذ هذه الدول. علاوة على ذلك، تعرضت الجامعة العربية

لانتقادات بسبب مشاركتها المتقطعة، حيث غالباً ما كانت تستجيب بشكل رد الفعل بدلاً من أن تكون استباقية للتطورات في ليبيا، مما زاد من تعقيد دور الجزائر في الوساطة.(SOUR, 2022)

لعبت الأمم المتحدة أيضًا دورًا معقدًا في سياق الصراع المتعدد الأوجه في ليبيا. في حين أن المبادرات التي قادتها الأمم المتحدة كانت تهدف إلى توفير إطار أكثر تنظيماً للمفاوضات، إلا أن فعالية المنظمة غالبًا ما أعاقتها المآزق السياسية والتدخلات الخارجية من دول قوية، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. تعاونت الجزائر مع الأمم المتحدة لتعزيز الحوار ودعم تشكيل حكومة وحدة وطنية. ومع ذلك، غالباً ما يؤدي تداخل المصالح الدولية المتباينة إلى تهميش مبادرات الجزائر. وقد أدى اعتراف الجهات الفاعلة الدولية بالحكومات المتنازعة إلى انقسام الشرعية، مما يجعل من الصعب على الجزائر تقديم اقتراح موحد يمكن أن يسد الفجوات القائمة بين الفصائل الليبية. (Mısırlı and Orhan, 2022)

باختصار، تتسم أدوار المنظمات الدولية والإقليمية في جهود الوساطة الجزائرية بفرص للتعاون وتحديات كبيرة تفرضها المصالح المتنافسة بين الدول. ويمكن لهذه المنظمات أن تكون إما قنوات لتعزيز الحلول التي تقترحها الجزائر للصراع الليبي أو حواجز تفاقم الانقسامات. ومع تطور المشهد السياسي الليبي، تظل فعالية جهود الوساطة الجزائرية مرهونة بالتعامل مع هذه الشبكة المعقدة من المنافسات الإقليمية والتأثيرات الخارجية .

7- الاعتبارات الداخلية الجزائرية التي تؤثر على الوساطة

ترتبط قدرة الجزائر على لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية، خاصة في ليبيا، ارتباطًا وثيقًا بالوضع السياسي الداخلي والرأي العام تجاه المشاركات الخارجية. تعمل الحكومة الجزائرية في إطار سياسي معقد يتميز بتوازن دقيق بين الحفاظ على الوحدة الوطنية ومعالجة المصالح الإقليمية المتنوعة. ويعد الاستقرار الداخلي أمرا بالغ الأهمية للجزائر، وأي فشل في المهام الدبلوماسية الخارجية يمكن أن يكون له تداعيات داخلية كبيرة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون الدعم الشعبي للتدخلات الأجنبية أو معارضتها بمثابة اختبار حاسم لشرعية الحكومة. تميل الرأي العام إلى الحذر من التدخلات الأجنبية، مما يعكس شكوكاً تاريخية متجذرة في ماضي الجزائر الاستعماري وتوقاً إلى السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية . (Mestour& Bouzerb, 2024)

ويزداد هذا الحذر بسبب اختلافات الرؤى في المجتمع الجزائري، حيث تتباين وجهات نظر مختلف الجماعات السياسية، بما في ذلك الجيش والعلمانيون والإسلاميون، حول الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة في الدبلوماسية الخارجية. وبالتالي، يمكن أن تعرقل جهود الوساطة الجزائرية الحاجة إلى التوفيق بين هذه المصالح المتنافسة وضمان توافق سياستها الخارجية مع الرأي العام المحلي. إن ضرورة الاستجابة للرأي العام

تعني أن القيادة الجزائرية قد تعطي الأولوية لأجندتها السياسية الداخلية على حساب الانخراط الخارجي الحازم، مما قد يقوض مصداقيتها كوسيط في السياق الليبي المتقلب.(Lawson, 2021)

علاوة على ذلك، يعود السياق التاريخي لتدخل الجزائر في ليبيا إلى الحرب الأهلية في التسعينيات، التي لا تزال مصدر خلاف في الخطاب السياسي الجزائري. بالنسبة للعديد من الجزائريين، تثير ذكريات الصراع الماضي حذراً بشأن تعقيدات السياسة الليبية والتداعيات المحتملة لتدخل أعمق. يؤثر هذا الوعي التاريخي على الرأي العام ويمكن أن يؤدي إلى إحجام صانعي السياسات عن الالتزام بمبادرات قد تؤدي إلى تفاقم الانقسامات الداخلية في ليبيا. كما تشير سليمة (بدون تاريخ)، فإن الصراع الأهلي المتطور في ليبيا يشكل تحديات دبلوماسية وفرصًا للجزائر على حد سواء، لكن تقلبات مزاج الشعب غالبًا ما تؤثر على مدى جرأة الجزائر في مبادراتها الدبلوماسية.

بالإضافة إلى ذلك، تضيف علاقة الجزائر بمختلف الفصائل الليبية مزيداً من التعقيد إلى جهود الوساطة التي تبذلها. وباعتبارها دولة دعمت تاريخياً بعض الجماعات الليبية على حساب جماعات أخرى، يجب على الحكومة الجزائرية أن تدرك كيفية تأثير هذه العلاقات على الرأي العام المحلي. فأي علاقة يُنظر إليها على أنها تفضل فصيلاً معيناً قد تثير ردود فعل سلبية، مما يعرض للخطر ليس فقط دور الجزائر في ليبيا، بل أيضاً استقرارها الداخلي. وبالتالي، فإن استراتيجية الوساطة الجزائرية متشابكة بطبيعتها مع ديناميكياتها الداخلية، حيث تضطر الحكومة إلى تحقيق توازن دقيق بين الاستفادة من نفوذها الإقليمي وإرضاء جمهورها. (Guattas& Benaissa 2022)

علاوة على ذلك، فإن المشهد الجيوسياسي المتغير والتحالفات المتغيرة بين الأطراف الفاعلة الإقليمية - مثل مصر وتونس والمغرب - تزيد من الضغوط الداخلية على الجزائر. تجبر هذه الديناميات القادة الجزائريين على إعادة تقييم نهجهم في الوساطة باستمرار مع الأخذ في الاعتبار تداعيات التنافس الإقليمي على التماسك الداخلي. وبالتالي، فإن الرأي العام الداخلي لا يعكس فقط المشاعر تجاه الصراع الليبي، بل يشمل أيضاً مخاوف أوسع نطاقاً بشأن الهوية الوطنية والأمن والقيادة الإقليمية. بشكل عام، تؤثر الاعتبارات الداخلية للجزائر بشكل عميق على انخراطها الدبلوماسي في ليبيا، مما يؤكد التفاعل المعقد بين السياسة الداخلية وآفاق الوساطة الخارجية.

8- خاتمة و توصيات

يُظهر تحليل التحديات التي تواجهها الجزائر في مجال الوساطة صورة معقدة للغاية، حيث يتعين عليها أن تتنقل بين شبكة من الخصومات الإقليمية، والسياسة الليبية المتعددة الأوجه، وردود الفعل المتنوعة من الدول المجاورة. وتقوض هذه التحديات مكانة الجزائر كوسيط سلام في منطقة غير مستقرة سياسياً. إن

التفاعل بين التزام الجزائر التاريخي بعدم التدخل وواقع طموحاتها الإقليمية يعقد جهودها الوساطة. تتمتع الجزائر بنفوذ كبير في الجغرافيا السياسية لشمال إفريقيا، لكن علاقاتها التاريخية مع مختلف الفصائل في ليبيا، ولا سيما حكومة الوحدة الوطنية والجيش الوطني الليبي، غالباً ما تعيق حيادها الملحوظ. ويمكن أن يؤدي هذا التحيز الملحوظ إلى توتر العلاقات مع الأطراف الفاعلة الأخرى في المنطقة، مما يؤثر على مصداقية الجزائر كوسيط.

وتزداد تعقيدات السياسة الليبية سوءًا بسبب تأثير القوى الإقليمية مثل مصر والإمارات العربية المتحدة وتركيا، التي لكل منها مصالح خاصة في نتائج الأزمة السياسية في ليبيا. وتعقد هذه التأثيرات الخارجية موقف الجزائر، التي تسعى جاهدة إلى تعزيز الحوار والمصالحة بين الفصائل الليبية المختلفة، بينما تتعامل مع منافسين إقليميين قد يفضلون زعزعة استقرار الوضع لخدمة أهدافهم الاستراتيجية. ويعد الصراع الليبي رمزاً لصراع أوسع على السلطة بين الدول المجاورة، مما يجعل موقف الجزائر محفوفاً بالمخاطر.

علاوة على ذلك، تضيف علاقة الجزائر بتونس والمغرب بعداً آخر من التعقيد إلى جهودها الوساطة. فالمكانة الاستراتيجية لتونس كدولة مجاورة ووسيط محتمل في حد ذاتها تخلق ديناميكية تنافسية، حيث قد يتنافس البلدان على النفوذ في ليبيا. وفي الوقت نفسه، تلقي العلاقات المتوترة بين الجزائر والمغرب، لا سيما حول قضية الصحراء الغربية، بظلالها على التعاون الإقليمي والدعم المتبادل. ويمكن أن تؤدي هذه الخلفية من العداء إلى تفاقم التحديات التي تواجهها الجزائر، مما يجعل من الصعب التوصل إلى نهج إقليمي جماعي تجاه ليبيا.

وبالنظر إلى هذه الجوانب، يجب أن تراعي التوصيات الرامية إلى تعزيز دور الجزائر الوساطية المشهد المعقد للسياسة الإقليمية. أولاً، يجب أن تركز الجزائر على تعزيز شبكاتها مع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية لتعزيز نهج أكثر تماسكاً لجهود الوساطة الليبية. ويمكن أن يساعد تطوير شراكات قائمة على المصالح المتبادلة، وليس على التحالفات التاريخية وحدها، الجزائر على كسب ثقة مختلف الفصائل والدول المجاورة. ثانياً، يمكن للجزائر أن تستفيد من خبرتها في حل النزاعات والوساطة المكتسبة من مشاركتها الإقليمية السابقة للعب دور أكثر نشاطاً في تعزيز الحوار بين الخصوم الليبيين. وهذا يتطلب من الجزائر اعتماد استراتيجية أكثر مرونة وتكيفاً، مما قد يسمح لها بإعادة ضبط موقفها وتخفيف الانطباعات عن التحيز.

أخيراً، ينبغي على الجزائر أن تتخذ تدابير لبناء الثقة مع جيرانها من أجل تخفيف التوترات الإقليمية وتعزيز بيئة تعاونية للوساطة. إن إنشاء منتديات للحوار والتعاون بين دول شمال أفريقيا يمكن أن يعزز أجواء مواتية للمفاوضات السلمية في ليبيا. من خلال هذه المبادرات، يمكن للجزائر تعزيز شرعيتها كوسيط

والمساهمة في إرساء نظام إقليمي أكثر استقراراً، مما يمهد الطريق لحل سياسي في ليبيا. ومع ذلك، يجب التعامل مع هذه التوصيات بحذر، مع الاعتراف بالتحديات المستمرة التي توجد في هذا المشهد الجيوسياسي متعدد الأوجه.

Citations

Khaldi, A. (2024). The strategic options of Algerian foreign policy towards the Libyan crisis: Approaches to resolution and implications of escalation. أبحاث قانونية وسياسية, 9(2), 302-313. https://asjp.cerist.dz/en/article/261709

Thieux, L. (2020). The dilemmas of Algerian foreign policy since 2011: between normative entrapment and pragmatic responses to the new regional security challenges. In Foreign Policy in North Africa (pp. 71-88). Routledge. https://shorturl.at/UOpFB

Mestour, C., & Bouzerb, R. (2024). Algerian Security policy: facing Challenges in Its Regional Context. أبحاث قانونية وسياسية, 9(1), 802-817. https://asjp.cerist.dz/en/article/251471

Sour, l. (2022). Algeria's Role in Libya: Towards a Renewed Regional Diplomacy. Romanian Review of Political Sciences & International Relations, 19(2). https://www.researchgate.net/publication/361319894_algeria's_role_in_libya_towards_a_renewed_regional_diplomacy

Bartu, P. (2014). Libya's Political Transition: The Challenges of Mediation. New York: International Peace Institute. https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/publications/ipi_e_pub_mediation_libya.pdf

Iratni, B. (2022). The Libyan Crisis: Internal Power Rivalries and Foreign Entanglements. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية, 15(2), 119-148. https://asjp.cerist.dz/en/article/208811

Hadjab, A. (2025). The Algerian Mediation Role in Resolving International Disputes. مجلة الدراسات والبحوث القانونية, 10(1), 33-52. https://asjp.cerist.dz/index.php/en/article/262155

Baiche, A. (2024). The Effects of Strategic Rivalries on Non-Rival Neighboring Small States: Mauritania's Political Stability: Shelter Diplomacy to Manage the Algeria-Morocco Strategic Rivalry. Journal of Central and Eastern European African Studies, 4(2), 146-173. https://jceeas.bdi.uni-obuda.hu/index.php/jceeas/article/view/286

Guattas, S., & Benaissa, L. (2022). The role of Algerian diplomacy in the Libyan crisis: Objectives and obstacles. Technium Soc. Sci. J., 34, 512. https://heinonline.org/hol-cgi-bin/get_pdf.cgi?handle=hein.journals/techssj34&section=38

Mısırlı, H., & Orhan, D. D. (2022). Effectiveness of Regional Organisations in Solving Security Problems of North Africa: The Libyan Civil War (2011-2022). Güvenlik Çalışmaları Dergisi, 24(2), 197-210. https://dergipark.org.tr/en/pub/gcd/issue/74439/1148046

Zoubir, Y. H. (2020). The Algerian-Moroccan Rivalry. Shocks and rivalries in the Middle East and North Africa, 179. https://shorturl.at/MIXRc

Laib, S. (2025). What Role do Economic Interests Play in Improving Bilateral Relations Between Algeria and Morocco? (Master's thesis, Chapman University). https://digitalcommons.chapman.edu/international_studies_theses/30/

Lawson, F. H. (2021). Transformations of Algerian Foreign Policy in the Aftermath of the 2010–11 Uprisings. The Maghreb Review, 46(1), 53-66. https://muse.jhu.edu/pub/457/article/863720/summary

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق ينظم الملتقى الوطني" دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات غير الدولية

-ليبيا نموذجا-

يوم 15 ديسمبر2025

الاسم واللقب: هنيدة سميرة

الرتبة العلمية: دكتوراه التخصص دراسات استراتيجية وسياسة الدفاع، الهيئة المستخدمة: جامعة الجزائر03

الهاتف: 0672455192 البريدي الالكتروني: henida.samira@gmail.com

الاسم واللقب داهل إبراهيم

الرتبة العلمية: دكتور التخصص: دراسات اقليمية

الهيئة المستخدمة: جامعة الجزائر03

الهاتف: 0770333065 البريدي الالكتروني:dahel2003@yahoo.fr

المحور الرابع: معوقات الوساطة الجزائرية لحل الازمة الليبية

عنوان المداخلة: معوقات الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة الليبية تحليل معمق في الأسباب والعوامل(2011–2025)

Obstacles to Algerian diplomacy in Libyan mediation: an in-depth analysis of the causes and factors (2011–2025)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المعوقات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لحل الأزمة الليبية، مع التركيز على الأسباب الداخلية، الإقليمية والدولية التي تحد من فعاليتها. كما تقدم الدراسة أمثلة واقعية لمبادرات جزائرية ونتائجها، مما يسمح بفهم العوامل المؤثرة في قدرة الجزائر على لعب دور فاعل في حل النزاع الليبي.توصلنا في نهاية الدراسة الى نتيجة مفادها أن التحديات متعددة الأبعاد تشمل الانقسامات الليبية، التدخلات الإقليمية والدولية، والقيود الداخلية على الجزائر وأن تجاوز هذه المعوقات يتطلب استراتيجيات دبلوماسية متكاملة ومتعددة المسارات.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، الأزمة الليبية، معوقات الوساطة، شمال إفريقيا.

Summary

This study aims to analyze the obstacles facing Algerian diplomacy in mediating a solution to the Libyan crisis, focusing on the internal, regional and international reasons that limit its effectiveness. The study also provides real-life examples of Algerian initiatives and their results, allowing for an understanding of the factors influencing Algeria's ability to play an active role in resolving the Libyan conflict.At the end of the study, we concluded that the challenges are multidimensional —including Libyan divisions, regional and international interventions, and internal restrictions on Algeria —and that

overcoming these obstacles requires integrated, multi-track diplomatic strategies.

Keywords: Algerian diplomacy, Libyan crisis, obstacles to mediation, North Africa.

المقدمة

منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، دخلت ليبيا في دائرة نزاع معقد تداخلت فيه جماعات مسلحة، حكومات متنافسة ومؤسسات غير مستقرة، فضلا عن التدخلات الخارجية والإقليمية. باعتبارها الجار الغربي، تبنت الجزائر سياسة وساطة دبلوماسية تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية. ومع ذلك، بقيت جهودها محدودة في تحقيق نتائج ملموسة.

تركز هذه الدراسة على المعوقات التي واجهت الوساطة الجزائرية، مع تحليل معمق لأسبابها وتقديم أمثلة واقعية، بهدف تقديم توضيحات علمية لتعزيز الدور الجزائري في حل الازمة الليبية. انطلاقا مما سبق لنا طرحه ارتأينا

طرح الإشكالية التالية ما هي الأسباب الكامنة وراء المعوقات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة الليبية وكيف انعكست هذه الأسباب على فعالية الوساطة؟

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى معالجة العديد من النقاط منها:

1- تحديد المعوقات الداخلية والإقليمية والدولية التي تواجه الوساطة الجزائرية.
2- تحليل الأسباب الكامنة وراء كل معوق، مدعومة بأمثلة واقعية.
3- تقديم توصيات لتعزيز الدور الجزائري في الحل السياسي للأزمة الليبية.

مناهج الدراسة: اعتمدنا في تحليل هذه الدراسة على العديد من المناهج منها:

المنهج الوصفي التحليلي: لفهم تطور الازمة الليبية ودور الجزائر فيها، اضافة الى تحديد المعوقات وتحليل أسبابها.

المنهج التاريخي: الغرض منه تتبع مسار الزمني للازمة من 2011 الى غاية2025.

المنهج المقارن: لمقارنة دور الجزائر مع دول أخرى تدخلت في الأزمة الليبية.

ارتأينا تحليل معوقات الدبلوماسية الجزائرية في وساطتها في الازمة الليبية في الفترة 2011-2025 اي محاولة الوقوف على اهم الاسباب التى شكلت عائق امام الجهود الجزائرية الملموسة، التي لم تلقى تطبيق على ارض الواقع رغم جهودها.

خطة الدراسة

المحور الاول: خلفية الازمة الليبية وملامح الوساطة الجزائرية بعد سقوط نظام القذافي 2011

المحور الثاني: تحليل المعوقات الأساسية التي واجهت الوساطة الجزائرية

المحور الأول: خلفية الازمة الليبية وملامح الوساطة الجزائرية بعد سقوط نظام القذافي 2011

أولا : خلفية الازمة الليبية2011

لم تكن الأزمة الليبية وليدة الظروف التي شهدتها البلاد عام 2011، وإنما كانت وليدة لمجموعة من الأوضاع التي كانت سائدة في ليبيا منذ سنوات ترجمته حالة الغياب المؤسساتي داخل النظام السياسي إضافة إلى افتقار الدولة إلى أية مؤشرات تنموية واقتصادية تعكس حجم الإمكانات والمؤهلات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا وهو ما أدى إلى حالة عدم الرضا من الشعب الليبي ورفضه لنظام ألقذافي وفي 2004 أجري القذافي مجموعة من الإصلاحات والتعديلات والتوجه إلى نحو نظام الاقتصاد الحر أللليبرالي إلا أنه وجد معارضة كبيرة من بعض القوى الداخلية التي رفضت النهج الليبرالي وهو ما أدى إلى رفض فشل هذه الإصلاحات. إن فشل هذه الإصلاحات أدى إلى المزيد من التدهور السياسي والاقتصادي داخل ليبيا تزايد معه حجم المعارضة وعدم الرضا داخل المجتمع الليبي (هبة خالد، 2023).

ثانيا ملامح الوساطة الجزائرية بعد سقوط نظام القذافي 2011

رغم اختلاف السياسي الذي كان يسود العلاقات بين النظام معمر القذافي ونظام الجزائري طيلة سنوات الحكم القذافي ، إلا أ ن النظام الجزائري اعترض بالقوة على قيام الثورة في ليبيا وقدم المساندة لنظام القذافي،وذلك لعدة اعتبارات سياسية و أمنية ، حيث كان ينظر النظام الجزائري للانتفاضة الشعبية في ليبيا على أنها امتداد لثورات الربيع العربي التي مست مصر و تونس ، و أن تأثيرها سيتمدد شرقا نحو الجزائر و المغرب هذا من الجانب السياسي ، أما من الجانب الأمني و العسكري فقد رفضت الجزائر رفضا قاطعا التدخل العسكري الأجنبي لإسقاط

النظام في ليبيا لما له من انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني في المنطقة ، حيث رفضت الجزائر لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360 الصادر بتاريخ 12 مارس 2011 و الذي أعطى الشرعية الكاملة للتدخل الأجنبي في ليبيا معارضا بذلك مبادئ الجامعة العربية. (أمين، 2022).

يفسر موقف الجزائر على أنه تخوف من انعكاسات الوضع الليبي على الجزائر في حالة التدخل العسكري وما ينجر عنه من فوض ى انتشار السلاح والتهريب و ظهور مليشيات مسلحة تهددا الاستقرار في المنطقة ،وتقوية الجماعات ألإرهابية و هذا ما عانت الجزائر منه بالفعل بعدما شهدت المنطقة الحدودية التي تربط بين الجزائر و ليبيا بحوالي 900 كلم نشاطات غير مسبوقة لجماعات الإرهابية و التي جعلت من ليبيا منطقة لعبور السلاح نحو الساحل الإفريقي بعد انتشار الفوضى داخلية إثر سقوط النظام كما ان التخوف الجزائري من انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا كان في محله حيث تعرضت الجزائر لتهديد إرهابي في قاعدة تيقنتورين في 2013،والذي يعتبر لأول مرة في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال وكان السبب المباشر المليشيات المسلحة التي دخلت من ليبيا ، أضف إلى ذلك أن ليبيا أصبحت الموارد الرئيس الارهاب في المغرب العربي و هذا ما شكل تهديدا آخر للجزائر من الجهة الجنوب الشرقي (أمين، 2022). يمكن حصر التغييرات التي طرأت على العلاقات الثنائية في العناصر التالية:

عكس التغيير الهادئ والمحلي المنشأ والتنفيذ في تونس وفي مصر فإن التغيير في ليبيا كان محلي المنشأ إلا أن تنفيذه كان هجينا محلي ودولي ولهذا تحولت الحدود الجزائرية مع ليبيا إلى أكثر حدودها حساسية أمنيا. وهذا ما يفسر تضاعف إجراءات مراقبتها وضبطها برا وجوا، حيث تشهد حشدا غير مسبوق لقوات الجيش والأمن الجزائرية. والمفارقة أنه رغم التوتر بين الطرفين فإن تشديد الجزائر مراقبتها للحدود تخدم مصالح الثوار أيضا لأنها تسمح لهم بتأمين حدودهم الشرقية دون أي جهد يذكر كما تحول دون فرار أنصار النظام البائد خارج ليبيا عبر الحدود مع الجزائر. (بن عنتر، 2011).

ما المحدد السياسي لتفسير الموقف الجزائري بخصوص الأزمة الليبية فمرده للثوابت و مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و رفض التدخل العسكري الأجنبي لحل الأزمات الداخلية للدول و احترام سيادة الدول وفقاً للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها ألدولية فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تخلق مشاكل ونزاعات، ولذلك فأن الامتناع عن

استعمال القوة أو التهديد بها له دورهم في تجميد النزاعات بين الدول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، ويجب عليه استعمال الطرق السلمية لتسويتها كالوساطة والمفاوضات وذلك حسب ما جاء في ميثاق الأمم ألمتحدة ولهذا السبب فإن مبدأ حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض أو في إطار المنظمات الإقليمية والدولية فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية (فرج، 2018). استنادا لهذه المبادئ تبنت الجزائر منذ سقوط النظام الليبي سنة 2011، استراتيجية تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية:

1. رفض التدخل العسكري الخارجي باعتباره يزيد من تعقيد الوضع.
2. تشجيع الحل السياسي الداخلي عبر الحوار بين الليبيين أنفسهم.
3. اعتبار استقرار ليبيا شرطًا لاستقرار الجزائر خاصة مع انتشار السلاح والجماعات المسلحة في الجنوب الليبي

اتخذت الجزائر عدة مبادرات دبلوماسيه تضمنت لقاءات مع ممثلين عن مختلف الأطراف الليبية وانخراطًا في آليات إقليمية وإفريقية لدفع الحوار ومحاولات لخلق توافقات أمنية تتعلق بالحدود ومحاربة الإرهاب . لكن رغم هذه الجهود بقي تأثير الجزائر محدود ما يدعو إلى بحث الأسباب بعمق.

المحور الثاني: تحليل المعوقات الأساسية التي واجهت الوساطة الجزائرية

1- المعوقات الداخلية

ألقت الأزمة الليبية التي طال أمدها (منذ 2011)، بظلالها الكثيفة على الجزائر أمنيًا ودبلوماسيًا وحتى اقتصاديًا. والجزائر هي بلد الجوار المباشر الذي يتقاسم معها حدودًا برية طويلة جدا تصل إلى 1000 كلم. مع اندلاع الثورة ضد نظام القذافي، تميز الموقف الدبلوماسي الجزائري بالغموض والارتباك أحيانا، وبالحياد السلبي أحيانًا أخرى. وانتظرت الجزائر حتى 2014، أي مع الانقسام الليبي الداخلي الذي تحول إلى حرب أهلية قادت إلى انهيار الدولة، لتبلور موقفًا دبلوماسيًا واضحًا يعتمد على مقاربة «الحل السياسي» السلمي للأزمة ودرء أي تدخل أجنبي.

تبلور هذا الموقف، بعد تقييم الجزائريين للنتائج (الأمنية خصوصًا) الكارثية للأزمة على الجزائر. لذلك انخرطت الدبلوماسية الجزائرية في ألأزمة مقدمة العديد من المبادرات السياسية من أجل المساهمة في تسويتها. واجهت المساعي الدبلوماسية الجزائرية صعوبات ميدانية جعلت من مساعيها تلك شبه مستحيلة، تتعلق بمدى الانقسام السياسي والاجتماعي الليبي الداخلي وتشعُّب الأزمة وامتداداتها الإقليمية والدولية. فقد صارت ليبيا مسرحًا للصراع بين القوى الكبرى على النفوذ فيها وفي سائر منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي (سمير، 2020).

02- الأولويات الأمنية والحدودية للجزائر

نظرًا لجوار ليبيا المباشر تمثل الأزمة تهديدًا مباشرًا للأمن الحدودي الجزائري، وهو ما يدفع الدبلوماسية الجزائرية إلى تبني سياسات حذرة ومترددة. ف بعد 2011، اعتمدت الجزائر "سياسة التريث" في المواقف العلنية تجاه الأطراف الليبية لتجنب أي تداعيات على ألحدود بما في ذلك تنظيم حراك دبلوماسي محدود في المراحل الأولى للأزمة. ودوافع الدبلوماسية الجزائرية في التحرك لحل الأزمات الحاصلة في نطاقها الإقليمي يستند أساسا للجزائر على دوافع امنية واستراتيجية تحفظ أولا للجزائر أمنها القومي واستقرارها الداخلي،

فالتحولات السياسية أو على ما يسمى بثورات الربيع العربي التي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية في المنطقة منها ليبيا، دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي للإيجاد حل للازمة الليبية لتامين حدودها مع ليبيا بعيدا عن فكرة التدخل الخارجي، وللوقوف ضد محاولة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيم بعض الدول، وللحد من الإرهاب وتمدد ه في دول الجوار كذلك (على مصباح، 2017).

03 . محدودية الموارد المؤسسية والدبلوماسية

أن الجزائر ظلت منذ اندلاع الأزمة الليبية سنة 2011 متمسكة بموقفها الثابت القائم على احترام الشرعية الدولية والمواثيق والمعاهدات، وخاصة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحلّ النزاعات بالطرق السلمية. وأضاف أن هذا الموقف لم يكن مجرّد شعار دبلوماسي، بل تجسّد في مبادرات عملية، سواء عبر الوساطة السياسية أو احتضان لقاءات للمكونات الليبية المختلفة،

محاولة لبناء توافق وطني بعيد عن أي إملاءات خارجية. فالوساطة الدولية تتطلب فرق تفاوضية متخصصة وموارد مالية كبيره وهو ما كان محدودًا لدى الجزائر. (شهيناز، 2021) فرغم استضافة الجزائر لعدة لقاءات بين أطراف لليبية إلا أن قلة الموارد حالت دون تنظيم اجتماعات طويلة ومتعددة الأطراف ما حدّ من استدامة الوساطة.

3. التأرجح في المواقف السياسية

اتسم الموقف الجزائري من الوساطة الليبية بـ ألتأرجح بين الثوابت (الحل ألسياسي سيادة ليبيا عدم التدخل) والتحديات العملية (ضغوط دوليه تغير موازين القوي تدخلات خارجية)، مما دفعها لتبني مقاربات مرنه مع التركيز على الحوار والتنسيق مع دول الجوار (تونس) والقبائل والتقارب مع أطراف دولية (روسيا)، مع محاولة إقناع الأطراف الليبية بتقديم تنازلات.

رغم الانتقادات لتباطئها في بعض ألأحيان ومواجهتها بصعوبة في فرض رؤيتها بسبب تعقيد المشهد وزيادة التدخلات. التحولات أو التردد في المواقف الرسمية تقلل من مصداقية الجزائر لدى الأطراف الليبية.خلال مرض الرئيس ألسابق عرفت الدبلوماسية الجزائرية حالة تريث وتأجيل بعض ألمبادرات ما أربك الأطراف الليبية في تحديد نية الجزائر الحقيقة (المركز العربي ـ لألبحاث ودراسة السياسات، 2020).

ثانيا:ا لمعوقات الإقليمية للوساطة الجزائرية في الازمة الليبية

1. الانقسامات بين دول الجوار

شكل اشتداد النزاع داخل ليبيا ضغط على الجزائر كما جعل من تدخل الجوار محدودا ويفرض على الجزائر انتهاج مبدأ الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف، وهذا ما تجلى في تبنها مبدأ التحفظ لتفادي التحول إلى طرف من أطراف الأزمة المتعددة الأبعاد. فدور الجزائر يواجه صعوبات جمة بسبب وجود أطراف دولية وإقليمية تتدخل مباشرة في ألأزمة من خلال القيام بعمليات عسكرية أو بدعم أحد الأطراف على حساب أخري، حيث ادي اختلاف المصالح بين دول الجوار إلى صعوبة تنسيق الجهود مع الجزائر. كدعم مصر والإمارات لأطراف محددة في ليبيا مقابل مواقف أقل وضوحًا من تونس والمغرب أضعف قدرة الجزائر على إحداث توافق إقليمي. (عبد الحميد، 2021)

2. انقسام الداخل الليبي

منذ 2011 حيث تمت الإطاحة بالرئيس الراحل معمر القذافي لا تزال ليبيا تحت رحمة الميليشيات الراديكالية ألمسلحة والانقسامات السياسية بين مختلف التيارات التي تتصارع فيما بينها للوصول الى سدة الحكم والسعي لنيل الشرعية

الد ولية .فمن جديد يعود مشهد الاقتتال والتناحر السياسي الى الواجهة عبر عدة محطات جسدتها كرونولوجيا الصراع. تعتبر الحالة الليبية أبرز مثال معبر عن الفراغ السياسي في المنطقة المغاربية، فغياب سلطة مركزية شرعية جعلت ليبيا أمام تحدي حقيقي ساهم في تكريس عجز الدولة على تسيير شؤونها الداخلية إذ لعب المعطى القبلي على أسس معينة في تكوين المجتمع الليبي.

حيث أنه ساهم في إبراز الهوية والتوازنات ألسياسية ألاجتماعية الاقتصادية تميز دوره تارة بالتوظيف وتارة أخرى بالتهميش حسب ما تقتضيه مصالح الطبقة الحاكمة (بوشوشة، 2021) حيث يساهم وجود حكومتين وبرلمانين ومليشيات متعددة يجعل استجابة الأطراف الليبية للمبادرات الجزائرية صعبة. فشل محاولات الوساطة الجزائرية في ضم كل الأطراف الليبية لمائدة حوار واحدة بسبب رفض بعض المليشيات المشاركة.

الشكل ١. مناطق التحكم في الحرب الأهلية الليبية



3. تأثير التحالفات الإقليمية

رافعت الجزائر من أجل تسوية النزاعات داخل القارة الإفريقية بعيدا عن التدخلات الخارجية الأجنبية وهي الرؤية التي دأبت في الدفاع عنها في كل المحافل الدولية منذ عقود ولا تزال على هذا المسار، فبعد مساعيها الحثيثة في منطقة الساحل، تكثف الجزائر اليوم جهودها لحلحة الأزمة الليبية، وهو ما ترجمته الحركية الأخيرة مع محيطها الإقليمي.

ان مساعي الجزائر الحثيثة في دعم المصالحة الليبية ليست وليدة اليوم بل دأبت عليها منذ بداية هذه الأزمة، مشيرا إلى وجود عدة عراقيل وضغوطات "تواجه الدور الجزائري،

فمواقف وأدوار بعض الدول العربية والأجنبية التي تعمل على تعقيد الأزمة ووأد كل الحلول السلمية، باعتبار أن هذه الدول لديها مصالح شخصية في ليبيا وتحاول الاستثمار في هذه الأزمة، وهو ما جعل مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير الذي تدعو إليه الجزائر دوما أمر صعب تحقيقه في الحالة الليبية." (ا.م، 2024)

حيث يساهم دعم دول إقليمية لأطراف ليبية معينة يضع الجزائر في موقف ضعيف للتأثير على نتائج التفاوض. دعم تركيا لحكومة طرابلس والإمارات لمجلس النواب في طبرق ما حد من قدرة الجزائر على فرض حلول وسطية.

ثالثا: المعوقات الدولية التي واجهت الوساطة الجزائرية لحل الازمة الليبية

1. التدخلات الأجنبية

أدى التدخل الخارجي في الازمة الليبية إلى إسقاط النظام زيادة درجة تعقيد وتشابك الأزمة بتحول الحراك إلى حرب أهلية تتصارع فيا القبائل والمليشيات والمجموعات الإرهابية, وحدوث انفلات أمني ,وهنا نجد الخبير الأمريكي "**دافيد روس**" مؤكد في مداخلته أمام الكونغرس أن تدخل الناتو كان خطا استراتيجي لدول الحلف وأن هذا التدخل عزز من تواجد الجماعات الإرهابية وأفرز انعكاسات امتدت إلى دول الجوار الليبي (رزيق جويدة، 2024)

تعتمد روسيا على نهج متعدد الأبعاد يجمع بين الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف أللليبية ومنها حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، وبين دعم القوى المهيمنة في الشرق مما يسمح لها بأداء دور الوسيط القادر على التأثير في مسار التسوية السياسية. وقد تجلى ذلك في جهودها الدبلوماسية المستمرة لإيجاد حلول سياسية متوازنة عبر مسارات تفاوض متعددة مثل مؤتمر برلين، حيث سعت موسكو إلى تعزيز مشاركتها بوصفها ضامنًا لأي تسوية مستقبلية، بعيدًا عن إقصاء أي طرف ليبي رئيس (ديميتري، 2025). كما لعبت القبائل الليبية دور محوري في المشهدين السياسي والاجتماعي وهو ما لم تغفله الإستراتيجية ألروسية فقد سعت موسكو إلى استقطاب زعماء القبائل لا سيما في المناطق الشرقية والجنوبية؛ لضمان دعمهم للوجود الروسي، سواء من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، أو من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني. وفي هذا السياق، تستخدم روسيا دبلوماسية القبلية لضمان ولاء الأطراف الفاعلة محليًا؛ مما يضمن لها استقرار وجودها، بعيدًا عن الصراعات السياسية التقليدية. (ديميتري، 2025). فمصالح دول كبرى تجعلها تحافظ على النزاع لتحقيق أهداف استراتيجية وهو ما أثر على حيز التحرك الجزائري.

2. القيود الدولية والأمم المتحدة

ان اهتمام منظمة الأمم المتحدة بتسوية الأزمات والنزاعات الداخلية هو من صميم حفظ السلم والأمن الدوليين والذي يعتبر هدفا رئيسيا لتلك المنظمة ولذا كان هناك اهتمام مباشر بتسوية الأزمة الليبية من طرف منظمة الأمم المتحدة حيث توجت مبدئيا بتوقيع اتفاقية الصخيرات في 17 ديسمبر 2015ومن أهم منجزات هذا الاتفاق هو تعيين حكومة الوفاق الوطني والذي اعتبرها الاتفاق هي الممثل الرسمي للدولة الليبية في انتظار استكمال البناء المؤسساتي للدولة الليبية

إن اتفاق الصخيرات وبالرغم من توقيعه الرسمي إلا انه كان نتيجة لسلسلة من جوالات التفاوض والوساطة بما فيها تلك التي تمت في الجزائر وبالرغم من توسع عدد الدول المساهمة في توقيع اتفاق صخريات سواء كانت دول مجاورة أو غير مجاورة ومع ذلك فقد كانت للجزائر مساهمة بارزة في التوصل لتوقيع ذلك الاتفاق ولم تفصل الجزائر نفسها عن جهود الأمم المتحدة بعد التوصل الى اتفاق الصخيرات الذي اعترضت عليه أطراف ليبية واعتبرته اتفاقا إقصائي ومتحيزا مما فتح المجال أمام عودة العنف المسلح وان بشكل متقطع في الوضع الليبي،

استمرت الجزائر في الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية من خلال تشجيع الجهود الرامية الى تدشين بناء المسار المؤسساتي في الدولة الليبية والتي يعمل المبعوث الدولي الجديد الى ليبيا على الاشتغال عليه وإدراكا اهمية الجهود الجزائرية في هذا السياق ويعمل المبعوث الدولي على التنسيق المباشر مع الجزائر، التي ساهم الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بعقوبات بعض الأطراف الليبية حدّ من حريتها في تقديم دعم مباشر لبعض المسارات التفاوضية.

كما يقوم رئيس حكومة الوفاق الوطني الذي يعتبر الممثل الرسمي للدولة الليبية وفقا الاتفاق الصخريات بزيارات متكررة للجزائر إدراكا لأهمية دورها في سياق دعم جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية تلك الأزمة (حوسين بلخيرات، 2020): قرارات الأمم المتحدة وفرض العقوبات تحد من مرونة الجزائر في بعض المبادرات. لذا تحفظت الجزائر على التدخل في بدايات الأزمة الليبية ولكنها ألقت بثقلها في متابعة تنفيذ خريطة الطريق التي أُقرَّت في برلين عام 2020، والتي تقوم على ضرورة إجراء الانتخابات العامة بإشراف الأمم المتحدة في 24 ديسمبر 2021. وقد طلب رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، من الرئيس الجزائري، في أواخر شهر ماي من 2021، دعم تحقيق المصالحة بين الأطراف كافة باعتبارها طرفاً محايداً .(ممود جمال، 2021)

الخاتمة

إن الدبلوماسية الجزائرية تُظهر إرادة حقيقية للمساهمة في حل الأزمة الليبية، وهو ما يظهر من خلال مشاركات، مبادرات، حوارات واستقبال أطراف ليبية. لكنَّ المعوقات التي تواجهها هي في الغالب نتيجة توازنات معقدة: داخليًا في ليبيا،

إقليميًا بين دول الجوار والدول الإقليمية ودوليًا بين قوى تسعى لاستمرار النزاع لأغراض استراتيجية. إن تجاوز هذه المعوقات يتطلب ليس فقط إرادة من الجزائر بل تنسيقًا إقليميًا ودوليًا واسع موارد دبلوماسية مؤسساتية، ونهجًا متعدد المسارات. بدون ذلك، ستبقى الجهود الدبلوماسية محاصرة بقيود الواقع .

كما انه من الواضح أن المعوقات ليست فردية أو سطحية بل هي نتيجة تقاطعات معقدة بين واقع ليبي داخلي غير مستقر مصالح إقليمية ودولية متضاربة، وضغوط على الجزائر نفسها من حيث أمن حدودي وقدرات مؤسسية. فحتى إذا رغبت الجزائر في لعب دور محايد فإن التوازنات الإقليمية والدولية تجعل من ذلك صعبا، لأن بعض الأطراف تستفيد من استمرار النزاع. كما أن غياب تنسيق إقليمي (دول الجوار) يُضعف "قوة الجماعة" في الوساطة وهو ما يجعل الجزائر بمفردها غير قادرة على تحقيق اختراق دون دعم إقليمي. من جهة اخرى، ضعف الزمن السياسي فأي التأخر في المبادرات عند منعطفات مهمة يُضعف مصداقية الوساطة الجزائرية.

توصيات الدراسة

.1- دفع مبادرات تنسيق إقليمي حقيقية بين دول الجوار (ليبيا، تونس، مصر، الجزائر...) لتقديم موقف موحد ودعم الوساطة.

2-تعزيز قدرات الدبلوماسية الجزائرية باختصاصيين في التفاوض،

03-تبني دبلوماسية متعددة المسارات: ليس فقط بين النخب السياسية، بل شمولية: مجتمعات محلية، مهاجرين ليبيين

مؤسسات مدنية لتوسيع قاعدة الحوار وليستهداف المجتمع الليبي كله.

04-العمل على حوافز للحركات المسلحة والمليشيات في ليبيا عبر ضغوط دولية أو حوافز سياسية واقتصادية.

5-التحرك في إطار دولي متوافق مع مؤسسات دولية لضمان حماية للمسار التفاوضي من تدخلات أحادية أو دعم عسكري خارجي.

Bibliographie

ا.م. (8 2, 2024). الجزائر تشق طريقها لحلحلة الأزمة الليبية. تم الاسترداد من الاتحاد:

https://www.elitihadcom.dz

المركز العربي ـ لألبحاث ودراسة السياسات. (2020). الموقف الجزائري من االزمة الليبية:. قطر.

أمين ,د .م .(6 ,2022) .رؤيةالجزائرلتسويةاألزمةالليبية .مجلةالدراسات اإلستراتيجية والبحوث السياسية.40-51 ,(1)

بريجيع ديميتري. (2025). الرويّة الروسية تجاه ليبيا.. امتداد إستراتيجي بين الماضي والحاضر. مركز الدراسات العربية والروسية.

بن صغري عبد العظيم رزيق جويدة. (2024). التدخالت اخلارجية يف ليبيا وانعكاساهتا على االمن الوطين اجلزائري. مجلة السياسة العالمية، 8(1)، 378-392.

جمال عبدالرازق هبة خالد. (2023). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ عام 2011. مصر: المركز الديمقراطي العربي.

حوسين بلخيرات .(2020) .الدبلوماسية الجزائرية وتسوية االزمة الليبية :رؤية تقييمية.

سارة مدوني علي بوشوشة. (2021). الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 71 فيفري2011. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسي، 18(11).

شبور شهيناز. (2021). الازمة اليبية.

عبد الحميد ,ب .(2021) .هل الجزائر قادرة على الوساطة بالأزمة الليبية؟ .قطر.

عبد العال ممود جمال. (2021). استعادة الدور:الوساطة الجزائرية في الإقليم.. محفزات عديدة لا تخلو من تحديات. القاهرة: مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة.

عبد النور بن عنتر. (2011). العلاقات الجزائرية-الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا. قطر: مركز الجزيرة لدراسات.

على محمد فرج. (2018). ، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2011-2017. الاردن: جامعة الشرق الاوسط.

قط سمير. (2020). تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطةلتسوية الازمة الليبية. مركز الدراسات الوحدة العربية.

محمد الحوشي على مصباح. (2017). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل االزمة الليبية الراهنة. مجلة الدراسات القانونية و السياسية، 5(1)، 1-19.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي – تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق ينظم الملتقى الوطني" دور الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات غير الدولية

-ليبيا نموذجا-

يوم 15 ديسمبر2025

الاسم واللقب: هنيدة سميرة

الرتبة العلمية: دكتوراه التخصص دراسات استراتيجية وسياسة الدفاع، الهيئة المستخدمة: جامعة الجزائر 03

الهاتف: 0672455192 البريدي الالكتروني: henida.samira@gmail.com

الاسم واللقب داهل إبراهيم

الرتبة العلمية: دكتور التخصص: دراسات اقليمية

الهيئة المستخدمة: جامعة الجزائر 03

الهاتف: 0770333065 البريدي الالكتروني:dahel2003@yahoo.fr

المحور الرابع: معوقات الوساطة الجزائرية لحل الازمة الليبية

عنوان المداخلة: معوقات الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة الليبية تحليل معمق في الأسباب والعوامل(2011–2025)

Obstacles to Algerian diplomacy in Libyan mediation: an in-depth analysis of the causes and factors (2011–2025)

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المعوقات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة لحل الأزمة الليبية، مع التركيز على الأسباب الداخلية، الإقليمية والدولية التي تحد من فعاليتها. كما تقدم الدراسة أمثلة واقعية لمبادرات جزائرية ونتائجها، مما يسمح بفهم العوامل المؤثرة في قدرة الجزائر على لعب دور فاعل في حل النزاع الليبي.توصلنا في نهاية الدراسة الى نتيجة مفادها أن التحديات متعددة الأبعاد تشمل الانقسامات الليبية، التدخلات الإقليمية والدولية، والقيود الداخلية على الجزائر وأن تجاوز هذه المعوقات يتطلب استراتيجيات دبلوماسية متكاملة ومتعددة المسارات.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، الأزمة الليبية، معوقات الوساطة، شمال إفريقيا.

Summary

This study aims to analyze the obstacles facing Algerian diplomacy in mediating a solution to the Libyan crisis, focusing on the internal, regional and international reasons that limit its effectiveness. The study also provides real-life examples of Algerian initiatives and their results, allowing for an understanding of the factors influencing Algeria's ability to play an active role in resolving the Libyan conflict.At the end of the study, we concluded that the challenges are multidimensional —including Libyan divisions, regional and international interventions, and internal restrictions on Algeria —and that

overcoming these obstacles requires integrated, multi-track diplomatic strategies.

Keywords: Algerian diplomacy, Libyan crisis, obstacles to mediation, North Africa.

المقدمة

منذ سقوط نظام معمر القذافي في 2011، دخلت ليبيا في دائرة نزاع معقد تداخلت فيه جماعات مسلحة، حكومات متنافسة ومؤسسات غير مستقرة، فضلا عن التدخلات الخارجية والإقليمية. باعتبارها الجار الغربي، تبنت الجزائر سياسة وساطة دبلوماسية تهدف إلى تحقيق تسوية سلمية. ومع ذلك، بقيت جهودها محدودة في تحقيق نتائج ملموسة.

تركز هذه الدراسة على المعوقات التي واجهت الوساطة الجزائرية، مع تحليل معمق لأسبابها وتقديم أمثلة واقعية، بهدف تقديم توضيحات علمية لتعزيز الدور الجزائري في حل الازمة الليبية. انطلاقا مما سبق لنا طرحه ارتأينا

طرح الإشكالية التالية ما هي الأسباب الكامنة وراء المعوقات التي تواجه الدبلوماسية الجزائرية في الوساطة الليبية وكيف انعكست هذه الأسباب على فعالية الوساطة؟

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى معالجة العديد من النقاط منها:

4- تحديد المعوقات الداخلية والإقليمية والدولية التي تواجه الوساطة الجزائرية.

5- تحليل الأسباب الكامنة وراء كل معوق، مدعومة بأمثلة واقعية.

6- تقديم توصيات لتعزيز الدور الجزائري في الحل السياسي للأزمة الليبية.

مناهج الدراسة: اعتمدنا في تحليل هذه الدراسة على العديد من المناهج منها:

المنهج الوصفي التحليلي: لفهم تطور الازمة الليبية ودور الجزائر فيها، اضافة الى تحديد المعوقات وتحليل أسبابها.

المنهج التاريخي: الغرض منه تتبع مسار الزمني للازمة من 2011 الى غاية2025.

المنهج المقارن: لمقارنة دور الجزائر مع دول أخرى تدخلت في الأزمة الليبية.

ارتأينا تحليل معوقات الدبلوماسية الجزائرية في وساطتها في الازمة الليبية في الفترة 2011-2025 اي محاولة الوقوف على اهم الاسباب التى شكلت عائق امام الجهود الجزائرية الملموسة، التي لم تلقى تطبيق على ارض الواقع رغم جهودها.

خطة الدراسة

المحور الاول: خلفية الازمة الليبية وملامح الوساطة الجزائرية بعد سقوط نظام القذافي 2011

المحور الثاني: تحليل المعوقات الأساسية التي واجهت الوساطة الجزائرية

المحور الأول: خلفية الازمة الليبية وملامح الوساطة الجزائرية بعد سقوط نظام القذافي 2011

أولا : خلفية الازمة الليبية2011

لم تكن الأزمة الليبية وليدة الظروف التي شهدتها البلاد عام 2011، وإنما كانت وليدة لمجموعة من الأوضاع التي كانت سائدة في ليبيا منذ سنوات ترجمته حالة الغياب المؤسساتي داخل النظام السياسي إضافة إلى افتقار الدولة إلى أية مؤشرات تنموية واقتصادية تعكس حجم الإمكانات والمؤهلات الاقتصادية وخاصة تلك المتعلقة بالموارد الطبيعية التي تمتلكها ليبيا وهو ما أدى إلى حالة عدم الرضا من الشعب الليبي ورفضه لنظام ألقذافي وفي 2004 أجري القذافي مجموعة من الإصلاحات والتعديلات والتوجه إلى نحو نظام الاقتصاد الحر أللليبرالي إلا أنه وجد معارضة كبيرة من بعض القوى الداخلية التي رفضت النهج الليبرالي وهو ما أدى إلى رفض فشل هذه الإصلاحات. إن فشل هذه الإصلاحات أدى إلى المزيد من التدهور السياسي والاقتصادي داخل ليبيا تزايد معه حجم المعارضة وعدم الرضا داخل المجتمع الليبي (هبة خالد، 2023).

ثانيا ملامح الوساطة الجزائرية بعد سقوط نظام القذافي 2011

رغم اختلاف السياسي الذي كان يسود العلاقات بين النظام معمر القذافي ونظام الجزائري طيلة سنوات الحكم القذافي ، إلا أ ن النظام الجزائري اعترض بالقوة على قيام الثورة في ليبيا وقدم المساندة لنظام القذافي،وذلك لعدة اعتبارات سياسية و أمنية ، حيث كان ينظر النظام الجزائري للانتفاضة الشعبية في ليبيا على أنها امتداد

لثورات الربيع العربي التي مست مصر و تونس ، و أن تأثيرها سيتمدد شرقا نحو الجزائر و المغرب هذا من الجانب السياسي ، أما من الجانب الأمني و العسكري فقد رفضت الجزائر رفضا قاطعا التدخل العسكري الأجنبي لإسقاط النظام في ليبيا لما له من انعكاسات خطيرة على الوضع الأمني في المنطقة ، حيث رفضت الجزائر لقرار مجلس الجامعة العربية رقم 7360 الصادر بتاريخ 12 مارس 2011 و الذي أعطى الشرعية الكاملة للتدخل الأجنبي في لبيبا معارضا بذلك مبادئ الجامعة العربية. (أمين، 2022).

يفسر موقف الجزائر على أنه تخوف من انعكاسات الوضع الليبي على الجزائر في حالة التدخل العسكري وما ينجر عنه من فوض ى انتشار السلاح والتهريب و ظهور مليشيات مسلحة تهددا الاستقرار في المنطقة ،وتقوية الجماعات ألإرهابية و هذا ما عانت الجزائر منه بالفعل بعدما شهدت المنطقة الحدودية التي تربط بين الجزائر و ليبيا بحوالي 900 كلم نشاطات غير مسبوقة لجماعات الإرهابية و التي جعلت من ليبيا منطقة لعبور السلاح نحو الساحل الإفريقي بعد انتشار الفوضى داخلية إثر سقوط النظام كما ان التخوف الجزائري من انعكاسات الفشل الدولاتي في ليبيا كان في محله حيث تعرضت الجزائر لتهديد إرهابي في قاعدة تيقنتورين في 2013،والذي يعتبر لأول مرة في تاريخ الجزائر بعد الاستقلال وكان السبب المباشر المليشيات المسلحة التي دخلت من ليبيا ، أضف إلى ذلك أن ليبيا أصبحت الموارد الرئيس الارهاب في المغرب العربي و هذا ما شكل تهديدا آخر للجزائر من الجهة الجنوب الشرقي (أمين، 2022). يمكن حصر التغييرات التي طرأت على العلاقات الثنائية في العناصر التالية:

عكس التغيير الهادئ والمحلي المنشأ والتنفيذ في تونس وفي مصر فإن التغيير في ليبيا كان محلي المنشأ إلا أن تنفيذه كان هجينا محلي ودولي ولهذا تحولت الحدود الجزائرية مع ليبيا إلى أكثر حدودها حساسية أمنيا. وهذا ما يفسر تضاعف إجراءات مراقبتها وضبطها برا وجوا، حيث تشهد حشدا غير مسبوق لقوات الجيش والأمن الجزائرية. والمفارقة أنه رغم التوتر بين الطرفيين فإن تشديد الجزائر مراقبتها للحدود تخدم مصالح الثوار أيضا لأنها تسمح لهم بتأمين حدودهم الشرقية دون أي جهد يذكر كما تحول دون فرار أنصار النظام البائد خارج ليبيا عبر الحدود مع الجزائر. (بن عنتر، 2011).

ما المحدد السياسي لتفسير الموقف الجزائري بخصوص الأزمة الليبية فمرده للثوابت و مرتكزات السياسة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال هو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم التعاون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و رفض التدخل العسكري الأجنبي لحل الأزمات الداخلية للدول و احترام سيادة الدول وفقاً

للمبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينادي بضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها ألدولية فإن كثافة العلاقات التي تربط الدول المجاورة فيما بينها تخلق مشاكل ونزاعات، ولذلك فأن الامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها له دورهم في تجميد النزاعات بين الدول الجوار، ويحول دون حدوث صدامات مسلحة فيما بينها، ويجب عليه استعمال الطرق السلمية لتسويتها كالوساطة والمفاوضات وذلك حسب ما جاء في ميثاق الأمم ألمتحدة ولهذا السبب فإن مبدأ حل النزاعات بين الدول الجوار بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض أو في إطار المنظمات الإقليمية والدولية فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية (فرج، 2018). استنادا لهذه المبادئ تبنت الجزائر منذ سقوط النظام الليبي سنة 2011، استراتيجية تقوم على ثلاثة مبادئ أساسية:

4. رفض التدخل العسكري الخارجي باعتباره يزيد من تعقيد الوضع.
5. تشجيع الحل السياسي الداخلي عبر الحوار بين الليبيين أنفسهم.
6. اعتبار استقرار ليبيا شرطًا لاستقرار الجزائر خاصة مع انتشار السلاح والجماعات المسلحة في الجنوب الليبي

اتخذت الجزائر عدة مبادرات دبلوماسيه تضمنت لقاءات مع ممثلين عن مختلف الأطراف الليبية وانخراطًا في آليات إقليمية وإفريقية لدفع الحوار ومحاولات لخلق توافقات أمنية تتعلق بالحدود ومحاربة الإرهاب . لكن رغم هذه الجهود بقي تأثير الجزائر محدود ما يدعو إلى بحث الأسباب بعمق.

المحور الثاني: تحليل المعوقات الأساسية التي واجهت الوساطة الجزائرية

1- المعوقات الداخلية

ألقت الأزمة الليبية التي طال أمدها (منذ 2011)، بظلالها الكثيفة على الجزائر أمنيًا ودبلوماسيًا وحتى اقتصاديًا. والجزائر هي بلد الجوار المباشر الذي يتقاسم معها حدودًا برية طويلة جدا تصل إلى 1000 كلم. مع اندلاع الثورة ضد نظام القذافي، تميز الموقف الدبلوماسي الجزائري بالغموض والارتباك أحيانا، وبالحياد السلبي أحيانًا أخرى. وانتظرت الجزائر حتى 2014، أي مع الانقسام الليبي الداخلي الذي تحول إلى حرب أهلية قادت إلى انهيار الدولة، لتبلور موقفًا دبلوماسيًا واضحًا يعتمد على مقاربة «الحل السياسي» السلمي للأزمة ودرء أي تدخل أجنبي.

تبلور هذا الموقف، بعد تقييم الجزائريين للنتائج (الأمنية خصوصًا) الكارثية للأزمة على الجزائر. لذلك انخرطت الدبلوماسية الجزائرية في ألأزمة مقدمة العديد من المبادرات السياسية من أجل المساهمة في تسويتها. واجهت المساعي الدبلوماسية الجزائرية صعوبات ميدانية جعلت من مساعيها تلك شبه مستحيلة، تتعلق بمدى الانقسام السياسي والاجتماعي الليبي الداخلي وتشعُّب الأزمة وامتداداتها الإقليمية والدولية. فقد صارت ليبيا مسرحًا للصراع بين القوى الكبرى على النفوذ فيها وفي سائر منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي (سمير، 2020).

02- الأولويات الأمنية والحدودية للجزائر

نظرًا لجوار ليبيا المباشر تمثل الأزمة تهديدًا مباشرًا للأمن الحدودي الجزائري، وهو ما يدفع الدبلوماسية الجزائرية إلى تبني سياسات حذرة ومترددة. ف بعد 2011، اعتمدت الجزائر "سياسة التريث" في المواقف العلنية تجاه الأطراف الليبية لتجنب أي تداعيات على ألحدود بما في ذلك تنظيم حراك دبلوماسي محدود في المراحل الأولى للأزمة. ودوافع الدبلوماسية الجزائرية في التحرك لحل الأزمات الحاصلة في نطاقها الإقليمي يستند أساسا للجزائر على دوافع امنية واستراتيجية تحفظ أولا للجزائر أمنها القومي واستقرارها الداخلي،

فالتحولات السياسية أو على ما يسمى بثورات الربيع العربي التي نتج عنها الإطاحة بأنظمة سياسية في المنطقة منها ليبيا، دفع بالدبلوماسية الجزائرية للتحرك في نطاقها الإقليمي والدولي للإيجاد حل للازمة الليبية لتامين

حدودها مع ليبيا بعيدا عن فكرة التدخل الخارجي، وللوقوف ضد محاولة تقسيم ليبيا الذي قد تسفر عنه تقسيم بعض الدول، وللحد من الإرهاب وتمدد ه في دول الجوار كذلك (على مصباح، 2017).

03 . محدودية الموارد المؤسسية والدبلوماسية

أن الجزائر ظلت منذ اندلاع الأزمة الليبية سنة 2011 متمسكة بموقفها الثابت القائم على احترام الشرعية الدولية والمواثيق والمعاهدات، وخاصة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو إلى حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحلّ النزاعات بالطرق السلمية. وأضاف أن هذا الموقف لم يكن مجرّد شعار دبلوماسي، بل تجسّد في مبادرات عملية، سواء عبر الوساطة السياسية أو احتضان لقاءات للمكونات الليبية المختلفة،

محاولة لبناء توافق وطني بعيد عن أي إملاءات خارجية. فالوساطة الدولية تتطلب فرق تفاوضية متخصصة وموارد مالية كبيره وهو ما كان محدودًا لدى الجزائر. (شهيناز، 2021) فرغم استضافة الجزائر لعدة لقاءات بين أطراف لليبية إلا أن قلة الموارد حالت دون تنظيم اجتماعات طويلة ومتعددة الأطراف ما حدّ من استدامة الوساطة.

3. التأرجح في المواقف السياسية

اتسم الموقف الجزائري من الوساطة الليبية بـ ألتأرجح بين الثوابت (الحل ألسياسي سيادة ليبيا عدم التدخل) والتحديات العملية (ضغوط دوليه تغير موازين القوي تدخلات خارجية)، مما دفعها لتبني مقاربات مرنه مع التركيز على الحوار والتنسيق مع دول الجوار (تونس) والقبائل والتقارب مع أطراف دولية (روسيا)، مع محاولة إقناع الأطراف الليبية بتقديم تنازلات.

رغم الانتقادات لتباطئها في بعض ألأحيان ومواجهتها بصعوبة في فرض رؤيتها بسبب تعقيد المشهد وزيادة التدخلات. التحولات أو التردد في المواقف الرسمية تقلل من مصداقية الجزائر لدى الأطراف الليبية.خلال مرض الرئيس ألسابق عرفت الدبلوماسية الجزائرية حالة تريث وتأجيل بعض ألمبادرات ما أربك الأطراف الليبية في تحديد نية الجزائر الحقيقة (المركز العربي ـ لألبحاث ودراسة السياسات، 2020).

ثانيا:ا لمعوقات الإقليمية للوساطة الجزائرية في الازمة الليبية

1. الانقسامات بين دول الجوار

شكل اشتداد النزاع داخل ليبيا ضغط على الجزائر كما جعل من تدخل الجوار محدودا ويفرض على الجزائر انتهاج مبدأ الوقوف على مسافة واحدة من كل الأطراف، وهذا ما تجلى في تبنيها مبدأ التحفظ لتفادي التحول إلى طرف من أطراف الأزمة المتعددة الأبعاد. فدور الجزائر يواجه صعوبات جمة بسبب وجود أطراف دولية وإقليمية تتدخل مباشرة في ألأزمة من خلال القيام بعمليات عسكرية أو بدعم أحد الأطراف على حساب أخري، حيث ادي اختلاف المصالح بين دول الجوار إلى صعوبة تنسيق الجهود مع الجزائر. كدعم مصر والإمارات لأطراف محددة في ليبيا مقابل مواقف أقل وضوحًا من تونس والمغرب أضعف قدرة الجزائر على إحداث توافق إقليمي. (عبد الحميد، 2021)

2. انقسام الداخل الليبي

منذ 2011 حيث تمت الإطاحة بالرئيس الراحل معمر القذافي لا تزال ليبيا تحت رحمة الميليشيات الراديكالية ألمسلحة والانقسامات السياسية بين مختلف التيارات التي تتصارع فيما بينها للوصول الى سدة الحكم والسعي لنيل الشرعية

الد ولية .فمن جديد يعود مشهد الاقتتال والتناحر السياسي الى الواجهة عبر عدة محطات جسدتها كرونولوجيا الصراع. تعتبر الحالة الليبية أبرز مثال معبر عن الفراغ السياسي في المنطقة المغاربية، فغياب سلطة مركزية شرعية جعلت ليبيا أمام تحدي حقيقي ساهم في تكريس عجز الدولة على تسيير شؤونها الداخلية إذ لعب المعطى القبلي على أسس معينة في تكوين المجتمع الليبي.

حيث أنه ساهم في إبراز الهوية والتوازنات ألسياسية ألاجتماعية الاقتصادية تميز دوره تارة بالتوظيف وتارة أخرى بالتهميش حسب ما تقتضيه مصالح الطبقة الحاكمة (بوشوشة، 2021) حيث يساهم وجود حكومتين وبرلمانين ومليشيات متعددة يجعل استجابة الأطراف الليبية للمبادرات الجزائرية صعبة. فشل محاولات الوساطة الجزائرية في ضم كل الأطراف الليبية لمائدة حوار واحدة بسبب رفض بعض المليشيات المشاركة.

الشكل ١. مناطق التحكم في الحرب الأهلية الليبية



3. تأثير التحالفات الإقليمية

رافعت الجزائر من أجل تسوية النزاعات داخل القارة الإفريقية بعيدا عن التدخلات الخارجية الأجنبية وهي الرؤية التي دأبت في الدفاع عنها في كل المحافل الدولية منذ عقود ولا تزال على هذا المسار، فبعد مساعيها الحثيثة في منطقة الساحل، تكثف الجزائر اليوم جهودها لحلحة الأزمة الليبية، وهو ما ترجمته الحركية الأخيرة مع محيطها الإقليمي.

ان مساعي الجزائر الحثيثة في دعم المصالحة الليبية ليست وليدة اليوم بل دأبت عليها منذ بداية هذه الأزمة، مشيرا إلى وجود عدة عراقيل وضغوطات "تواجه الدور الجزائري،

فمواقف وأدوار بعض الدول العربية والأجنبية التي تعمل على تعقيد الأزمة ووأد كل الحلول السلمية، باعتبار أن هذه الدول لديها مصالح شخصية في ليبيا وتحاول الاستثمار في هذه الأزمة، وهو ما جعل مبدأ عدم التدخل في شؤون الغير الذي تدعو إليه الجزائر دوما أمر صعب تحقيقه في الحالة الليبية." (ا.م، 2024)

حيث يساهم دعم دول إقليمية لأطراف ليبية معينة يضع الجزائر في موقف ضعيف للتأثير على نتائج التفاوض. دعم تركيا لحكومة طرابلس والإمارات لمجلس النواب في طبرق ما حد من قدرة الجزائر على فرض حلول وسطية.

ثالثا: المعوقات الدولية التي واجهت الوساطة الجزائرية لحل الازمة الليبية

1. التدخلات الأجنبية

أدى التدخل الخارجي في الازمة الليبية إلى إسقاط النظام زيادة درجة تعقيد وتشابك الأزمة بتحول الحراك إلى حرب أهلية تتصارع فيا القبائل والمليشيات والمجموعات الإرهابية, وحدوث انفلات أمني ,وهنا نجد الخبير الأمريكي "**دافيد روس**" مؤكد في مداخلته أمام الكونغرس أن تدخل الناتو كان خطا استراتيجي لدول الحلف وأن هذا التدخل عزز من تواجد الجماعات الإرهابية وأفرز انعكاسات امتدت إلى دول الجوار الليبي (رزيق جويدة، 2024)

تعتمد روسيا على نهج متعدد الأبعاد يجمع بين الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع الأطراف أللليبية ومنها حكومة الوحدة الوطنية في طرابلس، وبين دعم القوى المهيمنة في الشرق مما يسمح لها بأداء دور الوسيط القادر على التأثير في مسار التسوية السياسية. وقد تجلى ذلك في جهودها الدبلوماسية المستمرة لإيجاد حلول سياسية متوازنة عبر مسارات تفاوض متعددة مثل مؤتمر برلين، حيث سعت موسكو إلى تعزيز مشاركتها بوصفها ضامنًا لأي تسوية مستقبلية، بعيدًا عن إقصاء أي طرف ليبي رئيس (ديميتري، 2025). كما لعبت القبائل الليبية دور محوري في المشهدين السياسي والاجتماعي وهو ما لم تغفله الإستراتيجية ألروسية فقد سعت موسكو إلى استقطاب زعماء القبائل لا سيما في المناطق الشرقية والجنوبية؛ لضمان دعمهم للوجود الروسي، سواء من خلال تقديم المساعدات الإنسانية، أو من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني. وفي هذا السياق، تستخدم روسيا دبلوماسية القبلية لضمان ولاء الأطراف الفاعلة محليًا؛ مما يضمن لها استقرار وجودها، بعيدًا عن الصراعات السياسية التقليدية. (ديميتري، 2025). فمصالح دول كبرى تجعلها تحافظ على النزاع لتحقيق أهداف استراتيجية وهو ما أثر على حيز التحرك الجزائري.

2. القيود الدولية والأمم المتحدة

ان اهتمام منظمة الأمم المتحدة بتسوية الأزمات والنزاعات الداخلية هو من صميم حفظ السلم والأمن الدوليين والذي يعتبر هدفا رئيسيا لتلك المنظمة ولذا كان هناك اهتمام مباشر بتسوية الأزمة الليبية من طرف منظمة الأمم المتحدة حيث توجت مبدئيا بتوقيع اتفاقية الصخيرات في 17 ديسمبر 2015ومن أهم منجزات هذا الاتفاق هو تعيين حكومة الوفاق الوطني والذي اعتبرها الاتفاق هي الممثل الرسمي للدولة الليبية في انتظار استكمال البناء المؤسساتي للدولة الليبية

إن اتفاق الصخيرات وبالرغم من توقيعه الرسمي إلا انه كان نتيجة لسلسلة من جوالات التفاوض والوساطة بما فيها تلك التي تمت في الجزائر وبالرغم من توسع عدد الدول المساهمة في توقيع اتفاق صخريات سواء كانت دول مجاورة أو غير مجاورة ومع ذلك فقد كانت للجزائر مساهمة بارزة في التوصل لتوقيع ذلك الاتفاق ولم تفصل الجزائر نفسها عن جهود الأمم المتحدة بعد التوصل الى اتفاق الصخيرات الذي اعترضت عليه أطراف ليبية واعتبرته اتفاقا إقصائي ومتحيزا مما فتح المجال أمام عودة العنف المسلح وان بشكل متقطع في الوضع الليبي،

استمرت الجزائر في الاندماج في جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية الأزمة الليبية من خلال تشجيع الجهود الرامية الى تدشين بناء المسار المؤسساتي في الدولة الليبية والتي يعمل المبعوث الدولي الجديد الى ليبيا على الاشتغال عليه وإدراكا اهمية الجهود الجزائرية في هذا السياق ويعمل المبعوث الدولي على التنسيق المباشر مع الجزائر، التي ساهم الالتزام بالقرارات الدولية المتعلقة بعقوبات بعض الأطراف الليبية حدّ من حريتها في تقديم دعم مباشر لبعض المسارات التفاوضية.

كما يقوم رئيس حكومة الوفاق الوطني الذي يعتبر الممثل الرسمي للدولة الليبية وفقا الاتفاق الصخريات بزيارات متكررة للجزائر إدراكا لأهمية دورها في سياق دعم جهود منظمة الأمم المتحدة لتسوية تلك الأزمة (حوسين بلخيرات، 2020): قرارات الأمم المتحدة وفرض العقوبات تحد من مرونة الجزائر في بعض المبادرات. لذا تحفظت الجزائر على التدخل في بدايات الأزمة الليبية ولكنها ألقت بثقلها في متابعة تنفيذ خريطة الطريق التي أُقرَّت في برلين عام 2020، والتي تقوم على ضرورة إجراء الانتخابات العامة بإشراف الأمم المتحدة في 24 ديسمبر 2021. وقد طلب رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، من الرئيس الجزائري، في أواخر شهر ماي من 2021، دعم تحقيق المصالحة بين الأطراف كافة باعتبارها طرفاً محايداً .(ممود جمال، 2021)

الخاتمة

إن الدبلوماسية الجزائرية تُظهر إرادة حقيقية للمساهمة في حل الأزمة الليبية، وهو ما يظهر من خلال مشاركات، مبادرات، حوارات واستقبال أطراف ليبية. لكنَّ المعوقات التي تواجهها هي في الغالب نتيجة توازنات معقدة: داخليًا في ليبيا،

إقليميًا بين دول الجوار والدول الإقليمية ودوليًا بين قوى تسعى لاستمرار النزاع لأغراض استراتيجية. إن تجاوز هذه المعوقات يتطلب ليس فقط إرادة من الجزائر بل تنسيقًا إقليميًا ودوليًا واسع موارد دبلوماسية مؤسساتية، ونهجًا متعدد المسارات. بدون ذلك، ستبقى الجهود الدبلوماسية محاصرة بقيود الواقع .

كما انه من الواضح أن المعوقات ليست فردية أو سطحية بل هي نتيجة تقاطعات معقدة بين واقع ليبي داخلي غير مستقر مصالح إقليمية ودولية متضاربة، وضغوط على الجزائر نفسها من حيث أمن حدودي وقدرات مؤسسية. فحتى إذا رغبت الجزائر في لعب دور محايد فإن التوازنات الإقليمية والدولية تجعل من ذلك صعبا، لأن بعض الأطراف تستفيد من استمرار النزاع. كما أن غياب تنسيق إقليمي (دول الجوار) يُضعف "قوة الجماعة" في الوساطة وهو ما يجعل الجزائر بمفردها غير قادرة على تحقيق اختراق دون دعم إقليمي. من جهة اخرى، ضعف الزمن السياسي فأي التأخر في المبادرات عند منعطفات مهمة يُضعف مصداقية الوساطة الجزائرية.

توصيات الدراسة

.1- دفع مبادرات تنسيق إقليمي حقيقية بين دول الجوار (ليبيا، تونس، مصر، الجزائر...) لتقديم موقف موحد ودعم الوساطة.

2-تعزيز قدرات الدبلوماسية الجزائرية باختصاصيين في التفاوض،

03-تبني دبلوماسية متعددة المسارات: ليس فقط بين النخب السياسية، بل شمولية: مجتمعات محلية، مهاجرين ليبيين

مؤسسات مدنية لتوسيع قاعدة الحوار وليستهداف المجتمع الليبي كله.

04-العمل على حوافز للحركات المسلحة والمليشيات في ليبيا عبر ضغوط دولية أو حوافز سياسية واقتصادية.

5-التحرك في إطار دولي متوافق مع مؤسسات دولية لضمان حماية للمسار التفاوضي من تدخلات أحادية أو دعم عسكري خارجي.

Bibliographie

ا.م. (8 2, 2024). الجزائر تشق طريقها لحلحلة الأزمة الليبية. تم الاسترداد من الاتحاد: https://www.elitihadcom.dz

المركز العربي ـ لألبحاث ودراسة السياسات. (2020). الموقف الجزائري من اٱلزمة الليبية:. قطر.

أمين, د .م .(2022, 6) .رؤيةالجزائرلتسويةاٱلزمةالليبية .مجلةالدراسات اإلستراتيجية والبحوث السياسية.40-51 ,(1)

بريجيع ديميتري. (2025). الرويّة الروسية تجاه ليبيا.. امتداد إستراتيجي بين الماضي والحاضر. مركز الدراسات العربية والروسية.

بن صغري عبد العظيم رزيق جويدة. (2024). التدخالت اخلارجية يف ليبيا وانعكاساهتا على اٱلمن الوطين اجلزائري. مجلة السياسة العالمية، 8(1)، 378-392.

جمال عبدالرازق هبة خالد. (2023). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه ليبيا منذ عام 2011. مصر: المركز الديمقراطي العربي.

حوسين بلخيرات .(2020) .الدبلوماسية الجزائرية وتسوية اٱلزمة الليبية :رؤية تقييمية.

سارة مدوني علي بوشوشة. (2021). الانقسامات السياسية في ليبيا وانعكاساتها على التوازنات الاقتصادية بعد ثورة 71 فيفري2011. مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسي، 18(11).

شبور شهيناز. (2021). الازمة اليبية.

عبد الحميد, ب .(2021) .هل الجزائر قادرة على الوساطة باألزمة الليبية؟ .قطر.

عبد العال ممود جمال. (2021). استعادة الدور:الوساطة الجزائرية في الإقليم.. محفزات عديدة لا تخلو من تحديات. القاهرة: مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة.

عبد النور بن عنتر. (2011). العلاقات الجزائرية-الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا. قطر: مركز الجزيرة لدراسات.

على محمد فرج. (2018). ، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار2011-2017. الاردن: جامعة الشرق الاوسط.

قط سمير. (2020). تورط الدبلوماسية الجزائرية في الوساطةلتسوية الازمة الليبية. مركز الدراسات الوحدة العربية.

محمد الحوشي على مصباح. (2017). دور الدبلوماسية الجزائرية في حل أألزمة الليبية الراهنة. مجلة الدراسات القانونية و السياسية، 5(1)، 1-19.

مداخلة : معوقات الوساطة الجزائرية في التسوية السياسية للأزمة الليبية :بين الإنقسام الداخلي والتدخل الخارجي

الأستاذة:رقية بلقاسمي

أستاذ محاضر –أ-

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي –تبسة-

الملخص:

تشكّل الوساطة الدبلوماسية إحدى أهم أدوات إدارة النزاعات في العلاقات الدولية خاصة في السياقات المعقّدة التي تتداخل فيها الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية. وتعدّ الجزائر من أبرز الفواعل الإقليمية التي تبنّت خيار الوساطة السلمية لحلّ الأزمة الليبية منذ اندلاعها سنة 2011، انسجامًا مع عقيدتها الدبلوماسية القائمة على مبدأ عدم التدخل ورفض الحلول العسكرية. غير أنّ التطورات الميدانية المتسارعة، وتعدد مراكز القرار في ليبيا، وتنافس القوى الإقليمية والدولية على النفوذ، أدّت إلى إضعاف فاعلية الوساطة الجزائرية وتقليص هامش تأثيرها في مسار التسوية السياسية. وبذلك تبرز الإشكالية الرئيسة المتعلّقة بمعرفة طبيعة المعوّقات التي اصطدمت بها الدبلوماسية الجزائرية في محاولاتها إعادة بناء الدولة الليبية وتثبيت مسار الحوار الليبي–الليبي

This study examines the key obstacles facing Algerian diplomatic mediation in the political settlement of the Libyan crisis. It focuses on two main dimensions: the internal Libyan fragmentation and the external regional and international interventions. The multiplicity of rival authorities, the dominance of armed factions, and the lack of institutional unity have constituted major internal constraints on Algeria's neutral mediation efforts. Additionally, the geopolitical competition and military rivalries among foreign actors further weakened Algeria's ability to promote an inclusive Libyan-Libyan political dialogue. The study concludes that the overlapping regional interests and international power dynamics, combined with the fragility of Libya's political and security landscape, have significantly limited the effectiveness of Algerian mediation and reduced the prospects for a comprehensive political settlement.

مقدمة:

تُعدّ الوساطة الجزائرية في التسوية السياسية للأزمة الليبية أحد أهم المسارات الدبلوماسية الإقليمية التي سعت إلى إعادة الاستقرار إلى الجوار المباشر جنوب المتوسّط، غير أنّ هذا الدور اصطدم بجملة من المعيقات البنيوية والموضوعية التي حالت دون تحقيق اختراق فعلي في مسار المصالحة الليبية. فمن جهة، تتشابك الطموحات السياسية والفصائلية داخل الساحة الليبية، وتتصاعد التجاذبات بين الحكومتين المتنافستين والميليشيات ذات الولاءات المتعددة، بما يضعف فرص بناء توافق داخلي صلب يمكن للوسيط الجزائري الإستناد إليه ومن جهة ثانية، يتعاظم تأثير التدخلات الخارجية المتباينة، سواء من القوى الإقليمية أو الدولية، والتي غالباً ما تعمل وفق حسابات إستراتيجية تتجاوز منطق التسوية وتعيد إنتاج الصراع بدل إنهائه. وفي هذا السياق، تبرز الإشكالية المركزية للبحث في التساؤل الآتي: إلى أي مدى واجهت الوساطة الجزائرية معوّقات مركّبة ناتجة عن انقسام الداخل الليبي وتعارض أجندات الفاعلين الخارجيين، مما حدّ من فعاليتها في الدفع نحو تسوية سياسية شاملة؟

المعوقات الداخلية للوساطة الجزائرية في الأزمة الليبية :

تتواجد منطقة المغرب العربي في مفترق الطرق بفعل الأحداث الجارية في ليبيا و التي تحولت من ثورة شعبية ضد نظام العقيد **معمر القذافي** إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية ستحمل معها في حالة إستمرارها الكثير من المخاطر على منطقة المغرب ، وستكون تلك المخاطر متعددة الأبعاد والتأثيرات لموقع ليبيا و لإنعدام البنية المؤسسية الناظمة لأوضاع الدولة و غياب التنظيمات السياسية ماضيا و حاضرا عن الحياة العامة فيها ، فعكس ما حصل في أقطار المغرب العربي الأخرى حيث تأسست فيها أحزاب سياسية في ظل الهيمنة الإستعمارية و شاركت في الحياة السياسية و النضالية ضد الإستعمار و إستمر بعضها يمارس النشاط السياسي حتى اليوم في بعض هذه الأقطار ، فإن الأطر الحزبية و السياسية في ليبيا لم ترتق إلى مستوى التنظيمات الحزبية القوية الحديثة ذات التأثير الحاسم في الداخل حيث ظلت أغلب تلك التجارب تعمل في أطر جهوية و في بعض الأحيان عائلية أو طائفية غير قادرة على إختراق المجتمع الليبي على أساس فكرة الإنتماء الوطني و الحقوق المدنية التي تتخطى البنى التقليدية ، و السعي لبناء دولة حديثة عصرية ، وقد استطاع العقيد **معمر القذافي** أن يستمر لأكثر من أربعة عقود من خلال إعادة بناء المجتمع الليبي على مقاس طموحاته الخاصة ، ووضع أطر العمل السياسي وفق تصوراته و بحسب النموذج الذي يريد أن تكون عليه ليبيا مستخدما في ذلك الثورة الليبية بشكل لا يترك أي فرصة لبناء يمكن أن يولد نسيجا إجتماعيا يمكن أن يولد قوة سياسية معارضة مطوقا الشعب بحركة اللجان الثورية التي قام بتشكيلها و إختيار أعضاءها من وسط الجماهير الشعبية ، ليكونوا أداة يستخدمها لقمع معارضيه و التبشير بنظامه الجماهيري القائم على

إيديولوجيا شعبوية بدائية مسلحة بثروة ريع النفط الهائلة ، مقدما ليبيا إلى العالم بوصفها بلدا لا يعاني من المشاكل إلا أطماع القوى الإمبريالية في ثرواته و هذا الواقع الليبي تغطيه اليوم حرب أهلية لا يبدو في الأفق نهايتها ، وتدخل دولي مباشر ، و أطراف مغاربية معنية بهذا الوضع لكنها عاجزة عن التأثير في مجرياته رغم المخاطر التي ستنجر عن هذا الواقع على أقطارها بصفة عامة وعلى مسار التحول الديمقراطي و هذه النقطة الأخيرة هي التي سنركز عليها في هذه المعالجة .

انعدام الإستقرار السياسي :

تعد المرحلة المقبلة من تاريخ الدولة الليبية غير واضحة المعالم لعدم وجود قوة عسكرية ليبية منظمة واضحة الولاء أو وجود ترتيبات سياسية قانونية جدية لمرحلة ما بعد **القذافي** ، خاصة فيما يتعلق بشكل النظام السياسي المقبل و هو ما يجعل الوضع في ليبيا مرشح لعدم الإستقرار إنطلاقا من الإعتبارات التالية :

1- تأثير إنعدام تقاليد العمل السياسي في ليبيا :

عاشت ليبيا منذ عقود تحت نظام قل نظيره في الزمن المعاصر ، حال دون قيام أي نوع من أنواع المؤسسات العصرية أو التنظيمات السياسية أو الإجتماعية أو المدنية كما أفرغها من النخب الثقافية التي قد تشكل مرتكزا للحياة السياسية و المدنية في المستقبل المنظور ، مما يعني وجود فراغ كبير في الحياة السياسية و الإدارية نتيجة إنعدام الخبرة السياسية و المهنية لدى من سيتولون تسيير دواليب الدولة ، وكذلك لحجم الفراغ الإداري لغياب المؤسسات الرسمية القادرة على تسيير شؤون الدولة مما سيعقد أوضاع ليبيا و يجعلها تترنح لفترة طويلة مفتوحة على كل الإحتمالات[1].

2- الإفتقار إلى المؤسساتية :

تميزت ليبيا في عهد **القذافي** بغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين و البنى التنظيمية والمؤسسية و السياسية في الدولة ، ينظم علاقات السلطات ببعضها البعض ، و كذلك الغياب شبه التام لكل البنى البيروقراطية المؤسساتية إضافة إلى غياب البنية السياسية و الإجتماعية خارج النظام من أحزاب و نقابات و غيرها من مؤسسات المجتمع المدني و يشكل هذا تحديا خلال المرحلة الإنتقالية لجهة إنضاج مؤسسات سيادية كالجيش الوطني و الأمن و المؤسسات العمومية المختلفة ، إضافة إلى تهيئة مناخ سياسي يسمح ببلورة الأفكار السياسية على إختلاف التوجهات و بما يساهم في توفير البيئة اللازمة لتشكيل التكوينات المنظمة بمختلف تسمياتها في مرحلة مابعد سقوط نظام **القذافي**[2] .

3- إشكالية بناء الدولة و تهديد الفدرالية :

ثارت خلال الفترة التي تلت القضاء على نظام **القذافي** نقاشات و جدل حول شكل الدولة الجديدة ومضمون العلاقة بين السلطة المركزية في العاصمة و المناطق الجغرافية المختلفة و تميز الجدل بالتركيز على مسألة ما إذا كانت الفيدرالية خيارا لتنظيم الدولة و علاقة السلطة المركزية بالمحليات . ولقد تمسك المنادون بالفيدرالية على أنها التعبير المناسب عن إنتماءات و هويات جغرافية و تعويض عن التهميش المتواصل ، بينما تركز هجوم المعارضيين على أنها تهديد للوحدة الوطنية[3].

مازالت الفيدرالية و الجهوية تمثلان تحديين ليس فقط في التحول الديمقراطي بل في مستقبل الدولة و لقد عبرت الفدرالية عن نفسها مبكرا في صيف 2011م قبل سقوط نظام القذافي و إن تراجع عنها المطالبون مؤقتا فقد عادت للبروز مجددا بعد سقوط نظام **القذافي** من خلال تأسيس مجلس برقة في مارس 2012م وبغض النظر عن دروس التجربة الفدرالية في ليبيا مابين عامي1951م و1963م والتي تم التخلي عنها لأسباب إقتصادية و سياسية ، إلا أنه يمكن الإشارة إلى أن تحقق قدر كبير من الإندماج و التأسيس للهوية الوطنية الجامعة كان نتاجا طبيعيا للتخلي عنها بالتعديل الدستوري في عام 1963م ، لذلك إذا كانت سياسات **القذافي** قد ألحقت الضرر بمناطق معينة من ليبيا دون غيرها فإن ذلك ليس مبررا للمناداة بالفيدرالية .

وإن إعتماد الفيدرالية يمكن أن يقود في ظل ضعف الهوية الوطنية الموحدة إلى رفض المناطق الغنية بالثروة النفطية و الغاز الطبيعي مشاركة المناطق الأخرى في عوائدها أو أن تصر على الإحتفاظ لنفسها بنصيب الأسد من العوائد المالية الناجمة عن التصدير و الذي ستكون له إنعكساته السلبية ليس فقط على الوحدة الوطنية ، بل إن من شأنه إقامة الفوارق بين المناطق في مستويات المعيشة و الخدمات وبالتالي توسيع نطاق الإستبعاد و التهميش و الحد من فرص و فوائد الإدماج ومعيقا لفرص التنمية الوطنية الشاملة ، إن الفيدرالية ستوفر بهذا مجالا لنشوء نزعات محلية و خلق مراكز قوى إقليمية ستسعى إلى الحفاظ على ماتعتبره مجالها الحيوي و حمايته من التدخل مهما كانت حجته و هدفه[4] .

و يظل التحدي الحقيقي هو مدى إلتزام القوى السياسية بالديمقراطية وتفهم أنها بحاجة إلى زرع أو إعادة الإعتبار لكل القيم التي تتعلق بالتنظيم الإجتماعي الشامل و إدراك أن هذا الهدف لا ينحصر فقط في نظام إنتخابي و إنتخابات و دستور ، بل يحتاج بناء المنتظم الجديد إلى توفير إشراطات تتمحور حول إحداث تحول في طبيعة العلاقة بين المجتمع و الدولة وهذا الهدف سيحتاج إلى فترة طويلة من الزمن ، فليبيا تحتاج إلى مأسسة السياسة قدر حاجتها إلى التحرر من الديكتاتورية التي تحققت أول خطواتها بسقوط النظام وهنا تبرز أهمية و حيوية التوصل إلى حد أدنى من الإجماع الوطني و ترسيخه بما يتضمن التوافق على عناصر عقد إجتماعي جديد ينطلق من خارطة طريق مقبولة ، مثلما يحتاج إلى تفعيل الإقتصاد ليؤدي دوره الحاسم بما

يعزز عملية الإنتقال الديمقراطي وتبين التجربة القصيرة في الإنتقال الديمقراطي أن مفاعيل هذه العملية و ديناميات تحولاتها مازالت بحاجة إلى تفكير عميق و أن ما تحقق من إيجابيات كإستجابة السكان وقوة مشاركتهم في الإنتخابات بحاجة إلى الدعم على أكثر من مستوى لتحقيق التكامل و التراكم[5].

حتى الآن و بإستثناء الإنتخابات ظلت الساحة السياسية و الأمنية في الواقع خاضعة لهيمنة قوى سياسية و عسكرية و هو ما يمثل خطرا حقيقيا لعملية الإنتقال الديمقراطي و أن تحقيق هذا الهدف يحتاج الى مشاركة كل السكان من دون اقصاء بصرف النظر على إنتماءاتهم الجغرافية أو الإثنية أو القبلية أو السياسية ، حيث أن القيام بإقصائهم و تهميشهم هو سبب مباشر لزيادة درجة معارضتهم بما يخلق قوى معارضة أو معادية أو يفسح المجال لإستغلالها من قوى الإرهاب و الجريمة المنظمة .

تعد المصالحة الوطنية شرطا للسلام الإجتماعي و تحقيق الديمقراطية بل و مفتاح لصيانة الوحدة الوطنية أيضا ، هنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن و مناطق و قبائل منتصرة وأخرى مهزومة فعلاوة على أن ذلك يسبب شرخا إجتماعيا و يستثني قطاعات عريضة من السكان من المشاركة في صياغة مكونات عملية الإنتقال الديمقراطي ، فإنه يحرم هذه المناطق من حقها في عملية صياغة الدستور الدائم الذي لن يكون معبرا عن إرادة الجميع و سيواجه مخاطر ضيق نطاق شرعيته ومشروعية المؤسسات و الترتيبات الناجمة عنه ، و عليه فإن الليبيين مدعوون إلى التدبر في كل ماله صلة بالمصالحة و الوحدة الوطنية فليبيا بلد هش و الهوية الوطنية الجامعة لم تتحقق بعد[6].

4- خطر الفوضى و انتشار السلاح :

لاشك أن ضبط النظام أساسي لتوفير البيئة المناسبة لعودة الحياة السياسية و المدنية ، و هي الشرط الضروري للقيام بأهم متطلبات المرحلة المتعلقة بإعداد الدستور والإنتخابات لذلك فإن التحليل لا يمكن أن يتجاهل البعد أو التحدي الأمني الذي يزداد قوة و شدة كل يوم في الأوضاع الجارية ، يتصل الأمر بالتأكيد بأن التخلص من النظام السابق تم بالعنف وعبر سلسلة من الإنتفاضات التي أوجدت قوى مسلحة محلية و إقليمية أو قبلية أو ايديولوجية ، إضافة إلى العصابات المسلحة ، لذلك لابد من الإهتمام بتناول هذه الأبعاد وبيان تأثيراتها الحاسمة في واقع و مستقبل عملية الإنتقال الديمقراطي ، بل يتجاوزها للتأثير في مستقبل البلاد ككيان ودولة ذات سيادة ، ناهيك عن تأثيرات ذلك في الهوية والإندماج[7].

كان العنف المفرط هو النمط الغالب على الأشكال الإحتجاجية في ليبيا و في هذا السياق أمكن رصد ما لا يقل عن عشرين واقعة من وقائع العنف المفرط تراوحت مابين إقتحام المؤسسات الحكومية والإغتيالات

السياسية و التفجيرات و الإختطاف و الإحتجاز و ذلك على مدار عام 2012م وفي الحد الأدنى أوقعت هذه الأحداث وفق أرقام تقديرية نحو **100** قتيل وآلاف المصابين ، ومن بين **8** حالات لإقتحام المؤسسات و الأبنية الحكومية في عام 2012م برزت واقعة إقتحام المحتجين لبلدية بنغازي ومقر المجلس الإنتقالي ، فضلا عن إقتحام العديد من الفنادق و الأماكن العامة ، كما وقعت خمس مصادمات كبرى بين القبائل أشهرها الإشتباكات بين قبيلة التبو و سكان مدينة سبها ، هذا فضلا عن النزاعات بين مسلحين على مناطق النفوذ لعل أشهرها تلك التي وقعت في المزدان والزنتان و خلفت عشرات القتلى و اضطرت الحكومة إلى إعلانهما منطقتين عسكريتين ، كما شهد العام العديد من حوادث الإغتيال السياسي أشهرها إغتيال السفير الأمريكي في مقر القنصلية الأمريكية في بنغازي وإغتيال مدير أمن بنغازي **فرج الدرسي**[8] ، ولم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات في إنجاز أي خطوة حاسمة في هذا الشأن ، بل إن هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني و تأخر بناء الجيش الوطني و المؤسسات الأمنية .

وتعاني عملية إدماج المسلحين في الجيش و الشرطة عراقيل و مشكلات أهمها مخاطر ضم تشكيلات كاملة كما هي موجودة ، بدل ضم عناصرها بشكل منفرد ، و علاوة على ما يحمله ذلك من تهديد لتماسك بنية المؤسسة العسكرية و الأمنية و تمثيلها للوطن وخضوعها للعرف العسكري و لعقيدة واحدة فإن رجال الأمن و الجيش المحترفين من جانبهم أيضا يخشون تسرب عناصر متطرفة للسيطرة على مؤسسات الأمن والجيش أو أن يتم ذلك لصالح قوى سياسية أو مناطقية ، أو ضم عناصر إجرامية وهو ما يجعل الإدماج عملية محفوفة بالمخاطر وهي المخاوف التي تتصل بأعمال التزوير التي تمت في تحديد أسماء الثوار عند توزيع المكافآت المالية أو تلقي العلاج في الخارج[9].

إن إعادة بناء مؤسسة الجيش والأمن و عودة منتسبيها إلى العمل وإدماج المسلحين تواجه تحديين أساسيين :

- **التحدي الاول :** إن أعداد المسلحين من ثوار و غيرهم في تزايد و هم يرتبطون بولاءات سياسية أو قبلية أو مناطقية ، و الدولة بالنسبة لكثير منهم عبارة عن ميزان أو نصيب من الثروة ، إن إستيعاب هؤلاء يربك بناء الداخلية و الجيش و هم يحتاجون إلى أكثر من التدريب المهني للتخلص من الآثار السلبية لإرتباطاتهم بقياداتهم المحلية من ناحية و لشعورهم بأنهم متميزون و لهم أفضلية على الآخرين من ناحية أخرى كما أن كثيرا من الثوار المسلحين لم يبدو إستعدادا جديا للتخلي عن السلاح ، بل بادر بعضهم إلى تشكيل أحزاب سياسية مسلحة معلنيين أنهم لن يسلموا أسلحتهم حتى يتم إقرار الدستور الدائم.

لم تنجح المؤسسات الرسمية ، إلا بشكل جزئي و محدود في إنهاء فوضى السلاح و سحبه من المدن والكتائب المختلفة و إرجاعه إلى الجيش أو الأمن ، بل إن المسلحين يصرون على مواصلة التمسك بالسلاح و فرض تصوراتهم ، غير مبالين بالرأي العام الذي عبر في مناسبات متكررة عن رفض المظاهر المسلحة و طالب بحل جميع التشكيلات المسلحة و حصر السلاح في مؤسسات الجيش والشرطة[10].

- **التحدي الثاني :** التردد و عدم الوضوح بشأن إعادة عشرات الآلاف من المنتمين سابقا إلى مؤسسات الأمن و الشرطة إلى أعمالهم ، كما أن الحكومة لم تعلن سياسة واضحة فيما تتردد آراء عن عدم السماح بعودة هؤلاء بغض النظر عن سجلهم ، سوى ما صدر عن رئيس الوزراء من دعوة إلى قبول عودة الحرفيين أصحاب السجل المهني النظيف إلى أعمالهم نظرا إلى الحاجة الماسة إلى خدماتهم و أن العناصر الأمنية التي لم تمارس ممارسات إجرامية تجاه الشعب الليبي ، و تعمل بحرفية لا يمكن الإستغناء عن خدماتها ، بل يجب الإستفادة منها في جهاز المباحث العامة .

إن عدم تطبيق مقاربة كهذه يحرم الداخلية و الجيش من الكفاءات و المهارات التي لدى هؤلاء ، و يعمق الشروخ الإجتماعية و المناطقية و يربك المصالحة الإجتماعية و ليس هناك ما يشير إلى خطوات حاسمة بل إن مؤشرات التدهور تزامنت مع تصاعد التجاوزات الأمنية و بروز الإختلافات السياسية و المناطقية حول المسألة برمتها[11]

ويتضح مما تقدم أن هذا الخطأ يكتسي أهمية خاصة إذا ما أدركنا عمق الآثار التي ترتبت على ممارسة النظام السابق و حرصه المتواصل على العمل وفقا لآليات لا علاقة أو صلة لها بالمؤسسات والفكر المؤسساتي أو الدستوري بل استندت إلى الشخصنة و سياسة القبيلة وفرق تسد في كل المستويات ، و إن إسقاط النظام خلق فراغا مؤسسيا هائلا ، مما قد ينتج تشرذما في بنية المجتمع وتغلب عوامل الإنقسام على عوامل الوحدة في مجال الإنتماءات الفرعية عرقية أو مذهبية و دينية ولغوية و قبلية أو عشائرية و يظهر هذا الواقع من خلال إنفلات أمني واسع النطاق و تدهور في مستوى الأداء الإقتصادي ، و إن ما جرى خاصة في أواخر عامي 2012 م و 2013م من أحداث الإقتتال المتكرر بين المسلحين هي تعبيرات عن حراك ينم عن توتر يعكس الهوة بين السلطة والناس[12]

مخاطر التدخل الخارجي وعرقلة الجهود الدبلوماسية الجزائريةفي التسوية السياسية للأزمة الليبية :

إن النزاع في ليبيا سرعان ما تم تدويله في شكل تدخل أجنبي تحت مظلة قرار مجلس الأمن الدولي رقم **1983** الذي يقضي بحماية المدنيين و الحظر الجوي على ليبيا و لكن من المعروف أن حلف الناتو الذي أوكلت

له مهمة تنفيذ هذا القرار تقوده الدول الغربية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و بريطانيا و إيطاليا الساعية إلى التدخل في ليبيا للمحافظة على مصالحها وتوسيعها من خلال زيادة استثماراتها في قطاع النفط الليبي و هنا ينبغي الإشارة إلى أن مطامع الدول الغربية التي تقود هذا التدخل ستجعل ثمنه باهضا ليس فقط على ليبيا بل على منطقة المغرب العربي برمتها و في مقدمة ذلك :

- إن دعم الثوار الليبيين من قبل القوى الغربية الساعية لتحقيق مصالحها في ليبيا قد يجعل القرار الليبي مابعد **القذافي** رهينا لتلك القوى مما يجعلها تتحكم في شكل النظام الليبي و نوعية ديمقراطيته وكذلك طريقة إدارته لعلاقاته الخارجية خاصة مع محيطه الإقليمي .
- إن تدخل الأطراف الغربية في الشؤون الليبية سيجعلها تتحكم في تسيير العلاقات المغاربية – المغاربية ، مما يجعلها تدار وفقا لمصالح تلك الأطراف على حساب مصالح المغرب العربي .
- قد يؤدي التدخل الأجنبي في قضايا المنطقة إلى خلق مناخ مناسب لتوسع نشاط القاعدة في المغرب العربي وشمال إفريقا ، كما حصل في العراق لأن هذا التدخل الغربي سيعطي مبررا لنشاط الجماعات الجهادية المعادية للغرب بالإضافة إلى جو الفوضى السائد في ليبيا نتيجة الحرب الأهلية وهي عوامل ستوفر البيئة المناسبة لنشاط هذه الجماعات المتطرفة[13].

الأزمة الليبية و تداعياتها على العلاقات المغاربية : اختلاف مغاربي وتقارب خليجي

كانت الأزمة الليبية مناسبة لمجلس التعاون الخليجي ليعبر عن تماسكه الإقليمي من حيث توافق المواقف السياسية – الأمنية و ليتحرر من خليجيته التي تلازمه و تجعل منه منظومة إقليمية محلية لإهتمامه بهموم و قضايا خليجية محضة فهي مناسبة لإنتشار خليجي غير معهود و كأن المنظومة الخليجية حلت محل الجامعة العربية عموما و المنظومة المغاربية خصوصا ، فبغض النظر عن الدوافع و الأهداف و صواب التحرك الخليجي من عدمه فإن المجلس الخليجي كان سباقا في التحرك ، فقد قامت دولة بتعبئة عربية لإستصدار قرار من الجامعة العربية لإقامة منطقة حظر جوي ، و ضمان تغطية عربية لقرار مجلس الأمن و في نهاية الأمر شرعنة عربية للتدخل في ليبيا ، وبعضها يشارك عسكريا في التدخل قطر و الإمارات ، و ينشط سياسيا من خلال مجموعة الإتصال الدولية والإعتراف من طرف قطر و الكويت بالمجلس الإنتقالي الليبي ، و أصبح المجلس الخليجي فاعلا مؤثرا في الأمن الإقليمي المغاربي[14]

أما الإتحاد المغاربي لم يكن من المتوقع أن يتحرك نظرا لحالة الجمود التي يعانيها و غاب الصوت المغاربي فيما استفحلت أصوات فاعلين صغار و كبار يحدد أصحابها مسار الأمور.

1- تضارب المواقف تجاه الأزمة الليبية :

تعاملت الدول المغاربية بالمقاربة نفسها تجاه الأزمة الليبية بتحميل الآخر إدارتها ، فالجزائر وموريتانيا تعتمدان على الإتحاد الإفريقي أما المغرب فيتذرع و يعتمد على الجامعة العربية ثم الأمم المتحدة و القوى الغربية المتدخلة عسكريا ، رغم أنه يقول بالحل السلمي و يشارك في الإجتماعات الدولية الخاصة بالأزمة الليبية التي يعول القائمون عليها بالحسم العسكري ، أما الجزائر فتنادي بالحل السلمي و تنتقد التدخل و تساند المبادرة الإفريقية التي تدعو إلى وقف إطلاق النار ، حماية المدنيين ، حماية المهاجرين المقيمين في ليبيا و الشروع في حوار يجمع كل الأطراف الليبية ، فيما دعت موريتانيا هي الأخرى بالحل السلمي للأزمة و رئيسها عضو في وفد الوساطة الإفريقي ، و الحصيلة أن نقاط التوافق بين الدول الثلاث تنحصر في الدعوة للحل السلمي للأزمة ، التمسك بالوحدة الترابية ورفض التدخل الأجنبي . بيد أن النقطة الأخيرة محل إتفاق جزائري – موريتاني فقط لأن المغرب إختار معسكر التدخل ونلاحظ أن الإتفاق إلى مبادئ جوهرية لا يقود حتما إلى انتهاج السلوك نفسه.

أما تونس فتتقاسم و بقية جيرانها المبدأين الجوهريين ضرورة إيجاد حل سياسي للأزمة و إحترام تطلعات الشعب الليبي و احترام الوحدة الترابية ، هنا يبدأ و ينتهي حظ التوافق التونسي المغاربي لأن تونس تتحرك مجبرة نظرا لوضعها الإنتقالي فجارتها الشرقية كانت و لا تزال تشكل مصدر قلق دائم فثورة 1969م مثلها مثل ثورة 2011م تسبب متاعب أمنية لتونس و أصبحت تونس مجبرة بحكم الجوار على تحمل أعباء تفوق طاقتها الإستيعابية و المتمثلة أساسا في وصول اللاجئين الليبيين والأجانب المقيمين في ليبيا إلى أراضيها إضافة إلى تهديدات عسكرية مباشرة ومن هنا يأتي إلتزام تونس الكثير من الحذر في تعاملها مع الأزمة ، و إذا كان الموقف التونسي دلالة على ضعف بسبب الظرف الداخلي العسير ، فإن مواقف الدول الأخرى ليست كذلك فالجزائر و المغرب يواصلان لعبتهما التنافسية و لكل خطابه المعتاد و أولوياته الأمنية الجوار المباشر بالنسبة للجزائر . و السياسة بالنسبة للمغرب ، أما موريتانيا فوضعها يعكس حالة العطل السياسي الإفريقي و طبعا لكل دولة دوافعها وأولوياتها و هي جميعها منخرطة في لعبة البياردو السياسية الكرة المستهدفة ليست هي المقصودة أصلا على المسرح الليبي وهذا ما يبعدها عن بعضها البعض أما القاسم المشترك فهو الإعتماد على الآخر لإدارة و تسوية مشاكل المنطقة و بهذا تساهم الدول المغاربية في شرق أوسطة المغرب العربي وتحوله إلى بؤرة توتر إقليمية دولية[15]، في ظل غياب مغاربي مشترك و إعادة مشهد قضية لوكربي أمام تخاذل مغاربي و هذا ما يفسر دائما التوجه الليبي الإفريقي بدل المغاربي في عهد **القذافي** .

2- محددات المواقف الجزائرية و المغربية تجاه الأزمة الليبية :

تعتبر الجزائر بحكم الحدود المشتركة **982** كلم ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من إنتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها و في الساحل و لمواجهة ذلك تتحرك على صعيدين أساسيين يكمن الأول في جملة من الإجراءات الأمنية تنخرط فيها قوات الجيش، الدرك، حرس الحدود و القاضية بنقل قوات و عتاد إضافيين إلى المناطق الحدودية مع ليبيا و شراء معدات وأجهزة مراقبة جوية و كذلك إخضاع تنقل سلع جديدة بما فيها قطع الغيار للمراقبة في المناطق الحدودية منعا لتهريبها إلى ليبيا ، فيما يكمن الثاني في تدعيم التعاون و التنسيق مع مالي و النيجر وموريتانيا لمحاربة الإرهاب و الجريمة المنظمة أما حيال الأطراف المتصارعة في ليبيا فهي تعتنق الحياد و تلتزم به و يمكن تفسير موقفها بأربعة عوامل أولا الجزائر تعارض أي تدخل أجنبي مهما كانت الذريعة ، ثانيا بحكم الجوار فإن دعم أي طرف ضد آخر يقحمها مباشرة في الصراع و يعرض ترابها لمخاطر أمنية ، ثالثا يبدو أن موقفها يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء **القذافي** و لا في حال رحيله و بالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع ، رابعا يبدو أنها معنية أساسا بهموم الداخل .

أما المغرب فبحكم الجغرافيا لا يعتبر الوضع في ليبيا تهديدا مباشرا لأمنه القومي وبالتالي له هامش حرية أكبر من الجزائر ، كما أن الإمتدادات الساحلية للأزمة الليبية لا تؤثر بشكل مباشر على أمنه وهذا ما يفسر اختياره معسكر التدخل منذ الوهلة الأولى ، لكن هذا التموقع يخدم أهداف سياسية مغربية عليا لحصد مزيدا من الدعم بشأن الصحراء الغربية فضلا عن المكاسب الطاقوية المتوقعة، والمثير للإنتباه أن الجزائر و المغرب ليس في منأى عن إنتفاضات ديمقراطية على الطريقة التونسية الأمر الذي من المفروض أن يجعل النظامين في البلدين أقل تعارضا في مواقفهما الإقليمية لكن رغم ذلك فإن الوضع الإقليمي الجديد زاد من حدة التعارض[16].

3- الأزمة الليبية إتهامات محلية و تهدئة غربية :

لم تتأخر المغرب بإتهام الجزائر بدعم نظام **القذافي** بإرسال مرتزقة و أسلحة و هذا مازاد في توتير العلاقة الثنائية ، أما الجزائر فترفض هذه الإتهامات و يبدو أن القوى الفاعلة أمريكا و بريطانا وفرنسا هي الحكم و هذا ما يمكن استنتاجه من تصريحات مسؤولين غربيين في الجزائر في توقيت محسوب للغاية فقد أعلن قائد «**أفريكوم**» الأمريكي لدى زيارته للجزائر مطلع جوان 2011م أنه ليس هناك أي دليل على تورط الجزائر و

إرسالها محاربين مرتزقة إلى ليبيا و أن الجزائر لها الحق في إبداء تخوفها من تنقل السلاح و إنتشاره و أن أمريكا تشاطرها مخاوفها بشأن وصول أسلحة إلى تنظيم القاعدة و المجموعات الإرهابية في الساحل ومن جانبه صرح سفير بريطانيا في الجزائر في منتصف جوان 2011م أن بلاده أكدت عدم وجود مرتزقة جزائريين في ليبيا ضمن كتائب **القذافي** أما وزير الخارجية الفرنسي فقد أكد خلال زيارته للجزائر في أواخر نفس الشهر أن هذه الإتهامات لا سند لها ، و تتفق القوى الثلاثة على الموقف نفسه لأنها تعتبر أن تحرك الجزائر لمحاربة الإنزلاق الإرهابي وتهريب الأسلحة من ليبيا يخدم أيضا أهداف التحالف الدولي ، ذلك أنه ليس من مصلحة أحد تحول ليبيا إلى معقل للإرهاب العابر للأوطان المدجج بأحدث الأسلحة كما تعي هاته القوى أن أي توتر إضافي في العلاقة الجزائرية – المغربية لا يخدم التحالف[17].

في كل الحالات لن و لم تخرج العلاقات المغاربية سليمة من المحنة الليبية و هي محنة مغاربية بإمتياز و إذا كانت الثورة التونسية قد قفزت بالمنطقة عقودا للأمام فإن الأزمة الليبية قفزت عقودا للوراء ، فالأولى نزعت فتيل التوتر بين الأنظمة مدشنة عهدا جديدا للشعب بينما عادت بنا الثانية بعد فشلها بتحولها إلى نزاع مسلح تساهم فيه دول عربية و غربية إلى حالة الإستقطاب السياسي لحقب سابقة حقب للأنظمة فيها الكلمة الفصل . ومهما كانت طبيعة التسوية للأزمة الليبية فإنها ستنعكس سلبا على العلاقات المغاربية البينية خاصة بعد تمكن التدخل الدولي من إزاحة القذافي من الحكم

والنظام الذي خلفه هو ذلك الذي تشكلت نواته الأولى في بنغازي من خلال المجلس الإنتقالي و بحكم إتهاماته العلنية للجزائر ، فإن العلاقة بين ليبيا و الجزائر متوترة على المدى القصير و نفس الشيء يقال عن العلاقة بينهما و بين موريتانيا لأن هذه الأخيرة محسوبة في نظر المجلس الإنتقالي على نظام **القذافي** لعضويتها في وفد الوساطة الإفريقي في المقابل تتميز العلاقة مع المغرب كونها عادية إن لم نقل جيدة و مع تونس أيضا . هذا يعني أن المنطقة دخلت سياسة المحاور محور ليبي مغربي يقابله محور جزائري موريتاني بينما تسعى تونس للحفاظ على مسافة معقولة من المحورين تفاديا لإستعدائهما وهذا يعني أن الواقع الليبي أدى لظهور حرب باردة في المنطقة المغاربية و زيادة تأزم العلاقات .

الخاتمة

منذ اندلاع الأزمة الليبية عام 2011 وما تلاها من صراع اجتماعي وسياسي عميق في ليبيا، ظهرت على الساحة دبلوماسية جزائرية نشطة تسعى بحسب مبادئ سياستها الخارجية إلى تسوية النزاع سلمياً، عبر الوساطة والحوار الليبي-الليبي، ودون تدخل خارجي مباشرو الجزائر اعتمدت من البداية مبدأ "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" مع استعدادها للوساطة بين الفرقاء الليبيين، محاولة أن تكون جسراً للحوار بين مختلف التيارات دون أن تكون طرفاً في النزاع وذلك من خلال:.

استضافة الحوارات بين الليبيين: على مدار السنوات، استقبلت الجزائر وفوداً ليبية من مختلف الأطراف سياسيين، فصائل، قيادات في إطار مساعي تقريب بين وجهات النظر .

دعم خيار الحل السياسي الوطني: الجزائر دعمت بإصرار فكرة أن الحل في ليبيا يجب أن يكون ليبي-ليبي، عبر حوار داخلي، بناء مؤسسات، إعادة تأهيل للدولة، وتنقية الساحة من التدخلات الأجنبية والسلاح غير الشرعي

اعتمادمقاربة متعددة الأبعاد سياسيّة، أمنية وتنموية: لم تقتصر الدبلوماسية الجزائرية على الجانب السياسي فقط، بل نظرت إلى الأزمة الليبية بوصفها تهديداً لامنها القومي؛ لذا سعت إلى ربط الاستقرار الليبي بالأمن والتنمية الإقليمية، وتعزيز التنسيق مع دول الجوار والإقليم .

سعي لبناء الثقة بين الأطراف الليبية: عبر اتصالات مستمرة، رسائل دبلوماسية، ضمانات بعدم فرض أجندات خارجية، ومحاولات لخلق أرضية مشتركة للحوار الوطني .

بهذه الجهود، برزت الجزائر كوسيط مؤهل في نظر بعض الليبيين والمراقبين، لنظراً لجغرافيتها القريبة، الروابط التاريخية والثقافية، واستقرارها الداخلي مقارنة بليبيا المضطربة

رغم الجهود والمبادرات، فإن واقع الأزمة الليبية وتعقيداته الإقليمية والدولية وضع العديد من العقبات أمام نجاح الوساطة. أبرز هذه التحديات :

الانقسام الداخلي الليبي العميق: الساحة الليبية منذ 2011 لم تكن موحّدة سياسياً أو مؤسسياً انقسام بين سلطات شرق وغرب، وجود فصائل مسلحة، ميليشيات وعشائر الأمر الذي أسّس بيئة صعبة لأي وساطة. هذا الانقسام الهيكلي يعرقل أي اتفاق مستدام .

هيمنة الميليشيات والجماعات المسلحة: سيطرة بعض الجماعات على الأرض، رفضهم لتسليم السلاح أو التخلي عن النفوذ، جعل من المسار السياسي غير مجدٍ في كثير من الأحيان. الحل السياسي يفقد فعاليته أمام من يريد فرض الأمر الواقع بالقوة .

تداخل مصالح دول إقليمية ودولية: تدخلات خارجية دعمّت أطرافاً متناحرة في ليبيا سياسيّاً وعسكريّاً — وهذا خلق موازين قوى متضاربة، وأجج الأزمة بدلاً من تخفيفها

ضعف مؤسسات الدولة الليبية وعدم جاهزية الدولة للبناء من الأعلى: الدول الفاشلة أو شبه المفكّكة لا توفر بيئة مستقرة للحوار البنّاء؛ فغياب أدوات دولة فعالة، هشاشة إدارة الأمن، انتشار الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، كلها عوامل تعقّد مهمة الوساطة وتزيد من هشاشة أي اتفاق

غياب توافق دولي وإقليمي على أسس الحلّ: رغم بعض محاولات التسوية عبر مؤتمرات دولية، لم يكن هناك التزام جماعي أو تبني موحد لخارطة طريق، ما يعني أن المبادرات الجزائرية (أو أي وساطة إقليمية) غالباً ما تبقى عرضة لتقلبات المصالح الدولية.

تقييم عام وآفاق مستقبلية

إن الدور الجزائري في الأزمة الليبية رغم صعوبة السياق وتعقيده يمثل محاولة صادقة للحد من الفوضى وتحويل الأزمة إلى مسار سياسي تفاوضي. النهج الذي تبنته الجزائر (الوساطة، الحوار الليبي-الليبي، احترام السيادة، تجاهل التدخل الخارجي) يعكس رؤية مبنية على مصالح استقرار المنطقة، والمنطق الأمني والتنمية في آن واحد. لقد ساهم هذا الدور على الأقل في إبقاء أمل في مسارات سلمية، ومنح بعض الأطراف الليبية إمكانية الحوار بدلاً من التصعيد المستمر

مع ذلك، يبقى نجاح هذه الجهود رهينًا بعدة شروط: أولاً، وحدة سياسية داخل ليبيا، وتخلي فعلي عن لغة السلاح من قبل الفصائل؛ ثانياً، تراجع التدخلات الخارجية المتضاربة؛ ثالثًا، دعم دولي وإقليمي حقيقي لخارطة طريق تنهي الصراع؛ ورابعًا، قدرة الجزائر (ودول الجوار) على بناء مؤسسات دعم للاستقرار، الأمن والتنمية بعد التسوية.

إذا لم تتحقق هذه الشروط، فإن الوساطة ستظل على الرغم من حسن النوايا محكومة بضعف النتائج، وربما لن تفضي إلى سلام دائم.

الهوامش

1- ديدي ولد السالك ، « مخاطر إستمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي »، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية . العدد 6 ، سبتمبر 2011 ، ص ص ، 4 ، 5 .

2 - المرجع نفسه . ص 5 .

3-يوسف محمد ، جمعة الصواني ، ليبيا الثورةوتحديات بناء الدولة.بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية،2013، ص 197 .

4- المرجع نفسه . ص ص ، 197 – 201

5- المرجع نفسه . ص 207.

6-المرجع نفسه . ص ص ، 207 ، 208

7- المرجع نفسه . ص ، 211 .

8-أحمد يوسف أحمد ، نيفين مسعد و آخرون ،حال الأمة العربية 2012- 2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي مخاطر داهمة .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2013 ، ص ص ، 122- 161.

9-يوسف محمد ، جمعة الصواني ، مرجع سابق، ص ص ، 214 ، 215

10- المرجع نفسه . ص215

11 - المرجع نفسه . ص ص ، 215 ، 216

12 - المرجع نفسه . ص ص ، 216 ، 217

13-المرجع نفسه . ص ص ، 5 ، 6

14-عبد النور بن عنتر ، «الأزمة الليبية : غياب جماعي و خلافات ثنائية » ، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية . العدد 06 . سبتمبر ، 2011 ، ص 6 .

15- المرجع نفسه . ص ص ، 6 ، 7 .

16- المرجع نفسه . ص 7

17- المرجع نفسه . ص ص ، 6 ، 7 .

اسـم ولقـب البـاحث: د. قـاضي كمـال.

الرتبـة العلميـة: أستـاذ محـاضر قسـم أ.

التخصص: قانون عام.

كليـة الحقـوق، جامعـة خميـس مليانـة – عين الدفلى.

البريـد الالـكتروني: kamel.kadi@univ-dbkm.dz

رقـم الهـاتف: 48 45 56 92 07.

محـور المشاركـة: المحـور الثالث: جهود الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاع الليبي.

عنـوان المداخلـة: مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي بين التحديات والفرص المتاحة.

الملخـص: تقوم الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية على مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وعلى الحل السلمي للنزاعات الدولية ومعارضة التدخل الأجنبي، وهي مرتكزات المقاربة الجزائرية في إيجاد حل للنزاع الليبي الذي تواجهه تحديات داخلية وخارجية معقدة، لكن رغم ذلك تبذل الدبلوماسية الجزائرية مساعيها الحثيثة في إنهاء هذه الأزمة عبر بعث الحوار السياسي الليبي ونبذ العنف ومعارضة التدخل الأجنبي في شؤونها.

الكلمات الافتتاحية: الدبلوماسية الجزائرية، النزاع الليبي، الحل السلمي، رفض التدخل الأجنبي.

Abstract: Algerian diplomacy in resolving international conflicts is based on the principles of respecting the sovereignty of states, non-interference in their affairs, the peaceful resolution of international conflicts, and opposition to foreign intervention. These are the cornerstones of the Algerian approach to finding a solution to the Libyan conflict, which faces complex internal and external challenges. Despite this, Algerian diplomacy is making strenuous efforts to end this crisis by reviving the Libyan political dialogue, rejecting violence, and opposing foreign intervention in its affairs.

Key words: Algerian diplomacy, the Libyan conflict, a peaceful solution, rejection of foreign intervention.

مقدمة: لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا ايجابيا وفعالا في تسوية وحل العديد من النزاعات الدولية وغير الدولية، خاصة الإفريقية منها لاسيما النزاع الليبي الذي كاد يعصف بأركان هذه الدولة الشقيقة وهددت تداعياته دول الجوار على غرار الجزائر، لذا عمدت الدبلوماسية الجزائرية إلى تقديم مقاربة تقوم على إيجاد حلول سلمية لتسوية هذا النزاع من أجل تحقيق الأمن والسلم في هذا البلد وتأكيد الحضور الفعال والأداء المتميز للدبلوماسية الجزائرية في تسوية هذا النزاع.

لقد سارعت الجزائر عبر دبلوماسيتها منذ بدء الأزمة الليبية إلى تفعيل وإيجاد كل الحلول والطرق السلمية من أجل إنهائها، والتي كادت تنجح لولا التحديات الداخلية والخارجية التي واجهتها، سيما تلك المتعلقة بالصراع الداخلي على السلطة وفي الأطماع الخارجية للدول الأجنبية في هذا البلد، والتي رغم ذلك ما زالت تسعى لإيجاد حل نهائي لهذه الأزمة، وعليه من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية التالية: **إلى أي مدى استطاعت الدبلوماسية الجزائرية في تقديم مقاربة فعالة وناجعة في تسوية النزاع الليبي؟**

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي للإحاطة الشاملة بمختلف جوانب هذا الموضوع، كما تم إقرار مبحثين أساسيين لهذه الدراسة، حيث تضمن **المبحث الأول: مرتكزات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية**، وفي **المبحث الثاني: مساعي الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي**، في وكل ذلك ضمن هذه المداخلة المتواضعة:

المبحث الأول: مرتكزات ومبادئ الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية: تقوم الدبلوماسية الجزائرية في رسم سياساتها وأدوات عملها في حل النزاعات الدولية على مجموعة من المرتكزات والمبادئ نبرزها في هذا المبحث، وذلك من خلال ما يلي:

المطلب الأول: محددات الدبلوماسية الجزائرية في حل النزاعات الدولية: تعتبر الدبلوماسيةDIPLOMCY، إحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة الخارجية التي تنتهجها الدولة في محيطها الاقليمي والدولي، وتعد كآلية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، هذه الأخيرة التي تقوم على مرتكزات ومحددات وهي بدورها تشكل محددات ومرتكزات دبلوماسيته، والتي تختلف من بلد لآخر حسب إمكانياته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية، والجزائر بدورها لها محددات ومرتكزات ترسم سياستها الخارجية وتخطط نهج دبلوماسيتها في علاقاتها الخارجية.

1- المحددات الجغرافية: يعد العامل الجغرافي المتمثل في العناصر المكونة لجغرافية الدولة (الموقع الجغرافي الاستراتيجي، المساحة، التضاريس)، أحد العوامل الأساسية في تحديد سياسة الدولة الخارجية ومكانتها على المستوى الخارجي، فالدولة التي تتمتع بموقع استراتيجي تعتبر أكثر الدول فاعلية وتأثير في مجريات الأحداث الدولية من تلك التي تقع في إقليم غير استراتيجي يتميز بالأزمات السياسية والتوترات الأمنية، فالبعد الجغرافي للدولة يعد من العوامل لمحدد لقوة الدولة أو ضعفها ومدى تأثرها بالسياسة الدولية القائمة في ظل وجود صراعات ونزاعات دولية[18].

والجزائر تحتل موقعا استراتيجيا متميزا في قلب المنطقة العربية والأفريقية والعالمية، بحيث تقع في وسط شمال غرب قارة إفريقيا، بين خطي طول 09 ^{0} غرب خط غرينيتش و12 ^{0} شرقه، وبين دائرتي عرض 19 ^{0} جنوبا و37 ^{0} شمالا، وبهذا تكون في موقع استراتيجي يتوسط القارات الأربع، إفريقيا، أوروبا، آسيا وأمريكا، وتربط بين الضفة الشمالية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط، بامتدادها الجغرافي من البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى عمق القارة الإفريقية جنوبا، تحدها سبعة دولا، وتتربع على مساحة شاسعة وتتوفر على تنوع أقاليمي ومناخي متميز يجعل منها بحق ذات موقع استراتيجي متميز[19].

2- المحددات الاقتصادية: تعتبر الموارد الاقتصادية المحدد الأساسي للسياسة الخارجية للدول إذا ما استغلت تلك الموارد استغلالا جيدا، وتتكون المحددات الاقتصادية من الموارد الطبيعية كمصادر الطاقة (البترول والغاز)، والمعادن الخام(الحديد، الفوسفات واليورانيوم)، والموارد الغذائية(القمح والذرة)، والموارد الزراعية(القطن والفلين،...إلخ)، والجزائر حباها الله كل تلك الموارد الطبيعية والزراعية ما يجعل قوة اقتصادية بامتياز إذا ما استغلت أحسن استغلال.

3- العقيدة الأمنية والعسكرية: لكل دولة عقيدتها الأمنية والعسكرية تحدد شكل سياستها وعلاقاتها الخارجية، بين دول توسعية تسعى لكسب مزيد من الأقاليم والأجزاء الترابية للدول الأخرى، ودول تؤمن بعدم التدخل في الشؤون الخارجية للدول وعدم المساس بسيادتها، على غرار العقيدة الأمنية والعسكرية الجزائرية، التي لا تحاول التدخل في شؤون الأخرين، ولا تسمح لجيشها الوطني في المشاركة في النزاعات الدولية خارج

---

[18]– محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط1، 1989، ص 136.

[19]– سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011، ص 24.

الحدود الوطنية والاكتفاء بالمهام الدستورية المخولة له المتمثلة في الدفاع عن الإقليم الوطني وعن سلامة شعبه وأراضيه ومؤسساته الدستورية.

وهو ما نصت عليه المواد 30 و31 من التعديل الدستوري لسنة 2020، التي أكدت على امتناع الجزائر في اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الاخرى وحريتها، وتبذل جهودها لتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، كما يضطلع الجيش الوطني بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري وعن مصالح البلاد الحيوية والاستراتيجية.[20]

4- الإرث التاريخي والدبلوماسي للجزائر: إن الرصيد التاريخي الذي كسبته الجزائر في نضالها ضد المستعمر الفرنسي ونيلها الحرية والاستقلال سنة 1962، جعل منها قبلة للثوار في العالم ونموذجا للحرية وتقرير المصير، وهو النهج الذي سارت عليه بعد الاستقلال من خلال لعب دبلوماسيتها دورا بارزا في الدفاع عن القضايا العربية والإفريقية والإنسانية في العالم، كمسانده القضية الفلسطينية، ودعم حق تقرير المصير في القارة الإفريقية والعالم على غرار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية ومكافحة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، ومحاربة كل أشكال العنف والأزمات الداخلية للدول كليبيا ومالي ومنطقه الساحل ككل،...إلخ[21].

المطلب الثاني: مبادئ الدبلوماسية الجزائرية: تقوم الدبلوماسية الجزائرية على جملة من المبادئ من أجل تسوية الأزمات والنزاعات الدولية، والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

1- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تعتبر الجزائر أحد أكثر الدول الداعمة لمبادئ المواثيق الدولية والإقليمية المنضوية إليها، والرامية إلى العمل بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول[22]، وهذا تجسيدا لنص المادة 2/7 من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على أنه:" ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطات الداخلية لدوله ما،...إلخ"[23].

---

[20]– المواد 30 و31 من التعديل الدستوري لسنه 2020، الصادر عن طريق المرسوم الرئاسي 442/20، المؤرخ في 2020/12/30، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء 01 نوفمبر 2020، ج ر العدد 82، الصادرة في 2020/12/30.

[21]– علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 5، 2017، ص 06.

[22]– كريم رقولي، الدور الاقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة 6، المجلد 6، العدد 1، 2021، ص 489.

[23]– نادية آيت عبد المالك، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، مجلة الدراسات في حقوق الإنسان، العدد 2، 2018، ص 44.

لذا تعمل الجزائر على الالتزام بكل الاتفاقيات ومواثيق الأمم المتحدة التي صادقت عليها، والالتزام بتطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو ما نصت عليه المادة 32 صراحة من التعديل الدستوري لسنة 2020، وهو يعد أحد أهم المبادئ التي تقوم عليها الدبلوماسية الجزائرية ولسياستها الخارجية ككل[24].

2- التعاون بين دول الجوار: أدرجت الدبلوماسية الجزائرية ضمن أولوياتها توطيد أسس السلم والأمن في العالم عموما، وفي القارة الإفريقية ودول المغرب العربي تحديدا، من خلال دفع عجلة التعاون وتعزيز سبله فيما يتعلق بتفادي النزاعات وفضها بطرق ودية، وفي هذا الإطار وقعت الجزائر عدة اتفاقيات إيخاء وتعاون مع كل دول الجوار ما عدا المغرب[25].

3- مبدأ حل النزاعات الدولية بطرق سلمية: استمدت الدبلوماسية الجزائرية هذا المبدأ من ميثاق الأمم المتحدة الذي أكد على اللجوء إلى الطرق والوسائل السلمية في حل النزاعات الدولية، وهذا ضمن الفصل السادس منه، ويتم حل النزاعات الدولية لاسيما مع دول الجوار من خلال المفاوضات والتحقيق، والوساطة والتحكيم، والتوثيق والتسوية القضائية، من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين والابتعاد عن استعمال القوة[26].

4- مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها: يستمد هذا المبدأ مصدره من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لاسيما قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1960 الذي أقر بمنح الاستقلال للشعوب المستعمرة، بالإضافة إلى قرارات محكمة العدل الدولية والإعلان الصادر عن المؤتمر العالمي المنعقد في فينا بتاريخ 24- 1993/06/25، الذي أقر بأحقية الشعوب في تقرير مصيرها[27].

ولقد كرست الجزائر هذا المبدأ عبر مختلف دساتيرها المتعاقبة، ابتداءا من دستور1963 على أكد على الاستقلال والتعاون الدولي ومناهضة الاستعمار، وعلى المؤازرة الفعلية للحركات النضالية في العالم من أجل التحرير الوطني والاستقلال، وهو نفس المسعى الذي سار عليه دستور1976 في نص المادة 92 منه التي نصت على أنه[28]: " يشكل الكفاح ضد الاستعمار، والاستعمار الجديد، والإمبريالية والتمييز العنصري، محورا أساسيا للثورة، يشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحررها السياسي والاقتصادي من أجل حقها في تقرير مصير والاستقلال[29]، كما نص دستور 1996 والتعديل الدستوري لسنه 2020 على هذا المبدأ من خلال المواد 27 و32 على التوالي.

---

[24]– المادة 32 من التعديل الدستوري لسنة 2020، مرجع سابق.

[25]– نادية آيت عبد المالك، مرجع سابق، ص 44.

[26]– نادية آيت عبد المالك، مرجع سابق، ص 44.

[27]– ياسين بن عمر، حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2019، ص 245.

[28]– المادة 92 من دستور الجزائر لسنة 1976، ج ر العدد 94، المؤرخة في 1976/11/24.

[29]– كريم رقولي، مرجع سابق، ص 490.

5- ضبط الحدود مع دول الجوار: من أجل ضمان علاقات حسنة وجيدة مع دول الجوار وتفادي اللجوء إلى القوة، لجأت الجزائر إلى إبرام اتفاقيات مع دول الجوار من أجل ترسيم الحدود، فرسمت حدودها مع تونس بموجب اتفاقية سنة 1970، وموريتانيا سنة 1983، ومالي في 1983 والنيجر في 1987، أما الحدود الجزائرية الليبية فتم ضبطها بموجب الاتفاق الليبي الفرنسي سنة 1956، وأما المغرب فتم توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بعد صراع سنة 1972، وبذلك تم ضبط كل الحدود مع دول الجوار وتفادي النزاعات معها والصراعات المتعلقة بها[30].

المبحث الثاني: مساعي الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي: بدأت الأزمة الليبية سنة 2011 بتصاعد الاحتجاجات ضد النظام السياسي الليبي القائم آنذاك، وتحولت مع مرور الوقت هذه الاحتجاجات إلى مواجهات دموية بين مختلف الفصائل والقبائل الليبية ضد عناصر الامن والجيش الليبي، ومع تدخل الأطراف الأجنبية وتزايد أطماعها وكذا تواجد مليشيات ومرتزقة تحول الصراع الليبي من أزمة داخلية بسيطة إلى أزمة دولية معقدة متعددة الأطراف والجوانب، لذا واجهت الدبلوماسية الجزائرية عدت تحديات من أجل حل هذا النزاع، وعملت على إرساء أسس ومحاور لحل هذا النزاع، وهو ما سنستعرضه في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحديات مقاربة الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي: تواجه الدبلوماسية الجزائرية في تسويتها للنزاع الليبي عدة تحديات، فهي تمثل تهديدا مباشر لحدود الجزائر وأمنها وعمقها الاستراتيجي، وكذا مع تعاظم مخاطر الإرهاب وانتشار الجماعات المسجلة، سعت الجزائر من أجل استباب الأمن في المنطقة ككل وفي ليبيا تحديدا بكافة الوسائل والطرق، غير أنه واجهتها عدة تحديات داخلية وخارجية نوجزها فيما يلي:

الفرع الأول: التحديات الداخلية الليبية: وتتنوع إلى ما يلي:

أولا: التحديات السياسية: وتتمثل فيما يلي:

- طبيعة النظام السياسي الليبي المعقد، الذي يتميز بالتعدد والتعصب القبلي والتمزق عن المجتمع، ما أدى إلى غياب الثقة بينه وبين المواطن الليبي، ومعه صعوبة التوصل إلى حل سياسي سلمي جامع.
- صعوبة توحيد الشعب الليبي تحت راية واحدة وسلطة مركزية مسيطرة، وهذا بسبب الطبيعة القبلية المركبة لمكونات الشعب الليبي، وما أنجر عنه من تعدد التوجهات السياسية والفكرية كل قبيلة على حدى[31].

ثانيا: التحديات الأمنية: والتي تبرز فيما يلي:

---

[30]– أحلام بارش، كريم رقولي، دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 03، ص 508.

[31]– نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020، ص 69.

- فوضى انتشار الأسلحة وتزايد عدد المليشيات والمرتزقة داخل ليبيا، ما يؤدي إلى تقويض عمليات بناء السلام.
- عدم قدرة الحكومة المركزية على التحكم في استعمال السلاح وانتشاره، حيث أن هناك مخزونات كبيرة من الذخائر والقنابل والأسلحة خارج نطاق سيطرة الحكومة، لذا يصعب وقف الاقتتال واللجوء الى الحوار السياسي السلمي.
- الانقسامات الكبيرة الموجودة داخل المجتمع الليبي، وعدم اقتناعها بالحل السياسي السلمي، واعتمادها الكبير في فرض مبادئها ومنطقها بالقوة والسلاح، كل ذلك أدى عدم إمكانية تحقيق مصالحة وطنية ليبية ليبية في ظل هذا الانقسام.

الفرع الثاني: التحديات الخارجية: زاد التدخل الخارجي في الأزمة الليبية من تعقيد الامور، فأصبحت مسرحا لتنفيذ استراتيجيات بعض القوى الدولية والإقليمية، فأدى تدل القوى الأجنبية إلى المزيد من الاضطرابات العنيفة في ليبيا وإلى صعوبات التوصل إلى حل سياسي سلمي بفعل تغذية الانقسامات الداخلية، وتقديم الدعم المالي والسياسي والعسكري لأحد أطراف الأزمة على حساب غيرها، كل ذلك أدى صعوبة التوصل إلى إنهاء كلي لهذه الأزمة.

أولا: الموقف الفرنسي من الأزمة الليبية: تسعى فرنسا إلى إيجاد موطئ قدم في منطقة الساحل الافريقي الغني بالذهب والبترول واليورانيوم والفوسفات[32]، لذلك تحاول فرنسا دعم الصراع الليبي ومحاولة استغلال الموارد الطبيعية الخام في إفريقيا وثرواتها الباطنية بشكل غير عادل[33].

ثانيا: الدور الروسي في ليبيا: تدخلت روسيا هي الأخرى في النزاع الليبي من خلال دعم أحد أبرز أطرافه، وهو الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، حيث زودته بالأسلحة وبالمرتزقة على غرار ما يعرف بمجموعة " فاغنر " المرتبطة بأحد المقربين من الرئيس الروسي، كما عملت على إقامة شركات أمنية عسكرية روسية في غرب ليبيا، وهو ما يفسر التدخل الروسي الكبير في النزاع الليبي وفي عرقلة إيجاد حل سلمي له[34].

ثالثا: الدور الإيطالي في ليبيا: كانت إيطاليا أحد أهم الأطراف المشاركة في الإطاحة في النظام السياسي السابق، وتعتبر الدوافع الاقتصادية أكبر محددات الموقف الايطالي من النزاع الليبي، فهذه الأخيرة تعتبر من أكبر موردي إيطاليا بالنفط والغاز، لذا حاولت السيطرة على منابع النفط الليبي والغاز.

---

[32]– علي مدوني، التدخل العسكري في ليبيا، الأسباب والانعكاسات، مجلة الحقوق والحريات، العدد03، 2020، ص 133.

[33]– عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح، ماذا تريد فرنسا من ليبيا، منشور على الموقع الالكتروني: www.alaraby.co.uk، اطلع عليه 2025/12/08.

[34]– كريمة العيساوي، دور الشركات الأمنية العسكرية الخاصة " فاغنر " في إفريقيا (ليبيا نموذجا)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، 2022، ص 373.

وقد دعت كل من الجزائر وإيطاليا يوم 23 جانفي 2023 إلى القيام بانتخابات حرة في ليبيا، وإسناد حوار ليبي تقوده الامم المتحدة، ولكن رغم ذلك لم يتم تجسيد ذلك على الأرض.

رابع: التدخل المصري: تدخلت مصر على الخط في النزاع الليبي من خلال دعم أبرز أطرافه وهو " خليفة حفتر " على حساب أطراف أخرى في هذا الصراع، ويأتي سبب التدخل المصري في هذا النزاع في التهديدات المباشرة على أمنها القومي ومصالحها الاستراتيجية، إضافة الى تقاسم الإيديولوجية العسكرية المشتركة بين حفتر والنظام المصري، وكذا في البحث عن المكاسب والمغانم الاقتصادية في هذا البلد الجار.

خامسا: الدور الإماراتي الكبير في النزاع الليبي: تعد الإمارات العربية المتحدة أحد أكثر اللاعبين الفاعلين في إدارة هذا النزاع، من خلال دعمها اللامشروط لقوات حفتر سياسيا وعسكريا، فهي تحاول دعمه في الوصول إلى السلطة وفي تعزيز نفوذه السياسي والعسكري في ليبيا لاسيما في بنغازي شرقي البلاد، لكن رغم ذلك لم يلق الاعتراف الدولي بتولي السلطة في ليبيا، بل لحكومة الوفاق الوطني المعرف بها دوليا[35].

سادسا: الدور التركي في ليبيا: تسعى تركيا هي الأخرى إلى تعزيز دورها وحماية مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في ليبيا، حيث دعمت تركيا حكومة الوفاق الوطني ووقعت معها عده اتفاقيات في مجالات الطاقة والبحرية والتعاون الاقتصادي، وبموجب هذه الاتفاقيات حصلت تركيا على مكاسب اقتصادية ومناطق نفوذ كبيرة داخل ليبيا، ما يعزز دورها كفاعل مهم في إدارة هذا النزاع.

المطلب الثاني: أسس الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي: تعتمد الدبلوماسية الجزائرية في تقديم مقاربتها ورؤيتها من أجل تسوية النزاع الليبي على عدة أسس ومحاور نوجزها فيما يلي:

أولا: التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار: منذ بدء الأزمة الليبية، والدبلوماسية الجزائرية ترافع من أجل إيجاد حل سلمي في ليبيا، والتأكيد على خطر التدخلات الأجنبية وتدويل القضية الليبية، فهذا سيزيد الوضع تعقيدا، لذا فقد الدبلوماسية الجزائرية تصورا دقيقا لما ستؤول إليه الأوضاع في ليبيا جراء هذا الانقسام الداخلي والتدخل الأجنبي الواسع، كتزايد العنف وتعاظم دور الجماعات المسلحة والإرهاب.

لذا عملت الجزائر على أن يكون الحل سلميا عبر الحوار الليبي – الليبي، وعقدت عدة لقاءات واجتماعات من أجل لم شمل الفرقاء الليبيين ورفضت الاجتماعات واللقاءات التي تقوم على الحسم العسكري والتدخل المباشر في ليبيا، وقدمت في هذا الإطار تصورها في حل هذا النزاع القائم على ما يلي:

- دعم الاستقرار الوطني الليبي.
- الإبقاء على مسافة واحدة مع كل الأطراف الفاعلة في هذا النزاع.

---

[35]– طه العاني، الخليج أونلاين، وصولا للانتخابات: كيف تغير الدور الاماراتي في ليبيا عبر السنوات، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alkaaleejonline.net، أطلع عليه يوم 2025/12/08.

- دعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي – الليبي، وتشكيل حكومة وطنية موحدة.
- احتواء أنشطة تجارة الأسلحة ومنع تدفق اللاجئين وأفراد الجماعات المسلحة المتطرفة.

كما أكدت الدبلوماسية الجزائرية على جمع كل الاطراف الليبية للحوار وعدم التحيز لأي طرف منها، بالإضافة إلى تعزيز جهود الأمم المتحدة في ليبيا من خلال دعم جهود وقف إطلاق النار وتنظيم انتخابات سياسية نزيهة تحت إشراف الأمم المتحدة، كل ذلك يسهم في إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة. وقد عقدت الجزائر عدة اجتماعات في هذا الإطار[36].

ثانيا: معارضة التدخل الأجنبي: تعتبر الجزائر أن التدخل الأجنبي هو أول باعث للتهديد، كما يعتبر من أسس ومبادئ السياسة الخارجية الجزائرية رفض التدخل العسكري الأجنبي، وتعارض الجزائر تواجد القوات الأجنبية على حدودها، وهو ما أكده رئيس الجمهورية خلال مشاركته في القمة 33 للاتحاد الإفريقي المنعقد بأديس بابا في 9 و10 فيفري 2020 بقوله: " إن حل الأزمات في القارة الإفريقية يقوم على الحل السلمي والحوار الشامل والمصالحة الوطنية دون أي تدخل أجنبي ".

كما جدد رئيس الجمهورية بأن حل الأزمة الليبية يوم 25 فيفري 2023 لن يكون إلا بالحوار بين الليبيين أنفسهم، وشدد على حوار مع وسائل الإعلام الجزائرية على ضرورة إجراء الانتخابات باعتبارها الحل الوحيد لبناء هيكل الدولة الليبية حسب تعبيره، وبذلك فالدبلوماسية تعتمد مقاربة الحل السلمي ومعارضة التدخل الأجنبي بكل أشكاله في تسوية النزاع الليبي.

ثالثا: إطلاق مبادرات الجزائر ودول جوار ليبيا: يعتبر اتفاق الصخيرات الذي وقعت عليه الأطراف الليبية بتاريخ 2015/12/18 في جزء كبير منه إلى المجهودات الكبيرة التي بذلتها الجزائر لحلحلة الأزمة الليبية، وهو ما يفسر دعمها للاتفاق، بالرغم من توقيعه النهائي بالمغرب، كما عبرت الجزائر عن ارتياحها لمصادقة مجلس الأمن على اللائحة رقم 2259 حول الاتفاق الليبي، كونه شمل الحل السياسي واحترام مباد السيادة والاستقلال والسلامة الترابية والوحدة الوطنية[37].

ولقد أطلقت أول مبادرة من أجل الحوار لحل الأزمة الليبية بتاريخ 10 مارس 2015 بالجزائر العاصمة، بحضور جميع الأطراف الليبية والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، والذي خلص إلى دعم الحوار السياسي الليبي وحماية وحدة ليبيا الترابية واستقلالها وسيادتها، كما تمت برمجة عدة لقاءات واجتماعات في الجزائر بمشاركة الأطراف الليبية والفاعليين الدوليين في هذا الملف.

كما حضرت الجزائر أشغال مؤتمر برلين 1، والذي انعقد يوم 19 جانفي 2020، الذي ناقش العملية الانتقالية في ليبيا وخلص إلى منع الحل العسكري في ليبيا واحترام حظر الأسلحة، وشاركت في أشغال مؤتمر

---

[36]– توفيق بوستي، المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، 2021، ص 692.

[37]– أسماء بن لمخريش، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي ليبيا ومالي، مجلة الفكر، العدد 17، 2018، ص 310 – 311.

برلين 2 المنعقد يوم 2021/06/23، الذي أكد على ضرورة خروج القوات الأجنبية من ليبيا والمرتزقة فورا وتنظيم انتخابات نزيهة في أقرب الآجال.

كما عقدت عدة اجتماعات بين الجزائر ودول جوار ليبيا على غرار تونس ومصر حول بحث الأزمة الليبية، وقد خلصت هذه الاجتماعات إلى ضرورة تكثيف الجهود لإنهاء الأزمة وإقامة مصالحة وطنية شاملة[38].

الخاتمة: في ختام هذه الورقة البحثية يمكن القول بأن الدبلوماسية الجزائرية لعبت عبر تاريخها الطويل دورا كبيرا في حل النزاعات والأزمات الدولية والإقليمية وذلك نظرا للمبادئ والمرتكزات التي تقوم عليها المتمثلة في مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق تقرير مصير الشعوب، ومعارضة التدخل الأجنبي واعتماد الحل السلمي لحل النزاعات، وهو ما أكسبها احتراما دوليا مرموقا وساهمت في حل عدة نزاعات دولية.

إن النزاع الليبي يعتبر أحد أهم الملفات التي حاولت الدبلوماسية الجزائرية حلها، وذلك رغم التحديات الداخلية الكبيرة المتمثلة في طبيعة النظام السياسي وتركيبة المتجمع الليبي القبلي، بالإضافة إلى التحديات الخارجية المتمثلة في التدخل الأجنبي وفي تزايد الأطماع الدولية في ثروات هذا البلد الجار.

ولقد حاولت الدبلوماسية الجزائرية إلى اعتماد مقاربة تقوم على الحوار السياسي الليبي ومعارضة التدخل الأجنبي، ودعم جهود الأمم المتحدة في التوصل لحل سياسي سلمي في ليبيا من خلال احترام سيادة ليبيا واستقلالها وسلامتها الترابية وضرورة إجراء انتخابات نزيهة تكفل بناء دولة ليبية قوية، ومن أجل كل ذلك نقترح التوصيات التالية:

- التأكيد على الحل السلمي عبر الحوار السياسي بين جميع الأطراف الليبية، وأن يكون الحل ليبي – ليبي بعيد عن كل التجاذبات السياسية ودون التدخل الأجنبي.
- دعم جهود الأمم المتحدة ومنظمة الاتحاد الافريقي ومساعي دول الجوار الليبي.
- ضرورة حل الأزمة الليبية عبر رفض التدخل الأجنبي والقيام بالمصالحة الوطنية وإجراء انتخابات نزيهة من شأنه أن يكفل إنهاء الأزمة وبناء الدولة الليبية.

قائمة المراجع:

- التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2020.
- أمين شلبي السيد، الدبلوماسية المعاصرة، ط2، عالم الكتب، القاهرة، 1997.
- عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر، الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، ط1، 2016.

[38]– محمد أمين ديداوي، رؤية الجزائر لتسوية الأزمة الليبية، مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية، العدد 01، ص 48.

- جمال تراكة، التهديدات السياسية والعسكرية للأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري، مجلة متون، المجلد 08، العدد 4، 2017.
- إبراهيم مجاهدي، دور الدبلوماسي الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة الإقليمية (دراسة حالة النزاعات الإفريقية نموذجا)، مجلة صوت القاهرة، العدد 8، 2017.
- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ط1، 1989.
- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2011.
- علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية الراهنة، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 5، 2017.
- كريم رقولي، الدور الاقليمي للدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاع الليبي منذ 2011، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة 6، المجلد 6، العدد 1، 2021.
- نادية آيت عبد المالك، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية منازعات الحدود الإفريقية، مجلة الدراسات في حقوق الإنسان، العدد 2، 2018.
- ياسين بن عمر، حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 12، 2019.
- أسماء بن لمخربش، دور المقاربة الجزائرية في حل النزاعات في دول الجوار الإقليمي حالتي ليبيا ومالي، مجلة الفكر، العدد 17، 2018.
توفيق بوستي، المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية في ظل التحديات الراهنة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 10، العدد 03، 2021.
- كريمة العيساوي، دور الشركات الأمنية العسكرية الخاصة " فاغنر " في إفريقيا (ليبيا نموذجا)، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 01، 2022.
- نبيل بوغازي، القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2020.
- علي مدوني، التدخل العسكري في ليبيا، الأسباب والانعكاسات، مجلة الحقوق والحريات، العدد03، 2020.
- أحلام بارش، كريم رقولي، دور السياسة الخارجية الجزائرية في حل الأزمة في مالي، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 4، العدد 03، 2021.
- عصام عبد الشافي، خريطة الأهداف والمصالح، ماذا تريد فرنسا من ليبيا، منشور على الموقع الالكتروني: www.alaraby.co.uk، اطلع عليه 2025/12/08.
- طه العاني، الخليج أونلاين، وصولا للانتخابات: كيف تغير الدور الاماراتي في ليبيا عبر السنوات، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alkaaleejonline.net، أطلع عليه يوم 2025/12/08.

الاسم واللقب: عبلة حماني

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر قسم ب **التخصص: قانون عام**

الهيئة المستخدمة: كلية الحقوق والعلوم السياسية **جامعة: يحي فارس المدية**

الهاتف: 0796010607 **البريد الإلكتروني:**

ablahamani803@gmail.com

عنوان المداخلة: الدبلوماسية الدولية دراسة نظرية (التعريف، الخصائص، الوظائف، التمييز، والنشأة والتطور)

مقدمة: تكتسي ظاهرة الدبلوماسية الدولية أهمية بالغة وهذا في مسار العلاقات الدولية بين مختلف الدول في كافة المجالات والنواحي، ومبرر هذا هو وجود علاقات دبلوماسية دولية بين الدول في مراحل زمنية سابقة منذ القدم والتي تضرب بجذورها عبر قدم التاريخ والزمن، وكل مرحلة زمنية كانت لها ميزاتها وقواعدها المعتمدة في ذلك، ومرد هذه العلاقات هو التطور في الحاجات الانسانية المختلفة لتنظيم هذه العلاقات فيما بينها، كما أنّ الدول لا تستطيع العيش بمفردها وهذا راجع لعوامل عدة سواء اجتماعية اقتصادية تجارية وحتى ايديولوجية، وهو الأمر الذي يفرض عليها ضرورة الدخول في علاقات مع غيرها من الدول ، ولتكتسي هذه العلاقات الصفة القانونية كانت تقوم على أسس وقواعد محددة ومعروفة وإن كانت هذه العلاقات يحكمها طابع التأقيت إلا أنّها ساهمت بدورها في إرساء فكرة الدبلوماسية وتطورها وتنظيمها إلى أن وصلت للصورة التي هي عليها في الوقت الحاضر.

وبناء على ما سبق نطرح الاشكالية التي مفادها **ما لمقصود بالدبلوماسية الدولية؟ وماهي خصائصها ؟ وهل حافظت على ذات الصورة التي ظهرت عليها في بداياتها أم تغير مفهومها وفقا للتطور الحاصل؟**

لقد اعمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لإبراز مختلف التعاريف و المفاهيم ذات العلاقة بالموضوع كما اعتمدنا على المنهج المقارن عند الحديث عن نشأة وتطور فكرة الدبلوماسية الدولية.

للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول مفهوم الدبلوماسية الدولية ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى نشأة وتطور فكرة الدبلوماسية الدولية.

الملخص بالغة العربية: تلعب الدبلوماسية الدولية دورا هاما في مجال العلاقات الدولية بأبعادها المختلفة، كونها بمثابة القوى المحركة للحياة الدولية، ومبعث نشاطها وهي بالنسبة لكل الدول تعد الأداة التي لو احسنت استخدامها لتمكنت من الحصول على المزايا التي تسعى إليها .

حاولنا من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على مفهوم الدبلوماسية الدولية وذلك من خلال تعريفها اللغوي والاصطلاحي والفقهي ثم الوقوف على خصائصها والوظائف التي تقوم بها في مجال العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التعرض لنشأتها منذ البدايات الأولى والوصول إلى الصورة التي بلغتها في الوقت الحاضر.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية، الدولية، السياسة الخارجية ، الدبلوماسي، العلاقات الدولية.

الملخص باللغة الانجليزية:

International diplomacy plays an important in the field of international relations in all its dimensions, as it constitutes the driving force of political life and the source of its dynamism, and as it represents for all states the instument which , if properly utilized ,enables them to obtain the advantages they seek.

Through this study, we sought to shed light on the concept of international diplomacy by presenting its linguistic terminological and doctrinal definitions, and then examining its characteristics and the functoins it performs in the field , and then examining its characteristics and the functoins it performs in the field of international relations, in addition to addressing its emergence from its earliest beginnings and tracing its development to the from it has attained in the present day.

المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية الدولية

نتطرق في هذا الصدد إلى مفهوم الدبلوماسية ولأجل التعرف على مدلول الدبلوماسية الدولية كان لزاما علينا بيان مختلف التعاريف الخاصة بها من تعريف لغوي وكذا اصطلاحي وبعدها التعريف الفقهي.

كما نبين خصائص الدبلوماسية الدولية ووظائفها، كما نميزها عما يشابها من مفاهيم.

المطلب الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للدبلوماسية الدولية

نتناول في هذا الصدد تعريف الدبلوماسية الدولية لغة ثم نوضح التعريف الاصطلاحي لها.

الفرع الأول : التعريف اللغوي للدبلوماسية الدولية

مصطلح الدبلوماسية يعود إلى الكلمة اليونانية دبلوما Diplôme المشتقة من الفعل Diplomer أو الكلمة Diplôme والتي يقصد أو تعني طبق أو ثنى أو طوى، وكلمة دبلوم Diplome تعني أساسا الوثيقة الرسمية التي يصدرها أصحاب السلطة وتمنح حاملها عدة مزايا [i]،حيث كانت جوازات السفر ورخص المرور تحثه على طريقة الامبراطورية الرومانية على صفائح معدنية وتسمى ديبلومات Diplomate ثم اتسعت كلمة دبلوما لتشمل وثائق رسمية غير معدنية تمنح مزايا أو تحوي على اتفاقيات مع جماعة أو قبائل أجنبية[ii].

كما يقصد به من الناحية اللغوية على أنّه مجموعة القواعد والأعراف الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات القائمة بين الدول والمنظمات الدولية[iii].

ويستعمل مصطلح الدبلوماسية للدلالة على المهنة التي يقوم بها الدبلوماسي، كما يمكن أن يطلق على الهيئة التي تتولى تصريف الشؤون الخارجية، لم ينتشر استعمال مصطلح الدبلوماسية والدبلوماسي باللغة الانجليزية لتعني إدارة العلاقات الدولية إلاّ بعد عام 1796 وظلت حتى الثورة الفرنسية تستخدم بمعنى المفاوضة وفنها، إلاّ أنّ معانيها وقواعدها تبلورت بعد مؤتمر فيينا لعام 1815 [iv].

ويقول بعض الخبراء أنّ مصطلح الدبلوماسية استقرت على يد البريطاني الايرلندي إدموند بيرك في عام 1796ن وهي دلالة تشمل التواصل بين الدبلوماسيين ومع المسؤولين في الدول الأخرى بهدف الوصول إلى لاتفاقيات، وتوضيح شرح نوايا، وبناء الثقة والنوايا الحسنة، بالإضافة إلى بعض الأنشطة السرية مثل جمع المعلومات، وقد كان الساسي والمفكر الفرنسي الشهير الكاردينال دو ريش ليو يطلق على ما سبق مصطلح التفاوض[v].

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي الدبلوماسية

أمّا عن تعريف الدبلوماسية اصطلاحا فأنّها قد استخدمت استخداما تنقصه الدقة فذهب بعضهم إلى القول بأنّ الدبلوماسية هي العملية السياسية التي تربط مباشرة بإرادة وتوجيه العلاقات الخارجية للدول والشعوب بما يخدم مصالحها بهدف التوفيق بين هذه المصالح المتباينة سواء في زمن السلم أو الحرب[vi].

وهنالك من عرفها على أنّها عملية الاتصال التفاوض في مجال السياسة الدولية، قصد إدارة العلاقات الدولية وتسوية وتنظيم هذه العلاقات بواسطة مبعوثين دبلوماسيين وسفراء، وهي عملية ترتبط بالسياسة الخارجي، كونها أداة تنفيذ هذه السياسة[vii].

المطلب الثاني: التعريف الفقهي للدبلوماسية الدولية

بداية نستظهر تعريف الدبلوماسية لدى الفقه الاسلامي حيث تعرف الدبلوماسية بموجب تعبير معاوية بن أبي سفيان في مجال تحديد العلاقات الدبلوماسية (لو أنّ بيني وبين الناس شعرة يمدونها وأمدها ما انقطعت، قيل وكيف ذلك؟ قال: كنت إذا أرخوها مددت ، وإذا مدوها رخيت)، مفاد هذه المقولة الشهيرة أنّها تقدم وصفا دقيقا

للعلاقات التي تقوم بين البشر ومشبها الدبلوماسية بالشعرة حيث تتميز بالدقة والمرونة والحرص على استمرار هذه العلاقات وعدم انقطاعها حتى ولو كانت على شعرة[viii].

وما يقال على هذا التعريف أنّه تعريف عام في ذلك الوقت يشير إلى جوانب مهمة منه إلى ما نعرفه اليوم بالدبلوماسية، هذ ا أحد تمظهرات الدبلوماسية كفن ، ويعطي ولي عهد المملكة العربية السعودية محمد بن سلمان تعريفا للدبلوماسية ودورها في السياسة الخارجية السعودية بالقول إنّها توظيف للتواصل والتعاون في السعي إلى تعزيز الأمن والسلم الاقليمي والدولي من خلال بذل الجهود للوصول إلى الحلول السياسية للأزمات ، والسعي المشترك إلى مستقبل أفضل[ix].

أمّا لدى الفقه الدولي لقد وردت عدة تعاريف فقهية للدبلوماسية حيث عرفها صلاح خياط على أنّها علم وفن ممارسة التمثيل الخارجي بواسطة هيئة من الممثلين السياسيين تعرف بالسلك الدبلوماسي، وهي تمثل دراسة القانون الدولي العام والخاص وتاريخ تطوير العلاقات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات التي تنظم هذه العلاقات [x].

وكما يعرفها جيوف بيريج بأنّها هي في كنهها نشاط سياسي ومكون رئيسي من مكونات القوة الوطنية للدولة، وغرضها الأساسي هو تمكين الدولة من تحقيق أهداف سياستها الخارجية دون اللجوء إل القوة أو الدعاية السياسية أو القانون الدولي، ويجادل بأنّ الدبلوماسية ليست حكرا على الدبلوماسيين ، بل أنّ المسؤولين الأخرين في الدولة(من خارج وزارة الخارجية والسلك الدبلوماسي) يقومون بالعمل الدبلوماسي، وكذلك الأشخاص غير الرسميين (لكن تحت اشراف المسؤولين في الدولة وتوجيهاتهم)، ويمكن ممارسة العمل الدبلوماسي من خلال قنوات أخرى غير سفارات وبعثات الدولة في الخارج[xi].

وعرفها الفقيه تشارلس كالفور على أنّها " علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والناتجة عن المصالح المتبادلة والنابعة من مبادئ القانون الدولي العام ونصوص المعاهدات والاتفاقيات الدولية[xii].

ويعرف إيان هورد الدبلوماسية بقوله" تتميز الدبلوماسية عن المفاوضات الخاصة والعمل السري، وتتضمن عرض مصالح الدولة وأفعالها أمام المجتمع الدولي، ويشمل هذا العرض مجموعة واسعة من الأنشطة، بما في ذلك التفاعلات الرسمية مع الدول لأخرى بشأن المعاهدات والاتفاقيات، والتصريحات العامة للمتحدثين الرسميين لشرح تصرفات الدولة، والمواقف المتخذة في المحافل الدولية مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة من بين العديد من المظاهر الأخرى"[xiii].

وقد تم تعريفها على أنّها مجموعة المفاهيم والاجراءات والمراسيم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية)، والسياسات العامة تعتبر الدبلوماسية أداة رئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية للتأثير على الدول والجماعات الخارجية، بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى وبالإضافة إلى وصيل المعلومات للحكومات

والتفاوض معها، تعنى الدبلوماسية بتعزيز العلاقات بين الدول وتطويرها في المجالات المختلفة، وبالدفاع عن مصالح وأشخاص رعاياها في الخارج وتمثيل الحكومات في المناسبات والأحداث[xiv].

ونظرا لطبيعة الدبلوماسية فهي نشاط سياسي له قوانينه وأسسه وأصوله وقواعده المحددة، ولها دورها الأساسي في العلاقات الدولية، فضلا عن كونها تجمع بين العلم والفن والتقنية، وذلك على النحو الآتي[xv]:

-حيث تعد الدبلوماسية علما لكونها تقتضي معارف علمية مختلفة، وفي مقدمة تلك المعارف معرفة التاريخ والقانون والعلاقات الدولية وأسسها ومعرفة العلوم السياسية ومفاهيمها ونظريتها..

-تعد فنا لأنّها تتوجب على من يمارها مواهب في ملاحظة الأشياء والأمور التي تجري حوله.

- تعتبر تقنية من حيث كونها تطبيقا وتنفيذا عمليا لمبادئ السياسة الخارجية على يد أشخاص معنيين.

المطلب الثالث: خصائص الدبلوماسية ووظائفها

نتناول في هذا الصدد خصائص الدبلوماسية وهذا من خلال التعاريف السابقة

الفرع الأول: خصائص الدبلوماسية

كما تتميز الدبلوماسية بالخاصيتين التاليتين[xvi]:

أولا-تمارس الدبلوماسية على صعيد العلاقات الدولية بين أشخاص القانون الدولي العام فأعضاء المجتمع نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والعلمية، ومسائل السلم والأمن الدوليين، والعلاقات التجارية، يجدون أنفسهم مضطرين إلى الاتصال المباشر المستمر، وزيادة على ذلك فإنّ تعدد الهيئات الدولية التي يلتقي في داخلها ممثلو الدول مثل المؤتمرات الدولية العالمية او الاقليمية أو الفنية، تقتضي التنسيق بين الاتجاهات والسياسات المختلفة للدول، ونظرا لتضارب وجهات النظر والمصالح مع تشابكها أضحى الاتصال المباشر بين الدول من الأمور اللازمة، وهذا الاتصال إما أن يتم عن طريق مؤتمرات القم، أو عن طرق الزيارات، أو عن طريق ممثلي المنظمات الدولية، وهن نجد صورة الدبلوماسية الحديثة أ ي دبلوماسية المنظمات الدولي، ولهذا قلنا أن التعريف التقليدي للدبلوماسية يقتصر هذه الوظيفة على مدلول لم يعد يتفق مع التطور الحالي لتكوين المجتمع الدولي، بعد أن وجدت أشخاص جديدة هي المنظمات الدولية، ومنه فالعلاقات الدولية لا تقوم على أساس أشخاص القانون الدولي العام ويترتب على ذلك أنّ القواعد التي تحكم الوظيفة الدبلوماسية إنّما هي جزء من القانون الدولي.

ثانيا- تقوم الدبلوماسية عل أساس التوفيق بين مصالح الأشخاص الدولي بالطرق السلمية يسعى أعضاء المجتمع الدولي إلى العمل على تغليب وجهة نظرهم وتحقيق أهدافهم عن طريق أجهزة العلاقات الدولية، وهنا يبرز العنصر الثاني للوظيفة الدبلوماسية وهو ما يمكن أن نطلق عليه سياسة المساومة في مجال العلاقات الدولية أو ما يعرف

بالمفاوضات بمعناها الواسع، لكن يجب ان تتم هذه المساومة بالوسائل السلمية والابتعاد عن وسائل الاكراه المادي تهديدا أو استعمالا، لأنّ هذا هو معيار التفرقة بين العلاقات السلمية والحرب.

الفرع الثاني: وظائف الدبلوماسية

تتمثل وظائف الدبلوماسية في ثلاثة وظائف يمكن ايجازها ب(جمع المعلومات، تقديم صورة ايجابية، وتطبيق السياسة)حيث تجمع السفارة معلومات حول تفكير القيادة السياسية المحلية، وعن حالة الاقتصاد المحلي، وطبيعة المعارضة السياسية، وهذه الأمور تدخل ذات أهمية كونها تساعد على التنبؤ بالمشكلات الداخلية واستباق التغييرات في السياسة الخارجية، فيعد الممثلون الدبلوماسيون بمنزلة عيون الدولة وعيونها وآذانها في الخارج، إذ أنّ رسائلهم وتقاريرهم تعد صورة مستجدة عن الدولة وتتيح الاتصالات الحديثة تكوين أفكار واتخاذ مواقف حول العالم، وتتمتع الدول بأنظمة علاقات عامة واسعة، تهدف إلى جعل أعمالها وسياساتها محط تأييد دولي، وتزود لسفارات الأجنبية وسائل الاعلام المحلية بتفسيرات رسمية، وتحاول تجنب الدعاية السلبية أو التخلص منها[xvii].

المطلب الرابع: تمييز الدبلوماسية عما يشابهما من مفاهيم

ترتبط الدبلوماسية ارتباطا وثيقا ببعض المفاهيم التي يمكن حصرها في كل من السياسة الخارجية والقانون الدبلوماسي. وعليه نوضح في هذا الصدد العلاقة التي تربط مفهوم الدبلوماسية بكل منها على حدى.

الفرع الأول: علاقة الدبلوماسية بالسياسة الخارجية

تعرف السياسة الخارجية على أنّها جزء من نشاط دولي يتجه نحو الخارج بحيث تسعى الدولة بواسطة سياستها الخارجية إلى أن تتجاوب مع سلوك الأطراف الأخرى بإعتبار أنّ الدبلوماسية هي العملية السياسية التي تتحقق بها علاقات الدولة فإنها تصبح على علاقة وطيدة مع السياسة الخارجية وتشكل جزءا منها، وهذا مفاده أنّ السياسة الخارجية هي نهج تتبعه الدولة في علاقاتها مع جميع الدو بينما الدبلوماسية أداة أو وسيلة لتحقيق أهدف السياسة الخارجية[xviii].

وبهذا فإنّ الدبلوماسية والسياسة الخارجية هما جانبان متلازمان ومتكاملان ، فلا تستطيع بدونهما أية دولة أن تتعامل مع غيرها من الدول وإذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجب العلاقات الخارجية للدول فإنّه الدبلوماسية هي عملية وضع الخطة موضع التنفيذ، فالدبلوماسية هي أداة تحدد الدول بواسطتها سياستها الخارجية وتنفيذها في إطار العلاقات الخارجية، وفي هذا المعنى فإنّ الدبلوماسية هي نوع من التكوين تتشكل من بالإضافة إلى امور أخرى من التنظيم والأسس القانونية والإجراءات وأساليب العمل والوسائل المالية والموظفين ويشرف على هذا التكوين وزير الخارجية، إذ يحدد هذا الأخير الافتراضات الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة وهو المسؤول عن تحقيق الأهداف والمهام ويشرف عليها والناتجة عن الافتراضات المعتمدة[xix].

إنّ مفهومي الدبلوماسية والسياسة الخارجية لا ينفصلان إلاّ أنّهام ليسا مترادفين، تُفهم السياسة الخارجية للدولة على أنّها مجموعة من الاهداف والأساليب والوسائل المستخدمة لأداء الوظيفة الخارجية للدولة ويتم هذا التحقيق في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والإيديولوجية والدبلوماسية نفسها هي الشكل الأساس لعمل الدولة في الخارج، لذلك يمكن ملاحظة إنّ فكرة الدبلوماسية لها نطاق أضيق من نطاق السياسة الخارجية إذ تمثل الأخيرة استراتيجية الدولة الخارجية للعمل في حين أنّ الدبلوماسية هي نوع معين من التكتيكات التي تتكون من تحديد المشاكل ومن ثم اختيار الأساليب والوسائل كلها، وبالتالي تحقيق أهداف السياسة الخارجية لذلك فهي اداة للساسة الخارجية[xx].

الفرع الثاني: الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي

يعرف القانون الدبلوماسي على أنّه فرع من فروع القانون الدولي يضم مجموعة القواعد القانونية التي تهتم بتنظيم العلاقات السلمية بين أشخاص القانون الدولي العام.

وفي تعريف آخر هو مجموعة القواعد القانونية المخصصة لتنظيم القائمة بين مختلف أشخاص القانون الدولي المكلفين بصورة مؤقتة او دائمة بمهام العلاقات الخارجية ويمكن إيجاز مصادر القانون الدبلوماسي في كل من العرف، الاتفاقيات، القوانين الداخلية، الاجتهاد والفقه الدوليان[xxi].

وبناء على ذلك تعتبر الدبلوماسية آلية من آليات تنفيذ السياسة الخارجية، فهي جزء من العلاقات الدولية، والتي تحدد بهيكل تنظيمي والذي هو القانون الدولي، فأسبقية الكل على الجزء من حيث الوجود تجعل من القانون الدولي هو الكل الذي وجد في ظله القانون الدبلوماسي، فهو الهيكل التنظيمي الذي تحدد في ظله العلاقات الخارجية للدول، بحيث يقوم على مجموعة المبادئ القانونية الموجهة لتنظيم العلاقات الخارجية للوحدات السياسية والفواعل الدولية الأخرى، أمّا الدبلوماسية في طريقة غدارة الشؤون الخارجية لمتخلف الفواعل الدولية المشكلة لبنية المجتمع الدولي ، فبذلك فالقانون الدبلوماسي هو ذلك الجزء الرئيسي من الدبلوماسية، وهذه الأخيرة لا يمكن لها أن تعمل وتحقق أهدافها إلاّ بالترابط مع القانون الدبلوماسي.

المبحث الثاني : نشأة وتطور وتبلور فكرة الدبلوماسية

يعيد بعض فقهاء القانون الدولي فكرة بروز الدبلوماسية إلى عهود تكوين الجماعات البشرية الأولى حيث أكد أستاذ القانون الدولي رد سلوب أنّ " الدبلوماسية قديمة قدم الشعوب ذاتها" انطلاقا من كونها سلوك اجتماعي مرتبط بالبشر، وقد خضعت إلى تطورات عدة .

وهذا الذي سوف نوضحه فيما يلي مع ابراز خصائص كل مرحلة مرت بها الدبلوماسية غلى أن تطورت ووصلت للمفهوم الذي هي عليه في الوقت المعاصر.

المطلب الأول: بروز فكرة الدبلوماسية لدى المجتمعات القديمة

بدأت الاتصالات بين القبائل والجماعات القديمة عن طريق الرسل الذين استدعت بعض الظروف أو المناسبات قيامهم بمهام نقل الرسائل أو التبليغات بين القبائل، أو عن طريق إرسال أحد رؤساء القبائل بعض المقربين إليه، أو ارسال ملك لأحد أفراد حاشيته ليقوم بمهمة إبلاغ أوامره أو رغباته لأفراد شعبه في الأنحاء النائية من أرضه، فعلى سبيل المثال ماتزال قبائل الناتو في الوقت الحاضر تتعامل بأسلوب تبادل الرسل والمبعوثين[xxii].

ففي الصين القديمة ، اتبعت قواعد ومبادئ ارتبطت بنظرتهم الفلسفية وأسبغت عليها هالة من القدسية النابعة من البوذية والبراهمية، فقد كانت العلاقات الدولية والنظم الدبلوماسية تتبع مبادئ معينة خاصة في مجال عقد المعاهدات الدبلوماسية وتبادل المبعوثين، حثث نجد الفيلسوف" كونفوشوس" في حوالي القرن السادس قبل الميلاد قد بادر باقتراح اختيار مبعوثين دبلوماسيين يتحلون بالفضيلة ويختارون بناء على الكفاية، وهذا بغرض تمثيل دولهم في الخارج سواء على مستوى الدول أو جماعة الدول[xxiii].

وكما نجد كذلك دولة الهند القديمة هي الأخرى قد تضمنت قواعد دينية تأكد على تعليمات عديدة للسفراء في شأن البلاد التي يبعثون إليها، لكن النظام الذي كان قائما في تلك الفترة لم يحصر المعاملات الدبلوماسية في تلك الأشغال فحسب بل طور منها لتصبح تعبيرات انسانية كقواعد مفضة تحكم الانسانية مع الدول ومثال ذلك قانون "مانو" والذي تضمن النص على بعض القواعد الخاصة بالسياسة الخارجية والسفراء وشؤون الحكم[xxiv].

وتعد حضارة بلاد الرافدين في القرن الرابع قبل الميلاد أول من اكتشف الكتابة في التاريخ الانساني واستخدمها في المخاطبات الدبلوماسية، وكما عرفت هذه الحضارة نظام الأسبقية في الاستقبال، ونظام المراسلات الدبلوماسية من خلال نظام البريد، وفي إطار المعاهدات الدولية فقد عثر المنقبون على العديد من المعاهدات الدولية بين الدول، فقد كان ملوك بابل يعقدون الأحلاف مع الدول الاخرى، وهذه الأخيرة تتطلب تبادل المبعوثين الدبلوماسيين لإجراء المفاوضات وعقد الاجتماعات بين الدول ذات العلاقة، وبعدما عقد الأحلاف يبقى التشاور مستمرا لمعالجة الحالات التي تظهر على مسرح الأحداث الدبلوماسية لتطبيق نصوص الحلف وهذا يعني انّ العلاقات الدبلوماسية في العراق القديم كانت متطورة ومسايرة لتطورات الحضارة وتعدد الدور.

ونفس الأمر يصح قوله على حضارة واد النيل، حيث عرفت هذه الأخيرة نظام التمثيل الدبلوماسي الذي يعد من أهم المظاهر الدبلوماسية فقد كان التمثيل المعتمد والغالب في ذلك الوقت هو التمثيل المؤقت ما يطلق عليه في الوقت الحاضر بالبعثات الخاصة التي تنتهي بانتهاء مهمتها ، أما التمثيل الدائم فإنّ المصادر التاريخية تشير إلى أنّ ملوك واد الرافدين والنيل قد عرفوا من خلال الآثار القديمة التي تدل على وجود ممثلين دائمين للدول الأجنبية في بلاط الملوك وهو أمر يدل على وجود علاقات دبلوماسية متطورة بشكل متميز بين الدول لدرجة تطلبت وجود ممثلين دبلوماسيين بصورة دائمة للتباحث معهم ونقل آرائهم لدولهم[xxv].

المطلب الثاني: الدبلوماسية في الحضارة اليونانية والحضارة الرومانية

عرفت الحضارة اليونانية نظاما دقيقا للاتصال الدبلوماسي وذلك نتيجة النظام السياسي الذي ساد في تلك الفترة بحيث كان يقوم على نظام المدينة التي تعد النواة الأولى لظهور الدولة في شكلها الحديث، حيث قامت العلاقة بين المدن اليونانية المستقلة، على أسس بنظم العلاقات الدبلوماسية المعاصرة، ففي سلم اتجهت إلى التعاهد والتحكيم، وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين كنص معاهدة المبرمة بين تيبا وأثينا، أمّا في وقت الحرب فقد خضعت العلاقات بين المدن اليونانية لقواعد خاصة منها أن لا تبدأ الحرب إلاّ بعد الإعلان، فضلا صون حرمة المعابد والملاعب[xxvi].

لقد كان لليونان اسهامات فيما يتعلق بالعلاقات الدبلوماسية فقد تبلورت في زمنهم قواعد وأسس للعلاقات الدبلوماسية بين دويلات المدن اليونانية في مجال السلم والحرب والحصانات والامتيازات الدبلوماسية، وكان السفراء يحملون تصريحات السفر والانتقال عبر البلدان، كما كانت الدولة تكفل لهم نفقات الإقامة والسفر والمعاملات بسخاء وتكونت علاقات دبلوماسية بين هذه المدن شبه دائمة، ولكن لم يكن هناك ممثلين دائمين، فقد كانت مجلس الشعب أو جمعية المدينة هي التي تقوم بتفويض السفراء المؤقتين بمهامهم وتسليمهم خطابات الاعتماد وتقوم باستقبالهم.

وكما عرف اليونان نظام القناصل، حيث كان القنصل ينتمي إلى مواطني المدينة التي يقيم فيها ويقوم برعاية مصالح مواطني المدينة التي عينته، فيما صار يطلق عليه فيما بعد القنصل الفخري، ولكن وعلى الرغم من نجاح الاغريق في إرساء بعض مبادئ الدبلوماسية ، إلاّ أنّهم لم يعرفوا معنى الاستقرار والثبات في التمثيل الدبلوماسي، كما أنّ نظامهم كان قائما على الخطابة والمراوغة في الكلام والاسهاب فيه، ولم ينجح كثيرا في أداء مهامه، وكانت السفارة تنشأ للقيام بمهمة محددة ومدة قصيرة الأجل، كما أنّها لم يكن لدى السفراء تفويض كامل المهام، مما يضطرهم للعودة إلى مدنهم من أجل أخذ التوجهات من المراكز أو إرسال مندوبين عنهم، وقد أدت صعوبة المواصلات إل عرقلة مهمة السفراء[xxvii].

إنّ أهم ما ميز الدبلوماسية في هذه الحقبة الزمنية مايلي[xxviii]:

-أنها عرفت العديد من قواعد الدبلوماسية كتعيين المبعوثين وتعيين السفراء لإجراء المفاوضات .

-عرفوا مبدأ التسوية بالتراضي أو المصالحة التي تشير إلى وقف العمل العدواني.

-عرفوا الاتفاق الهدنة المحلية المؤقتة .

- تنبئوا بنظام الاتفاقيات العلنية وحتى المعاهدات.

الأمر الذي ميز العلاقات الاغريقية استقرت في عهدها على مبادئ دبلوماسية، كمبدأ الحصانات والامتيازات لوفود المؤتمرات والمنظمات الاقليمية التي تضامنت في نطاقها[xxix].

أمّا عن الحضارة الرومانية فقد ورثت عن اليونان بعضا من القواعد الأعراف والتقاليد الدبلوماسية، حيث وصلت العلاقات الدبلوماسية إلى مرحلة نوعا ما متقدمة عرفت نوعا من الانتظام وهذا يتضح من خلال التمييز بين مرحلتين

-المرحلة الاولى: كان الرومان يشكلون إمبراطورية قوية ، وهنا كانت سيطرت القوي على الضعيف هي الفكرة السائدة والمنتشرة، فتميزت هذه المرحلة بخلوها من الأساليب الدبلوماسية لأنهم كانوا عسكريون قانونين أكثر مما هم دبلوماسيون.

-المرحلة الثانية: خلال هذه المرحلة تراجعت الامبراطورية الرومانية وعادت العلاقات الدبلوماسية إلى الظهور بحيث كان الرومان الفضل الكبير في تطوير العلاقات الدبلوماسية. وهذا من خلال المؤتمرات والاتحادات التعاضدية وقد سار تطور العلاقات الدولية ضمن إطار خدمة الخارجية لروما التي ارتكزت على مبدأ السيطرة وخضوع الشعوب الاخرى وكيفية استيعابها في البوتقة الرومانية.

ويمكن القول انّ الرومان حسب الدكتور أبو هيف قد طوروا الدبلوماسية من الناحية النظرية وساعدوا على إبراز الجانب العملي لها بعدما كانت مقتصرة على التمثيل والمفاوضة على دراسة الاتفاقيات على الوثائق والمعاهدات الدولية فأعدت بذلك فئة من المتخصصين في الاجراءات والمراسيم الدبلوماسية[xxx].

المطلب الثالث: الدبلوماسية في مرحلة العصور الوسطى

إنّ العلاقات الدبلوماسية في العصور الوسطى تبدأ منذ سقوط روما في القرن اخمس عشر ميلادي، فقد كان البيزنطيون على عكس الرومان، أكثر مهارة في استخدام الدبلوماسية وممارستها في علاقتهم مع الأمم الأخرى ، فاتبع أبار=طرة الفن الدبلوماسي بدهاء تام، وتميزت الممارسة والأسلوب الدبلوماسي عند البيزنطيين بالخصائص التالية[xxxi]:

-اعتماد البيزنطيون على ممارسة الدبلوماسية و فن التفاوض من أجل الدفاع عن مصالحهم.

-أنشأ البيزنطيون في القسطنطينية ديوانا خاصا للشؤون الخارجية.

الاهتمام الزائد بالمراسيم وإجراءات الضيافة وحسن الاستقبال كما ورد في روما القديمة.

المطلب الرابع: الدبلوماسية في المجتمع العربي والاسلامي

لقد استخدمت الدبلوماسية في بداية الأمر كوسيلة لنشر الدعوة، فقد بادر الرسول صلى الله عيه وسلم إلى إرسال الرسل داعيا الملوك والأمراء في زمنه إلى الاسلام وتبعه الخلفاء الراشدون فيما سن من مبادرات، وقد أقر الاسلام حصانة المبعوث الدبلوماسي، حيث حمى الرسول رسول مسيلمة الكذاب للذين رفضوا الايمان بالاسلام وبرسوله، وتروي كتب التاريخ أن الدبلوماسية بمعنى التعامل السلمي المطلق قد استعملت منذ زمن الخلفاء العباسيين الذين دأبوا على ارسال الرسل أو استقبالهم[xxxii].

والمتتبع لنظام العمل الدبلوماسي الاسلامي يجد أنّه قد مر بمرحلتين: وهما:

مرحلة العمل السري: ففي عصر الرسالة الأولى كان الرسول صلى الله عليه وسلم ممثلين سريين في الأقاليم المختلفة ينصب جل عملهم على مد الرسول بالمعلومات عن الأقاليم التي أوفدها إليها.

مرحلة الدبلوماسية المؤقتة العلنية، والمتمثلة في المبعوثين الرسل الذين حملوا الكتب والرسائل التي بعث بها إلى الملوك والأمراء في كافة أنحاء المعمورة والتي دعاهم فيها إلى الاسلام.

لقد تميزت الدبلوماسية منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم على مفهوم العلاقات الدولية الذي اتسم بطابع الدعوة وسياسة الفتح التي تضمنت مبدأ الصلح والتي تضمنت عدم البدء بالحرب إلا في حالة الدفاع، وحماية الضعفاء من الظلم وقمع التمرد حيث تميزت بما يلي[xxxiii]:

-كانت البعثات الدبلوماسية تتألف من الرسول الموفد ليقوم بمهمة محددة، ورئيس الدولة هو الذي يرسل السفراء والرسل، وكذلك الولاة والحكام في الممالك والأقاليم الأخرى لهم الحق في إرسال الرسل.

-كان اختيار الرسل والسفراء من الشخصيات البارزة في الدولة والذين يمثلون بالمنزلة الرفيعة وفصاحة الرأي وبلاغة القول ورجاحة العقل.

-أنشئ ديوان خاص في الدولة العربية الاسلامية سمي ديوان الرسائل، يختص بالمكاتبات مع الملوك وحكام الدول، وتدوين المعاهدات الدبلوماسية.

-اعتمد العرب جواز السفر أو ورقة الطريق منذ القرن السادس هجري.

-كان اختيار السفراء يتم منذ العصر الأموي وحتى عصر المماليك من فئات معينة هي فئة القضاة والفقهاء والعلماء والمتصوفة والمحدثين وكبار موظفي الدولة من وزراء وأمراء وقادة، وكانوا يتقاضون رواتب ويأخذون نفقاتهم من الدولة، إضافة إلى لبسهم ملابس خاصة.

- كان السفراء في الدولة العربية الاسلامية يستقبلون على الحدود ومن ثم اصطحابهم إلى العاصمة وهذا يمثل الموافقة عل اعتماده كسفير لدولته، وكانت هناك مراسيم خاصة لاستقبالهم ومن ثم يقابلون الملك أو الخليفة، ومنحت الدولة العربية الاسلامية الحصانة التامة للسفراء والمبعوثين طيلة مدة اقامتهم.

ونخلص إلى القول أنّ الدبلوماسية الاسلامية كان لها الأثر الكبير في توطيد التعاون بين الدول، وإشاعة المودة والسلام بين الشعوب فقد اتصف التمثيل الدبلوماسي الاسلامي بالذوق الرفيع واللطف والكياسة واللباقة، وساهم في توطيد أسس التعامل الدبلوماسي وأهدافه وإحاطة الدبلوماسي بكل وسائل التقدير والاحترام ومنحه كل الامتيازات والحصانات اللازمة لمهنته وكان الخلفاء يختارون الدبلوماسي من الأصول النبيلة وله القدوة والحنكة وقوة اللسان

وبذلك بدأت البعثات الدبلوماسية تنتشر في الوطن العربي بصفة خاصة والدول المجاورة بصفة عامة، وهذا من أجل نشر الدعوة الدبلوماسية بالطرق الدبلوماسية[xxxiv].

المطلب الخامس: الدبلوماسية الحديثة

نقسم هذه الحقبة الزمنية إلى مرحلتين وهما

الفرع الأول: مرحلة الدبلوماسية الدائمة

يمثل عصر النهضة بداية مرحلة مهمة من مراحل الدبلوماسية، بدأ فيها العالم ينتقل من الدبلوماسية المؤقتة إلى دبلوماسية الدائمة ونقطة في هذا التحول ترجع إلى منتصف القرن الخامس عشر، وكانت ايطاليا هي أول ممن أرست هذا التقليد الجديد، ذلك أنّه بعد تحلل الامبراطورية الرومانية ظهرت ايطاليا في شكل عدة جمهوريات صغيرة ومستقلة بعضها عن البعض الآخر ، وكما انشرت التجارة بينهما وبين دول الشرق العربي عل نطاق واسع وبهذا توافرت مقومات التمثيل الدبلوماسي الدائم، والعلاقات الدولية المستقرة، ويقال أنّ أول مدينة ظهرت فيها التمثيل الدبلوماسي الدائم هي مدينة ميلانو، حيث اتبعت هذا الأسلوب عام، وهنالك من يقول بأن" مدينة البندقية تفوق المدن الايطالية الأخرى أهمية في هذا الشأن فقد ظهرت فيها قواعد واضحة تحكم الوظيفة الدبلوماسية[xxxv].

ورغم تميز الدبلوماسية في المدن الايطالية بالخداع والمراوغة وعدم القة إلاّ أنّها قدمت إسهامات فيما يتعلق بالإجراءات الدبلوماسية، بينما تمكنت فرنسا من إدخال العديد من الأمور الخاصة بالعمل الدبلوماسي وتطويره، حيث اعتمدت الأسلوب الفرنسي على قواعد جديدة من خلال تركيز جهاز الشؤون الخارجية في يد شخص واحد[xxxvi]

ثم انتقلت فكرة التمثيل الدبلوماسي إلى فرنسا فتبنها الكاردينال ريشوليو والملك لويس الرابع عشر الل ذان وضعا أساس وزارة الخارجية الفرنسية، واستمرت الدبلوماسية بالتطور تبعا لنمو العلاقات الدولية ، كما أنّ اتفاقية واستفاليا عام 1648 المبرمة بين ألمانيا وفرنسا والسويد لوضع حد لحرب الثلاثين عاما، أسفرت عن إقامة نوع من التوازن بين الدول الأوربية، وأظهرت ضرورة وأهمية المراقبة الثابتة والمتبادلة بين الدول، بالإضافة إلى أنّ سقوط القوى السياسية المسيطرة وظهور فكرة المساواة القانونية بين الدول، كل ذلك ساهم في انتشار نظام الدبلوماسية الدائمة والمقيمة، وجاء بعدها تطور آخر يتعلق بأشخاص البعثة الدبلوماسية، فبعد أن كان أعضاء البعثات الدبلوماسية يتشكلون غالبا من رجال الدين خلال القرون الوسطى، بدا تحول نحو علمنة أشخاص البعثات، بدأ يتشكل في أطار كل دولة مكتب تناط به مهام البعثات الدبلوماسية ومهام السياسة الخارجية مع إرساء أسس نظام تسلسلي لأشخاص المكلفين بإدارة العلاقات الخارجية أو ما يعرف حاليا بوزارة الخارجية، وهكذا بدأت العلاقات الخارجية بين الدول تتم عن طريق هذه المكاتب حيث يتم الاتصال بينها وبين البعثات الدبلوماسية للدول الموفدة[xxxvii].

أما عن مميزات الدبلوماسية فبي هذه المرحلة يمك ايجازها فيما يليك[xxxviii]:

-**على الصعيد القانون الدبلوماسي:** كانت قواعده خلال هذه المرحلة تتسم بالغموض وعدم التحديد والدقة. لاسيما ما كانت متعلقا بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية.

-**على صعيد الشخصية القانونية للمبعوث الدبلوماسي:** فقد كان الممثلون الدبلوماسيون يمثلون رؤساء الدول نفسها، وذلك نتيجة للخلط الذي كان يسود في هذا العصر بين الدولة والملك وقيام نظم الحكم المطلقة.

-**على صعيد السلك الدبلوماسي:** لم يكن العمل الدبلوماسي يتم من خلال سلك دبلوماسي متخصص ومنظم، فالسفراء كانوا يخارون من بين علية القوم وكبار الرجال الدولة والتجار أو القضاة، وهؤلاء يختارون بدورهم مساعديهم الشخصيين، ويدفعون لهم من أموالهم الخاصة.

-**على صعيد وظائف البعثة الدبلوماسية:** كان الدبلوماسي هو العين الساهرة على مصالح البلاد، وهو ملزم من قبل دولته بمراقبة كل ما يجري في أراضي الدول التي يمثل دولته لديها.

الفرع الثاني: الدبلوماسية الحديثة من سنة 1815 إلى وقتنا الحاضر

لقد بدأ خلال هذه المرحلة قواعد القانون الدولي العام الخاصة بالعلاقات الدبلوماسية تتضح معالمها وتتطور وفقا للتطور الذي مس الوظيفة الدبلوماسية ذاتها، حيث انعكست عليها التغييرات التي مرت بها أنظمة الحكم الداخلية وعلى وجه الخصوص ظهور مبدأ السيادة الشعبية وتقهقر نظم الحكم المطلقة، الأمر الذي أدخل على صفة الدبلوماسي تغييرا جوهريا، حيث لم يعد ممثلا لرئيس الدولة بل صار ممثلا للدولة ذاتها .وتتلخص اهم مميزات هذه المرحلة فيما يلي[xxxix]:

-أصبحت قواعد القانون الدبلوماسي تتسم بالوضوح لاسيما حتى ما تعلق منها بالحصانات والامتيازات الدبلوماسي.

-أصبح الدبلوماسي خلال هذه المرحلة ممثلا لدولته وليس للملك حتى وإن احتفظ بلقب سفير صاحب الجلالة.

-أصبح أعضاء البعثات الدبلوماسية جزء من إدارة الدولة ويشكلون سلكا منظما، وأصبح هناك تشابه في النظام الإداري للبعثات الدبلوماسية.

-أنّ دور التنسيب أو التخريب الذي كان ينسب إلى البعثات الدبلوماسية قد بدأ يضمحل ليحل محله دور المراقب للأحوال والتطورات ولكن بطرق شرعية، حيث أصبح بإمكان الدولة الموفدة أن تستطيع أن تستطلع الأحوال السياسية والاقتصادية للدولة المضيفة، وأصبح من أهم مهام البعثة الدبلوماسية.

لتأتي مرحلة أخرى حيث بدأ المجتمع الدولي يدخل مرحلة جديدة من مراحل الدبلوماسية وهذا بداية منتصف القرن التاسع عشر ، حيث ترتب على تقاطع المصالح السياسية، فشهدت الدبلوماسية تطورا كبيرا في إطار تعزيز

العلاقات بين الدول وتوثيق الروابط وأصبح السفراء في هذه الفترة يساهمون في التعاون الدولي وقد لعبو دورا مهما في تسوية المنازعات بالطرق السلمية.

وبعد الحرب العالمية الاولى والثانية أصبح يظهر ما يعرف بالدبلوماسية الحديثة لإدارة العلاقات بين الدول وتسوية السلمية للنزاعات من خلال عصبة الأمم المتحدة وبعدها هيئة الأمم المتحدة ونصوص ميثاقها واتخاذ تدابير وقائية للحيلولة دون تفاقم الصراع وتحوله إلى النزاع مسلح وهو ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية.

وبذلك ظهرت أهمية الرأي العام في مراقبة السياسة الخارجية للحكومات والأثير على اراداتها للشؤون الخارجية، وقد انعكس ذلك علة المهمة الدبلوماسية ذاتها، حيث أصبحت البعثات الدبلوماسية تهتم بالرأي العام الخارجي، عن طريق الاتصال بالصحافة الوطنية و الأجنبية، وعقد المؤتمرات الصحفية، ووجود أشخاص متخصصين في فن الاعلام، وكام ازدادت أهمية الرأي العام الدولي بازدياد الدلول الحديثة الاستقلال التي أصبحت تطمح للعدالة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومن خصائص هذه المرحلة كذلك تقلص الدور الدبلوماسي بسبب تطور وسائل الاتصالات والمواصلات، ففي مرحلة سابقة كان السفير يرسل وهو يحمل معه تعليمات مدونة تبين له السياسة التي يجب أن يتبعها والأهداف التي ينبغي تحقيقها، أمّا اليوم فإنّ السفير إذا كان غير واثق من أقل التفاصيل في عمله، فبإمكانه أن يتصل عبر الهاتف أو الفاكس أو الانترنت في بضع دقائق برئاسة حكومته أو وزير الخارجية ، فيطلعه على مجريات المفاوضات ويتلقى تعليمات جديدة حول الموضوع المناقش[xl].

ومن هنا يتضح لنا أنّ خصائص الدبلوماسي القديم كالمبادرة الشخصية والجرأة المسؤولية لم تعد ضرورية جدا في الدبلوماسي الحديثة، لكن مع ذلك يبقى على الدبلوماسي أن يكون رجلا خبيرا ذكيا واسع الحيلة حكيما وشجاعا، لا يستجيب للانفعالات ولا الهوى، بل معتدلا متصبرا صبورا ،وحسن التصرف.

وبالتالي الملاحظ أنّ أهداف الدبلوماسية قد تغيرت عما كانت عليه في السابق فبعد أن كان الهدف سياسي واستراتيجي في الأساس، أصبحت الدبلوماسية الحديثة اليوم تسعى إلى تحقيق أهداف معقدة ومتداخلة وسياسية واقتصادية ودعائية وايديولوجية أو غيرها، مما انعكس سلبا على دور الدبلوماسي بمعناها التقليدي، حيث تزايد عدد التقنيين المتخصصين المشاركين في البعثات الدبلوماسية، وبالمقابل تناقص عدد الدبلوماسيين ذوي المهام السياسية البحتة.

ومن مميزات هذه الدبلوماسية الدولية في هذه المرحلة

-نمو وسائل الاتصال والمواصلات .

-نضج الرأي العام وتطور وسائل الاعلام.

ظهور الدول العظمى وكتل دولية حديثة.

-ظهور فكرة الدبلوماسية العلنية ودبلوماسية المنظمات الدولية إلى جانب دبلوماسية المؤتمرات.

-إيفاد الممثلين الشخصيين لرؤساء الدول.

-تقليص صلاحيات السفراء نسبيا تطور العمل الدبلوماسي .

الخاتمة: انتهينا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

-أنّ مفهوم الدبلوماسية الدولية هو مفهوم متوارث منذ القدم إذ يرتبط ظهوره بوجود الانسان وضرورة إقامة علاقات .

-تساهم الدبلوماسية الدولية في تعزيز التواصل بين الدول الشعوب.

- أنّ إقامة علاقات دبلوماسية دولية بين الدول أصبح أمرا ضروريا لا غنى تطلبه التعاون بين الدول في مختلف المجالات كالتعاون في المجال الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والعلمي خاصة مع التطور الذي يشهد العالم في عصر التكنولوجيا الحديثة والرقمنة.

كما تنتهي إلى تقديم الاقتراحات التالية:

-التغيير في مفهوم الدبلوماسية الدولية الذي يشهده العالم اليوم لم يبقى مجرد خيار بل ضرورة حتمية لمواكبة التطورات السريعة في عالم الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي.

- الأخذ بنموذج الدبلوماسية الرقمية التي تعتمد على التوازن بين التفاعل السريع والفعال من جهة، وبين الحفاظ على الأمن السيبراني وحماية البيانات من جهة أخرى .

-استخدام الأدوات الرقمية في مجال السياسة الخارجية.

- الأخذ بعين الاعتبار توفر شرط الكفاءة في المجال العلمي التكنولوجي والتقني لدى الدبلوماسيين كونها أصبحت تواكب التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي التقني.

الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

-بين الآمال والقيود-

Algerian diplomacy to resolve the Libyan crisis

: Between hopes and limitations

الاستاذ الدكتور مبخوتة أحمد جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

الطالب الدكتور عابدي أحمد جامعة أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت

abdihmida86@gmail.com

ملخص:

منذ بداية الازمه الليبيه سنه 2011 ،تبنت الجزائر موقفا رافضا لأي تدخل عسكري اجنبي، معتبره ان اي حل يفرض من الخارج سيعمق الانقسام الداخلي ويهدد استقرار المنطقه بأكملها.

في المقابل سارعت الجزائر الى تحريك دبلوماسيتها الناشطة عبر المنتديات الاقليميه والدولية، لممارسه ضغط سياسي ودبلوماسي مكثف على الاطراف المتدخلة في النزاع ،ولتوجيه الجهود نحو تسويه سلميه ليبية ليبية وبإشراف الامم المتحدة .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية الجزائرية،الأزمة الليبية،الوساطة،الحل السلمي،النزاع،التسوية.

abstract:

Since the beginning of the Libyan crisis in 2011, Algeria has adopted a position rejecting any foreign military intervention, believing that any solution imposed from the outside would deepen internal divisions and threaten the stability of the entire region.

In contrast, Algeria quickly mobilized its active diplomacy through regional and international forums to exert intensive political and diplomatic pressure on the parties involved in the conflict, and to direct efforts towards a peaceful, Libyan-led settlement under the auspices of the United Nations.

key words : Algerian diplomacy, the Libyan crisis, mediation, peaceful solution, conflict, settlement.

المقدمة

ألقت الأزمة الليبية التي طال أمدها (منذ 2011)، بظلالها الكثيفة على الجزائر أمنيًا ودبلوماسيًا وحتى اقتصاديًا. ، تميز الموقف الدبلوماسي الجزائري بالغموض والارتباك أحيانًا، وبالحياد السلبي أحيانًا أخرى. وانتظرت الجزائر حتى 2014، أي مع الانقسام الليبي الداخلي الذي تحول إلى حرب أهلية قادت إلى انهيار الدولة، لتبلور موقفًا دبلوماسيًا واضحًا يعتمد على مقاربة «الحل السياسي» السلمي للأزمة ودرء أي تدخل أجنبي. مقدمة العديد من المبادرات السياسية من أجل المساهمة في تسويتها.

واجهت المساعي الدبلوماسية الجزائرية صعوبات ميدانية جعلت من مساعيها تلك شبه مستحيلة، تتعلق بمدى الانقسام السياسي والاجتماعي الليبي الداخلي، وتشعُّب الأزمة وامتداداتها الإقليمية والدولية. فقد صارت ليبيا مسرحًا للصراع بين القوى الكبرى على النفوذ فيها وفي سائر منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي.

وضعت الأزمة الليبية مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعقيدتها الأمنية والعسكرية المرتكزة على عدم مشاركة الجيش الجزائري في عمليات عسكرية خارج حدود الوطن، في امتحان صعب. فلأول مرة تجد الجزائر نفسها في معضلة التوفيق بين تحقيق مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية بمكافحتها للتهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية من إرهاب وتهريب وتكوّن لميليشيات عسكرية ومخاطر انهيار الدولة من جهة، وبين الاحتفاظ بالمستلزم الأخلاقي والقيمي الذي لطالما شددت عليه الجزائر في علاقاتها الخارجية ومع دول الجوار تحديدًا من جهة خرى. **فماهي الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الجزائر لحل الازمة الليبية؟وفيما تمكن أسباب انشغال الدبلوماسية الجزائرية بالأزمة الليبية؟**

وسنتناول الاجابة على هذه الإشكالية في محورين،نتطرق في الأول لدوافع الانشغال الدبلوماسي بالازمة الليبية، أما الثاني فسنخصصه لدراسة الأدوات الدبلوماسية التي استعملتها الجزائر في حل الازمة الليبية.

المحور الاول :دوافع الانشغال الدبلوماسي بالازمة الليبية

الفرع الاول: ماهية الدبلوماسية وانواعها:

أولا : الاطار القانوني المحدد للدبلوماسية الجزائريه

تعد الدبلوماسيه لغه الحوار واداه التواصل المباشر مع الاخر للتعريف بالذات والدفاع عن القضايا العادله وخلق ثقافه السلام التي تتحقق في ظلها مصالح الجميع وللحفاظ على صوره حسنه للدوله في الخارج .

وتسعى الدوله الدبلوماسيه الجزائريه الى اقامه علاقات متينه وودي وبناء الجسور للتواصل بين الدول والشعوب وتقليص الخلافات وتسويتها من خلال ايجاد سبل التفاهم فيما بينها بالطرق الوديه والسلميه واصبح العمل الدبلوماسي الجزائري في عالمنا المعاصر اكثر اهميه من اي وقت اخر .

ولسهديد مفهوم الدبلوماسيه يتوجب علينا التطرق الى بيان تعريفها وانواعها والتطرق الى مبادئها ومميزاتها فيما يلي :

1 مفهوم الدبلوماسية:

بوجه عام تعتبر الدبلوماسيه احد محددات السياسه الخارجيه للدوله الجزائريه والتي ساهمت بشكل كبير في استعاده مكانتها في المجتمع الدولي بفضل دبلوماسيتها اتجاه القضايا والازمات التي عرفها العالم على الصاعدين الدولي والاقليمي وسنتناول تعريف الدبلوماسيه وانواعها في الاتي[xli]:

2-التعريف القانوني للدبلوماسيه:

اعطيت عده تعاريف او تعريفات لمصطلح الدبلوماسيه من الناحيه السياسيه والقانونيه وما يهمنا في ذلك هو التعريفات القانونيه كما ان هناك مجموعه من المبادئ لممارسه العمل الدبلوماسي وهذا ما سنتناوله فيما:

3- مفهوم الدبلوماسيه بوجه عام :

تعتبر الدبلوماسيه احد محددات السياسه الخارجيه والتي ساهمت بشكل كبير في استعاده مكانتها في المجتمع الدولي بفضل دبلوماسيتها اتجاه القضايا والازمات التي عرفها العالم على الصعيدين الدولي والاقليم وسنتناول تعريف الدبلوماسيه وانواعها في الاتي :

ثانيا-التعريف القانوني للدبلوماسية:

اعطيت عده تعريفات لمصطلح الدبلوماسية عرفها الدكتور **سهيل حسين الفتلاوي**[xlii] :

. بانها علم وفن تمثيل مواقف اشخاص القانون الدولي في علاقاتها الخارجيه عبر اجهزه مخصصه يطلق عليها البعثات الدائمه او المؤقته .

وعرفها الدكتور **غازي حسن صباريني**[xliii] : بانها علم العلاقات بين اشخاص القانون الدولي العام اي الدول والمنظمات الدوليه للحفاظ على مصالحها المتبادله وفن تمثيلها واجراء المفاوضات فهي وسيله تطبيق القانون الدولي العام .

اما الدكتور **سامر كامل محمد** فقد عرفها بانها مجموعه القواعد والاعراف الدوليه والاجراءات والمراسيم الشكليه التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الاشخاص بين اشخاص القانون الدولي اي دول والمنظمات الدوليه والممثلين الدبلوماسيين بحيث تقتضي بيان حقوقهم وواجباتهم وامتيازاتهم وشروط ممارستهم لمهامهم الرسميه وبيان الاصول التي يترتب عليها اتباعها لتطبيق احكام القانون الدولي ومبادئه .

ومن هذه التعريفات يمكننا تعريف الدبلوماسيه بانها فن واسلوب اداره العلاقات والسياسات الخارجيه للدول والمنظمات الدوليه ويرجع اساسها الى القانون الدولي والاعراف الدوليه .[xliv]

والجدير بالذكر ان تطور الدبلوماسيه المعاصره اتخذ مظهرين رئيسيين من ناحيه الاسلوب ومن ناحيه الممارسه.

فمن ناحيه الاسلوب،فان اهم ما اثر على الدبلوماسيه المعاصره هو تقلص المسافات والحدود بين الدول والتقدم الهائل في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمواصلات وتداول المعلومات والاخبار حيث سهلت هذه الوسائل عمليه اتصال المبعوثين الدبلوماسيين بالمسؤولين في بلادهم وبالحكومات الاخرى فضلا عن امكانيه عقد المؤتمرات والمفاوضات عبر وسائل الاتصال الحديثه والمعاصره .

ومن ناحيه الممارسة،فقد كان لظهورالديمقراطيه وانظمه الحكم الليبراليه تاثرا كبيرا على تطور الدبلوماسيه حيث اصبح للشعوب دورا في صنع القرارات والتاثير في السياسات التي تتبناها دولهم [xlv].

ثالثا: انواع الدبلوماسيه في الفقه القانوني:

للدبلوماسيه المعاصره عده صور تختلف باختلاف الزاويه التي ينظر اليها في العمل الدبلوماسي لذلك اختلف فقهاء القانون في وضع صور او انواع الدبلوماسيه وتتمثل فيما يلي :

1-الدبلوماسيه الثنائيه او التقليديه :

وهي تلك التي تقوم على المفاوضات بين البلدين.

2-الدبلوماسيه الجماعيه او ما تسمى بدبلوماسيه المؤتمرات[xlvi] :

وهي تلك التي تدعو اليها الدول والمنظمات الدوليه والوكالات الدوليه المتخصصة[xlvii].

3- الدبلوماسيه البرلمانيه او ما يسمى بدبلوماسيه المنظمات الدوليه

وهي تلك التي تمارس خلال الدورات العاديه التي تعقدها المنظمات الدوليه وذلك بوجود الوفود الدائمه للدول ومنها تلك التي تتم في اطار اجتماعات منظمه الامم المتحده .

4- الدبلوماسيه الرئاسيه او دبلوماسيه القمه

وهي التي تمارس من قبل رؤساء الدول خلال لقاءاتهم واجتماعاتهم[xlviii] .

5- الدبلوماسيه الشعبيه او ما يصطلح عليها بدبلوماسيه الاعلام

ويقصد بها العمل الدبلوماسي القائم على الاتصال والتعامل مباشره مع الشعوب والتنظيمات السياسيه المختلفه .

6- الدبلوماسيه الاقتصاديه او دبلوماسيه المساعدات

وهي تلك القائمه على المساعدات الاقتصاديه التي تقدمها الدول بشكل ثنائي او جماعي[xlix] .

الفرع الثاني : الدوافع الامنية للتحرك الدبلوماسي الجزائري

ومع تصاعد الأزمة الليبية وانهيار مؤسسات الدولة وعجزها عن التحكم في الانفلات الأمني وانتشار الأسلحة في ربوع ليبيا، وتوافد اللاجئين إلى الدول المجاورة، بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية التي أدت إلى انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر التي تربطها بليبيا حدود برية على طول980 كليومتر، ونظراً للمساحات الشاسعة التي يصعب تغطيتها أمنياً في ظل تنامي الإرهاب والتهديدات الناجمة عن تفاقم الأوضاع بالداخل الليبي[l].

وأصبح الوضع في ليبيا الفترة الأخيرة يثير القلق في الجزائر خصوصاً بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس، وتزامن مع جملة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب، وفي ظل التطورات الجديدة على الساحة الليبية بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، حيث سارعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات الخطيرة التي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية نتيجة تدهور الوضع العام في ليبيا[li]

يمكن إبراز التهديدات الناجمة عن الأزمة الليبية وتأثيرها على الجزائر على النحو التالي:

أولا-ظاهرة التهريب والمتاجرة بالسلاح:

شهدت ليبيا بعد سقوط القذافي حالة من الفوضى أدت إلى نهب مخازن الأسلحة من طرف الميليشيات المسلحة، وهو الأمر الذي بات يهدد أمن المنطقة وعلى رأسها الجزائر بسبب المساحات الشاسعة والحدود الواسعة مع ليبيا، أدى هذا إلى محاولة استغلال المساحة الكبيرة للصحراء بهدف تهريب الأسلحة، فقد أشارت العديد من التحقيقات أن الجزائر باتت سوقاً رائجة للأسلحة الفردية المهربة من ليبيا من قبل المجموعات الناشطة في تهريب الاسلحة، فإن مخاطر انتقال الأسلحة وتهريبها ستبقى مصدر تهديد أساسي للأمن الجزائري[lii].

ثانيا-الانكشاف الامني للحدود الشرقية الجزائرية

تتحمل الجزائر عبئاً أمنياً كبيراً نتيجة طول حدودها البرية مع ليبيا، حيث تواجه الجزائر احتمالات اختراق حدودها مع ليبيا وفي مناطق أخرى على حدود مالي والنيجير، في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من

الجانب الليبي الذي أصبح مصدر تهديد، وهو ما فرض على الجزائر أعباء إضافية في ظل عجز دول الجوار تونس ودول الساحل عن المساعدة في تأمين الحدود، حيث سخرت الجزائر امكانيات كبيرة مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود ، وأصبحت مسألة الحدود الشرقية للجزائر من القضايا ذات الأولوية بالنسبة للجزائر[iii].

ثالثا-تنامي نشاط التنظيمات الإرهابية

نتيجة لتنامي ظاهرة التهريب والمتاجرة بالسلاح، فقد دعمت المنظمات الإرهابية بالأسلحة، وهذا ما سيؤدي إلى تنشيط الخلايا النائمة وتكثيف العمليات الإرهابية، لذلك فإن الجزائر ستتحمل العبء الأمني الأكبر في حال استمرار تدهور الأوضاع في ليبيا.

ومن هنا نجد أثر التهديدات الأمنية على الحدود الجزائرية من تهريب أسلحة لانكشاف الحدود من كافة الجوانب، لتنامي البؤر الإرهابية التي تشكل تهديداً أمنياً كبيراً للجزائر. وبناءً على ذلك، اتخذت الجزائر مجموعة من الإجراءات الوقائية والأمنية للمحافظة علي حدودها ومنع تسلل الإرهابين إلى الجزائر، استدعت سفيرها في طرابلس وأغلقت[iv] .

الفرع الثالث : المستلزمات الاخلاقية والمبدئية للدبلوماسية الجزائرية

تستند الدبلوماسيه الجزائريه المعاصره الى مجموعه الى مجموعه من المبادئ وتتميز بمجموعه من الصفات او الميزات التي مكنتها من استعاده مكانتها على الصعيد الدولي والاقليمي ومشاركتها في تسويه النزاعات الدوليه والاقليميه بالطرق السلميه[lv].

هناك جمله من المبادئ الاساسيه التي يرتكز عليها العمل الدبلوماسي الجزائري استنادا الى ميثاق منظمه الامم المتحده وهذه المبادئ اكد عليها دستور 2020 ونلخصها في ما يلي :

ينص منه على ما يلي: تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسياده المشروعه للشعوب الاخرى وحريتها وتبذل جهدها لتسويه الخلافات الدوليه بالوسائل السلميه ونصه الماده 31 منه على الاتي تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي وتنميه العلاقات الوديه بين الدول على اساس المساواه والمصالحه المتبادله وعدم التدخل في الشؤون الداخليه وتتبنى مبادئ ميثاق الامم المتحده واهداف.

أولا- مبدا التعاون بين الدوله الجزائريه والدول الاخرى المجاوره:

ولاجل ذلك تدعم الجزائر حسن الجوار مع الدول وتحرص على بناء علاقات دبلوماسيه ومتينه معها وذلك في اطار اتفاقيات دوليه وترتيبات اقليميه وثنائيه ووطنيه .

ثانيا- مبدا حسن الجوار :

تعد الجزائر من الدول التي تسعى من اجل تكريس هذا المبدا وتعتمد على هذا الاخير في دبلوماسيتها اتجاه القضايا الدوليه والاقليميه الراهنه وفي ممارسه سياستها الخارجيه[lvi].

ثالثا- دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها :

وهذا المبدا كرسه ميثاق منظمه الامم المتحده وتسعى الجزائر الى عرض مساعيها من اجل تقرير مصير الشعوب الموجوده تحت نير الاستعمار او الاحتلال او من بينها دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره

رابعا -مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخليه للدول:

وهو ايضا مبدا نص عليه ميثاق منظمه الامم المتحده واكدته الدساتير الوطنيه للدول وتسعى لتطبيقه في علاقاتها الخارجيه وعملها الدبلوم[lvii].

المحور الثاني : أدوات الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة الليبية:

الفرع الاول الوساطه والحوارات السياسيه :

منذ اندلاع الازمه الليبيه عام 2011 تبنت الجزائر موقفا مبدئيا ثابتا يقوم على :

1- رفض التدخل العسكري الخارجي .

2- التمسك بالحل السياسي السلمي .

3- الحياد الايجابي تجاه جميع الاطراف الليبيه

4- دعم مبدا الحل الليبي والليبي دون وصايه خارجيه

هذا الموقف يستند الى مبادئ السياسه الخارجيه الجزائريه المكرسه في الدستور خاصه:

- عدم التدخل في شؤون الداخليه للدول.

- وتسويه المنازعات بالطرق السلميه.

- واحترام سياده الدول ووحدتها الترابيه .

يمكن تقسيم التحركات التي قامت بها الجزائر الى مراحل زمنيه وفق تطور الازمه[lviii] :

أولا-المرحله الاولى من سنه 2011 الى 2014 دعوات التهدئة والحوار الوطني:

بعد سقوط نظام معمر القذافي التزمت الجزائر الحياد الدبلوماسي لكنها عبرت عن رفضها التدخل العسكري لحلف الناتو ورفضت الاعتراف المبكر بالمجلس الانتقالي الى ان تشكلت مؤسسات انتقاليه وفي 2012 و 2013 قامت الجزائر عبر وزاره الشؤون الخارجيه بعقد لقاءات تشاوريه غير رسميه مع ممثلين من الشرق والغرب الليبي بهدف تهدئه الوضع ومنع امتداد الفوضى الى حدودها

هدف الجزائر في هذه المرحه في هذه المرحله تمثل في حمايه حدودها وضبط تدفق السلاح مع الحفاظ على قنوات اتصال مع جميع الاطراف دون الحيز[lix].

ثانيا-المرحله الثانيه من 2014 الى 2016 وساطه الجزائر لحوار ليبي ليبي:

بعد انقسام ليبيا بين حكومتين حكومه طرابلس وحكومه طبرق دخلت الجزائر في دور الوسيط الاقليمي الفعال

مبادره الجزائر للحوار الليبي -الليبي في مارس 2015 :نظمت الجزائر جولات حوار بالعاصمه الجزائريه برعايه الامم المتحده شاركت فيها شخصيات سياسيه ليبيه من البرلمان ومؤتمر طرابلس وهدف اللقاء الى تمهيد لاتفاق سياسي شامل تحت اشراف منظمه الامم المتحده

والنتيجه ان الجزائر ساهمت الوساطه الجزائريه في تهيئه الارضيه لات اتفاق الصخيرات بالمغرب في ديسمبر 2015 اذ كانت الجزائر من الداعمين الرئيسيين له كمخرج سياسي للازمه .

مساهمه مباشره في تهيئه المناخ **لاتفاق الصخيرات في سنه 2015 بالمغرب**[lx].

ثالثا -المرحله الثالثه من سنه 2017 الى 2019 الوساطة الجماعية لدول الجوار :

قادت الجزائر اليه دول الجوار الليبي بالتعاون مع تونس ومصر وتشاد والنيجر والسودان .

الاجتماع الثلاثي ضم هذا الاجتماع الجزائر، تونس، مصر .

عقدت سلسله اجتماعات وزراء الخارجيه في الجزائر سنه 2017 و 2018 و 2019 واصدرت بيانات مشتركه تدعو الى :

-وقف اطلاق النار.

-الحوار الشامل .

-ورفض الحل العسكري .

اهم ما يميز هذه الفتره ان الجزائر :

-اعتمدت على مبدا الوساطه الجماعيه عبر دول الجوار بدل التدخل المنفرد.

- بقائها طرفا محايدا رغم اشتداد الحرب بين قوات حفتر وحكومه الوفاق[lxi].

رابعا -المرحله الرابعه 2020 2022 التنسيق مع الدول والمنظمات الفاعلة في الملف اليبي:

بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون سنه 2019 اعاده الجزائر تنشيط دبلوماسيتها الاقليميه حاله الملف الليبي اولويه .

مؤتمر برلين جانفي 2020 :

شاركت الجزائر في المؤتمر الى جانب الامم المتحده والدول الكبرى واكدت موقفها الداعي الى:

- وقف اطلاق النار

-اخراج المرتزقه والقوات الاجنبيه.

- واحترام وحده ليبيا الترابيه .

اهم ما بعد برلين ان الجزائر استقبلت عده وفود ليبيه من مجلس النواب والمجلس الاعلى للدوله في اطار لقاءات تمهيديه للحوار الوطني الشامل.

- وجدد الرئيس تبون تعهد الجزائر بانها لن تقبل التقسيم، وصرح ان الجزائر لن تبقى مكتوبه الايدي اذا تعرض طرابلس للغزو [lxii].

خامسا -المرحله الخامسه 2022 2025 دعم المسار الديمقراطي:

بعد اتفاق وقف اطلاق النار في سنه 2020 ركزت الجزائر على دعم المصالحه الوطنيه الليبيه بالتعاون مع الاتحاد الافريقي نظمت لقاءات تحضيريه للمؤتمر الليبي للمصالحة الوطنيه في الجزائر في 2023 و2024 وشارك في الاجتماعات ممثلون عن الشرق والغرب والجنوب الليبي وشخصيات سياسيه وقبليه بارزه تمثل الهدف من خلال ذلك في بلوره خارطه الطريق ليبيه -ليبيه تنهي الانقسام وتعيد توحيد المؤسسات. لقاءات وزراء خارجيه الجوار 2024 و2025 استضافت الجزائر اجتماعات لوزراء خارجيه ليبيا تونس ومصر لتنسيق دعم الانتخابات الليبيه واكدت الجزائر استعدادها للمساهمه في تامين الحدود والمراقبه الانتخابيه عبر الاتحاد الافريقي[lxiii].

الفرع الثاني الاجراءات الامنيه والتنسيق الاقليمي:

الجزائر لم تكتفي بالوساطه الدبلوماسيه بل دعمتها باجراءات امنيه واستراتيجيه هدفها حمايه حدودها والمساهمه في استقرار ليبيا والمنطقه

أولا- الاجراءات الامنيه التي اتخذتها الجزائر منذ 2011 :

1- تعزيز المراقبه الامنيه على الحدود :

مباشره بعد انهيار نظام الليبي اعلنت الجزائر في سنه 2011 رفع درجه تاهب الامني في ولاياتها الجنوبيه الشرقيه خاصه اليزي وجانت ووادي سوف ونشر وحدات اضافيه من الجيش وحرس الحدود على الشريط الحدودي مع ليبيا وغلق المعابر الغير الرسميه التي كانت تستعمل للتهريب

وحسب تصريح رسمي لوزاره الدفاع الجزائريه في سنه 2014 ورد ان امن حدود الجزائر خط احمر وسنتعامل بحزم مع اي تهديد مصدره الاراضي الليبيه وكان الهدف من وراء ذلك منع تسلل الجماعات المسلحه ومنع تدفق الاسلحه عبر الحدود الشرقيه .

2- التعاون الاستخبارتي مع دول الجوار :

انشات الجزائر لجان امنيه ثلاثيه:

-مع تونس منذ 2013 وذلك لتبادل المعلومات حول الجماعات الارهابيه المنتشره في جبل الشعانبي والمناطق الحدوديه.

-وكذلك اقامت علاقات مع النيجر وتشاد ومالي لتامين الجنوب الشرقي ومكافحه شبكات التهريب

هذه اللجان تعمل ضمن اطار الاليه الاقليميه للتعاون الامني في الساحل سموك CEMOC بالفرنسيه ومقرها تمنراست بالجزائر التي تعد مركز تنسيق استخبارات بين جيوش المنطقه

3- مكافحه تهريب السلاح والمرتزقه:

بعد انهيار الترسانه الليبيه اصبح هذه الحدود الجزائريه الليبيه طريقا رئيسيا لتهريب السلاح نحو الساحل والصحراء لذلك قامت الجزائر :

-بعمليات مراقبه جويه باستخدام طائرات بدون طيار

-وتعزيز التعاون الاستخباراتي مع ليبيا ودول الجوار

- وتفكيك خلايا تهريب عابرا للحدود

ووفق تقارير وزاره الدفاع الجزائريه سنه 2016 وسنه 2023 تم حجز الاف قطع السلاح والذخيره القادمه من ليبيا عبر الجنوب الشرقي

4- تامين اللاجئين الليبيين :

انشات الجزائر نظاما خاصا لاستقبال اللاجئين الليبيين في المناطق الحدوديه مع مراقبه دقيقه لتجنب تسلل عناصر مسلحه من المدنيين كما تعاونت الجزائر مع المفوضيه الساميه لشؤون اللاجئين UNHCR لضمان احترام المعايير الانسانيه والامنيه

5- منع استخدام الاراضي الجزائريه لاي عمل عسكري ضد ليبيا:

رفضت الجزائر بشكل قاطع ان تستخدم اراضيها او مجالها الجوي لاي عمليه عسكريه اجنبيه رد ليبيا وفي تصريح وزير الخارجيه صبري بوقادوم سنه 2020 ولد فيه ان الجزائر لن تكون قاعده لاي تدخل عسكري والحل في ليبيا يجب ان يكون سياسيا ليبيا خالصا هذا الموقف حافظ على الحياد الايجابي وفي الوقت نفسه جنب الجزائر الانجرار الى الصراع المسلح[lxiv] .

ثانيا- التنسيق الاقليمي لحل الازمه للامنيه الليبيه :

1- آليه دول الجوار الليبي:

تعتبر الجزائر من المؤسسين الرئيسيين لاليه دول الجوار الليبي سنه 2014 والتي تضم فيها هذه الاليه الجزائر تونس مصر السودان تشاد النيجر وليبيا وتعقد اجتماعات دوريه لمناقشه التطورات السياسيه والامنيه

الاجتماع المنعقد في الجزائر في جانفي 2020 اكد على ما يلي :

1-وحدة ليبيا وسيادتها.

2- رفض التدخل العسكري الاجنبي.

3- دعم جهود الامم المتحده للحوار الوطني.

وتمثل دور الجزائر في قياده التنسيق الامني وتقديم المعلومات الميدانيه عن تحركات الجماعات المسلحه في المنطقه الحدوديه[lxv] .

2-التعاون مع الاتحاد الافريقي والامم المتحده:

-دعمت الجزائر المبادره الافريقيه لتشكيل لجنه عليا لمتابعه الوضع الامني في ليبيا

-شاركت في اعمال مجلس السلم والامن الافريقي داعيه الى مقاربه امنيه سياسيه متكامله .

-وبالتوازي مع ذلك نسقت مع بعثه الامم المتحده في ليبيا UNSMILلتامين وقف اطلاق النار بعد 2020

3- التنسيق الامني مع تونس ومصر :

أ- مع تونس:

تم تشكيل لجنه امنيه عليا مشتركه تعقد اجتماعاتها بشكل دوري وشمل التعاون هذا ما يلي :

-تبادل المعلومات حول الجماعات الارهابيه

-ومراقبه حركه الافراد عبر الحدود

-والتنسيق في ملاحقه عناصر داعش ليبيا بعد 2015 .

ب- مع مصر:

رغم اختلاف موقفي البلدين سياسيا اطراف النزاع الليبي فان الجزائر ومصر تتفقان على مبدا وحده ليبيا ومكافحات الارهاب وشهدت سنوات الاخيره 2023 2024 تحسنا في التنسيق الامني بعد لقاءات ثنائيه في القاهره او الجزائر

4- المشاركه في الجهود الاقليميه لمكافحه الارهاب في الساحل:

تعتبر الجزائر ان الازمه الليبيه مرتبطه بامن الساحل لذلك فعل التعاونها ضمن ما يلي :

-مجموعه دول الساحل الخمس G5 SAHEL

-اثنين ومراكز عمليات تمنراست CEMOC

و هذا التنسيق ثلاثه وهذا التنسيق ساعد في ملاحقه الجماعات الارهابيه المنتشره في ليبيا ومالي والنيجر[lxvi].

الفرع الثالث الضغط الدبلوماسي الدولي لمنع التدخلات والحل السياسي في ليبيا :

الضغط الدبلوماسي الدولي الذي مارسته الجزائر لمنع التدخلات والحل السياسي في ليبيا يعتبر من اهم المحاور في دراسه الدبلوماسيه الوقائيه الجزائريه لانه يبرر كيف استخدمت الجزائر رفودها السياسي والدبلوماسي بدل القوه العسكريه لتوجيه مسار الازمه نحو التسويه السلميه

أولا- ادوات الضغط الدبلوماسي الجزائري :

1- دعوات الجزائر لوقف التدخلات الأجنبية:

أ-تدخلها أمام المنطمة الأممية:

دعت الجزائر بشكل متكرره مجلس الامن الى :

-وقف التدخلات الاجنبيه.

- واحترام حظر السلاح المفروض في ليبيا منذ 2011 .

-ودعم الحل السياسي عبر بعثه الامم المتحده للدعم في ليبيا UNSMIL.

تصريح المندوب الدائم للجزائر لدى الامم المتحده في سنه 2020 بانه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ليبيا ما دامت بعض الدول تغذي الصراع بالسلاح والمرتزقه.

كما شاركت الجزائر في المداولات الخاصه بتنفيذ قرارات مجلس الامن رقم 1970 و 1973 و 25 مؤكده ضروره تطبيقها بصوره متوازنه تحفظ سياده ليبيا

ب-تدخلها أمام الاتحاد الافريقي:

الجزائر عضو فاعل في مجلس في مجلس السلم والامن الافريقي وطالبت مرارا بعوده الملف الليبي الى الاطار الافريقي ودعمها لتشكيد لجنه عليا للوساطه في ليبيا تابعه للاتحاد الافريقي والهدف من وراء ذلك هو تقليل الهيمنه الاوروبيه على الملف واعطاء الدور الاقليمي وزنه[lxvii] .

2- المشاركه في المؤتمرات الدوليه لتشجيع الحلول السلمية :

أ- مؤتمر برلين في جانفي 2020 :

كان مؤتمر برلين حول ليبيا محطه دبلوماسيه باريس مثل الجزائر فيه وزير الخارجيه صبري قدوم واكدت الجزائر خلال هذا المؤتمر :

-الرفض القاطع لاي تدخل عسكري في ليبيا

-واعادت دعوتها لتفعيل حظر الاسلحه .

-ودعمها للحوار الليبي والليبي برعايه الامم المتحده

تضمن كان موقف الجزائر يتمحور حول انه لا حل عسكري في ليبيا الجزائر تدعو الى حل سياسي يقوم على المصالحه الوطنيه الشامله

ب- مؤتمر باريس في نوفمبر 2021 :

شددت الجزائر على ضروره خروج القوات الاجنبيه والمرتزقه من ليبيا واصرت على ان تنظيم الانتخابات يجب ان يتم وفق توافق وطني ليبي شامل

ج- قمه الاتحاد الافريقي اديس ابابا 2022:

طالبت الجزائر بتفعيل خريطه طريق افريقيا لتسويه الازمه بعيدا عن المحاور الدوليه المتنازع

3- التحرك الاقليمي والثنائي:

نظمت الجزائر سلسله اجتماعات للوزراء خارجيه دول الجوار الليبي الجزائر وتونس ومصر والنيجر والسودان وتشاد هذه الاجتماعات كانت تهدف الى :

-تنسيق المواقف ضد التدخلات الخارجيه .

-دعم الحل السياسي السلمي.

- وضع اليه متابعه ميدانيه للاوضاع في ليبيا .

اجتماع الجزائر في اوت 2021

خرج باعلان مشترك يؤكد ان الحل في ليبيا لا يمكن ان يكون الا ليبيا وان دول الجوار ترفض اي وجود عسكري اجنبي على الاراضي الليبيه

4- التواصل المباشر مع القوى الدوليه المؤثره:

اجرت الجزائر مشاورات دبلوماسيه رفيعه مع روسيا وفرنسا وتركيا والولايات المتحده الامريكيه وايطاليا والهدف من هذه المصورات تمثل في اقناع هذه الدول بضروره احترام سياده ليبيا وتشجيعها على دعم المسار الامم بدل دعم اطراف متسارعه كما تبنت الجزائر خطاب الوسيط الحيادي وليس الطرف المشارك منا منحها مصداقيه خاصه لدى جميع القوى[lxviii] .

الخاتمة:

لعبت الدبلوماسيه الجزائريه دورا فعالا ومتماسكا في اداره الازمه الليبيه منذ 2011 مرتكزه على مبادئ الحوار والحياد وعدم التدخل، ورغم محدوديه النتائج النهائيه فان الجزائر نجحت في ترسيخ نفسها كوسيط سلام موثوق يسعى الى اعاده الاستقرار الى ليبيا والحفاظ على امن المنطقه المغاربيه، ويتوقع ان يستمر هذا الدور في المرحله المقبله عبر دعم المصالح الوطنيه والانتخابات، بما يحقق شعار الجزائر الدبلوماسي الحل ليبي ليبي في ارض ليبية، وبارادة ليبيه.

- النتائج :

-رغم الجهود الكبيره التي بذلتها الجزائر لحل الازمه الليبيه، الا ان وشساعه مناطق الصراع،و تعدد الاثنيات والاقليات والحركات التمرديه والارهابيه، وهشاشه البناء الداخلي للدوله المتنازعه، صعب من مأمورية الدبلوماسيه الجزائريه وحد من فاعليتها .

- واجهت الدبلوماسيه الجزائريه تحديات كبيره لضمان استقرارها وفاعليتها في الوساطه، بسبب ارتباطها بالمحيط الخارجي، وما شهده من ازمات امنيه.

التوصيات:

لابد لابد من استغلال خبره الجزائر الكبيره في مجال مكافحه الارهاب اذ ينبغي التنسيق مع الحكومه الليبيه لإيجاد آليه لجمع السلاح وضبط الحدود بين البلدين .

- لابد من التعلق بالرفض التام لفكره التدخل الاجنبي في ليبيا، ولنا في التجارب الدوليه التي أثبتت ان التدخلات الاجنبيه مصيرها الفشل في حل النزاعات الداخليه، كما حصل في افغانستان والعراق والصومال .

- ان الانقسام السياسي والعسكري في ليبيا ،سيفتح المجال امام الجماعات والجهات الارهابيه للتمدد أكثر داخل ليبيا، لاستغلال الفراغ السياسي ، كما يفتح المجال امام التدخلات العسكريه الاجنبيه .

لابد على جميع الاطراف الليبيه ودول الجوار الالتزام بمخرجات اتفاق الصخريات المغربيه .

- تعاملت الدبلوماسيه اثبتت اثبتت الدبلوماسيه الجزائريه حكمتها في لعب الادوار الدبلوماسيه حيث تعاملت مع جميع الاطراف الليبيه على مسافه واحده ونظرت اليهم على انهم جميعا جزء من الازمه وجزء من الحل.

الاسم واللقب: مجدوب عبد الحليم

الرتبة العلمية: أستاذ محاضر – أ -

التخصص: قانون عام اقتصادي

الهيئة المستخدمة: المركز الجامعي – مغنية-

رقم الهاتف: 0663570951

البريد الإلكتروني: abdelhalimmedjdoub@yahoo.com

a.medjdoub@cu-maghnia.dz

المحور المشارك فيه: المحور الأول

عنوان المداخلة: تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية (الوساطة أنموذجا)

ملخص: تعتبر الوساطة أحد أبرز وأهم الوسائل السلمية البديلة لفض النزاعات الدولية، كون أنها تتميز عن غيرها من الطرق الأخرى بمجموعة من الخصائص كالسرعة والمرونة وغيرها، وحتى تنجح عملية الوساطة لا بد من اختيار أشخاص أكفاء لتولي هاته المهمة وكذا توافر مجموعة من العوامل والأسس التي تؤدي إلى ذلك.

على ضوء ما سبق، سوف نحاول من خلال مداخلتنا هاته معالجة موضوع الوساطة، وذلك بالتطرق أولا وللتوضيح لمفهوم النزاع الدولي وذلك بإعطاء مجموعة من التعريفات الواردة في حقة وأنواعه وكذا الشروط الواجب توافرها حتى يطلق عليه هذا الوصف وذلك في المحور الأول، بينما سيتم التطرق إلى مفهوم الوساطة ودورها في فك النزاعات الدولية وذلك في المحور الثاني من خلال إعطاء بعض التعريفات التي جاءت بشأنها وأهم مميزاتها وكذا الشروط الواجب توافرها في الوسط وأهم الأسس والعوامل المؤدية لنجاحها .

الكلمات المفتاحية: الوساطة، نزاع دولي، وسيط، قانون دولي.

Abstract: Mediation is considered one of the most prominent and important alternative peaceful means of resolving international disputes. It is distinguished from other methods by several characteristics, such as speed and flexibility. For mediation to succeed, it is essential to select competent individuals to undertake this task, as well as to ensure the presence of a set of contributing factors and principles.

In light of the above, this presentation will address the topic of mediation. First, we will clarify the concept of international conflict by providing various definitions, types, and the conditions necessary for a conflict to be classified as such. Second, we will explore the concept of mediation by presenting definitions, highlighting its key features, the necessary conditions for a mediator, and the fundamental principles and factors contributing to its success.

Keywords: Mediation, International Dispute, Mediator, International Law

مقدمة:

إن كثرة حدوث النزاعات بين اشخاص القانون الدولي سواء بين الدول فيما بينها او بين المنظمات الدولية يتطلب اللجوء الى حلول غير تقليدية مثل المساعي الحميدة او الوساطة او عن طريق المنظمات الإقليمية او الدولية، هذا ويعد مبدا حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية قديما قدم المجتمع الدولي لم يتوقف عن التطور منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر وهو التاريخ الذي ظهرت عليه الدول بشكلها الحديث، ولقد كانت الدول في ظل القانون الدولي التقليدي تلجأ الى وسائل الاكراه لحل النزاعات التي كانت تنشب فيما بينها وذلك باللجوء الى استخدام القوة والعنف وغير ذلك، الا انه ومع تطور المجتمع الدولي والذي تساير معه تطور القانون الدولي اصبح استخدام القوة في فض النزاعات الدولية أمرا محظور يقابله التزام الدول بحل خلافاتها بالطرق الودية ومن بين اهم هاته الطرق نجد ما يعرف بالوساطة والتي تعد أحد اهم الطرق السلمية المتبعة في حل وفض النزاعات الدولية[39].

من خلال ماسبق يمكننا طرح الإشكالية الآتية : مامدى مساهمة الوساطة في فض وحل النزاعات الدولية؟

وللإجابة عن هاته الإشكالية سوف نقوم بتقسيم مداخلتنا هاته إلى محورين :

المحور الأول: مفهوم النزاع الدولي

المحور الثاني: مفهوم الوساطة الدولية ودورها في فض وحل النزاعات الدولية

[39]- يخلف توري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست،المجلد 07، العدد02، 2018، ص290.

المحور الاول: مفهوم النزاع الدولي

سنحاول من خلال هذا المحور التطرق إلى كل من التعاريف الخاصة بالنزاع الدولي والشروط الواجب توافرها فيه (أولا) وما يميزه عن غيره من المصطلحات والمفاهيم المشابهة (ثانيا) وكذا الانواع والصور التي يأخذها (ثالثا).

أولا: تعريف النزاع الدولي وأهم الشروط الواجب توافرها فيه:

يعرف النزاع الدولي على انه ذلك الخلاف الذي ينشا بين دولتين على موضوع قانوني او حادث معين بسبب وجود تعارض في مصالحهما الاقتصادية والسياسية او العسكرية وتباين حججهما القانونية بشأنها[40] .

كما يعرف من جانب اخر بانه تلك الحالة التي تتضمن تباين وجهات النظر واختلافها حول مسائل غالبا ما تكون محكومة باعتبارات ذات طبيعة قانونية[41].

إذن كان هذا بالنسبة لأهم التعريفات التي وردت بشأن النزاع الدولي فماهي الشروط الواجب توافرها حتى نكون امامه يا ترى؟

للإجابة عن هذا التساؤل، فإنه يمكننا القول أنه حتى نكون امام نزاع دولي وجب توفر الشروط الآتية وهي:

01/ أن يكون النزاع ذو صفة دولية عامة وليست خاصة

حتى نكون امام نزاع دولي وجب ان ينشا هذا الاخير حول مسالة دولية سياسية كانت او متعلقة بأحكام القانون الدولي، اما اذا كان النزاع ذو صفة خاصة فانه لا يخضع لقواعد تسوية المنازعات التي حددها القانون الدولي كأن يكون النزاع بين دولتين حول مشاكل مواطني الطرفين المتعلقة بالزواج والميراث والاملاك المنقولة وغير المنقولة وغيرها مما يتعلق بقواعد القانون الخاص والتي تدار من قبل قنصليات الدولتين فمثل هذه المنازعات تخضع لقواعد الاختصاص الواردة في القانون الدولي الخاص[42].

02/ أن تنشا ادعاءات متناقضة بين الاطراف المتنازعة مع استمرار المطالبة بها:

---

[40]- صيوح لايقة خضور، تسوية النزاعات الدولية باتباع الطرق السلمية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 41، العدد02، 2019، ص 376

[41]- صيوح لايقة خضور، المرجع نفسه، ص 376.

[42]-سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام في السلم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2010، ص 642.

كأن تتمحور الادعاءات حول القيام بالعمل من جانب الطرف الاخر او الامتناع عنه او تسليم شيء في الاختلاف بين طبيعة الأنظمة السياسية والايديولوجيات واختلاف الامكانيات الاقتصادية والعسكرية والعلمية والثقافية والاختلاف في الآراء في المسائل السياسية والدولية التي لا ترتب التزامات او حقوقا للأطراف الاخرى ولا تؤدي الى نزاع دولي، من جانب اخر يشترط الاستمرار بالمطالبة بالادعاءات فلا يكفي اعلان الدولة بانها في حاله نزاع مع دولة اخرى حول موضوع معين دون ان تستمر بالمطالبة به فلا يقوم النزاع بين الطرفين إذن الا اذا تجددت المطالبة به43.

03/ أن يكون النزاع بين شخصين او اكثر من اشخاص القانون الدولي:

كأن يكون بين دولتين كما هو الحال في النزاع الذي حصل بين بريطانيا والارجنتين حول جزر فوكلاند أو النزاع الذي وقع بين العراق وايران حول الحدود المشتركة ، وكذا النزاع بين بريطانيا واسبانيا حول جبل طارق و بين الهند وباكستان حول كشمير، كما وقد يكون النزاع بين دولة ومنظمة دولية كما هو الحال في النزاع الذي وقع بين مصر ومنظمة الصحة العالمية عام 1980 بشان تفسير المعاهدة المعقودة بين الطرفين عام 1951 او كالنزاع الذي اثار بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية وكوريا الشمالية بسبب استئناف هذه الأخيرة لبرنامجها النووي وهو الامر الذي اعتبرته الوكالة خرقا للاتفاق الذي سبق وان وقعته كوريا الشمالية معها والمتضمن اخضاع منشاتها النووية للرقابة الدولية حيث قررت الوكالة بتاريخ 12 فيفري 2003 رفع الموضوع الى مجلس الامن الدولي كما قد يكون النزاع بين دولة وحركة تحرر وطني معترف بها44.

ثانيا: تمييز النزاع الدولي عن غيره من المفاهيم الاخرى المشابهة له

يستعمل العديد من الباحثين مصطلحات مترادفه وذلك للدلالة على النزاع الدولي الا انه في حقيقة الامر فان كل مصطلح ينفرد عن الاخر كالأزمة والصراع والتوتر والموقف او الحرب...إلخ وفيما يلي بيان ذلك:

01: تمييز النزاع الدولي عن الازمة

يعرف فقهاء القانون الدولي الازمة بانها عبارة عن تصعيد حاد للفعل ورد الفعل اي هي عملية انشقاق تحدث تغييرات في مستوى الفعالية بين الدول وتؤدي الى اذكاء درجة التهديد والاكراه، وتتميز الازمة عن النزاع الدولي في عدد من النقاط نشير اليها في الاتي:

أ :المفاجأة فالأزمة غير متوقعة بخلاف النزاع الدولي والذي قد ينذر بوقوعه.

---

[43]- وماحنوس فاطمة، مطبوعة في حل النزاعات الدولية موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة يحي فارس – المدية -، 2019-2024، ص 06.

[44]- صيوح لايفة خضور، المرجع السابق، ص 378.

ب: تعقد وتشابك وتداخل عناصر الازمة واسبابها وكذا تعدد الاطراف والقوى المؤثرة في حدوث الازمة وتطورها وتعارض مصالحها .

ج : عدم دقه المعلومات ونقصها .

د : قصر او ضيق الوقت المتاح لمواجهة الازمة

وغالبا ما تسبق الازمات الحروب ولكنها لا تؤدي كلها الى ذلك اذ تسوى سلميا او تجمد او تهدا[45].

02.تمييز النزاع الدولي عن الحرب

غالبا ما يطلق مصطلح الحرب كمرادف للنزاع الا ان هنالك فرقا شاسعا بين النزاع والحرب مضمونا وشكل فالحرب هي عبارة عن صراع عسكري قائم بين دولتين عبر قواتهم المسلحة ذات التنظيم والتدريب والقيادة التي تتخذ قرار خوض الحرب في حين ان النزاع قد ينشا بدون ان يتم له الاعداد الذي تتطلبه الحرب كما ان الحرب تحكمها قواعد خاصه تتعلق بالإعلان عنها وكيفيه ادارتها وايقافها[46].

03 تمييز النزاع الدولي عن الصراع

يعرف الصراع بانه:" ذلك تنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول في تصوراتها واهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وفي امكاناتها مما يؤدي في التحليل الاخير الى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات تختلف اكثر مما تتفق"

وبالرغم من ان الصراع يعتبر من اقرب المفاهيم المشابهة للنزاع الدولي الا انه لا يحمل في طياته اية ادعاءات ومطالبات متقابلة بين الاطراف والتي تعد وتعتبر مقوما اساسيا في النزاع الدولي وانما يتمحور فقط حول اختلاف السياسات المنتهجة بين الدول[47].

ثالثا: أنواع النزاعات الدولية

توجد العديد من التقسيمات المتعلقة بالنزاعات الدولية غير اننا نجد انه من اهمها النزاعات القانونية والنزاعات السياسية (01) و كذا النزاعات الثنائية والجماعية (02) وفيما يلي بيان ذلك:

01: النزاعات ذات الطابع القانوني والسياسي

[45]- آيت علي زينة، محاضرات في فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر حقوق تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022-2023، ص 13-14.

[46]- وماحنوس فاطمة، المرجع السابق، ص 09.

[47]- آيت علي زينة، المرجع السابق، ص 14.

✓ **النزاعات ذات الطابع القانوني**

وهي النزاعات التي تخضع عادة للتسوية القضائية عن طريق التحكيم والقضاء الدوليين والتي يكون الطرفان فيها على خلاف حول تطبيق الاوضاع القائمة او تفسير احكامها وهذه النزاعات يمكن حلها وفق القواعد القانونية المتعارف عليها في تسويه النزاعات الدولي[48].

ويذهب بعض الفقهاء الى ان النزاع القانوني هو النزاع الذي يكون موضوعه متعلقا بأحد النقاط الاتية[49]:

ا. الحدود والمطالبات المالية

ب.الاخلال بالتزام دولي مثل نقض معاهدة او خلق الحياد

ج.الادعاءات المتعلقة بأضرار اصابة الاجانب خلال حرب اهلية او حدوث فوضى واعمال شغب في اقليم الدولة التي يوجدون بها

كما ذهب اتجاه فقهي اخر الى اعتبار ان المنازعات القانونية هي تلك المنازعات التي تتعلق بالموضوعات التالية:

ا. المنازعات التي تصلح لتسوية قضائية بتطبيق القانون الدولي

ب. المنازعات التي تتعلق بمسائل قانونيه لا تؤثر على مصالح الدول العليا كالمصالح السياسية

ج. المنازعات التي تنطوي على اشارات متفق عليها وتشير الى قواعد القانون الدولي التي تكفي لتسويه هذه المنازعات

د. المنازعات التي تنطوي على حقوق قانونيه يمكن تمييزها عن الادعاءات التي تهدف الى المساس بالنظام السياسي القائم.

✓ **النزاعات ذات الطابع السياسي**

وهي تلك النزاعات التي لا تقبل في العادة التسوية عن طريق القضاء الدولي وذلك بالنظر لصعوبة تسويتها بغير الطرق الدبلوماسية او السياسية المختلفة والتي يراعى فيها نوع خاص من التوفيق بين مختلف المصالح المتباينة وغيرها، وتعتبر النزاعات السياسية مجموعه من النزاعات المتعلقة بالمصالح العليا للدولة او تلك

[48]-خالد حساني، الوجيز في حل النزاعات الدولية، دار بلقيس، الجزائر، 2021، ص16.

[49]- نور حسن نايف حداد، الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص 16.

النزاعات التي تمس بشرف الدولة اضافة الى المسائل التي يمكن لها المساس بالاستقلال السياسي للدولة وبمعنى اخر تلك النزاعات التي ترى الدولة ان فيها مساسا بسيادتها الداخلية50.

02/النزاعات الثنائية والجماعية

- ✓ **النزاع الثنائي:** وكما يدل عليه اسمه فإن هذا النزاع عادة ما ينشا بين دولتين لا أكثر حول مسالة معينة كتلك المنازعات المتعلقة بترسيم الحدود والحصانات والامتيازات الدبلوماسية وكل ما يتعلق بالأجانب واي نزاع اخر يقع بين دولتين لا اكثر .
- ✓ **النزاع الجماعي:** وهو ذلك النزاع الذي ينشا بين اكثر من دولتين حول مسالة معينة سواء بين مجموعة دول مع مجموعة دول اخرى، او بين مجموعة دول مع دولة واحدة ومن هذا النوع من المنازعات نجد النزاع العربي الاسرائيلي وغالبا ما يتم تسوية مثل هكذا منازعات بين الدول عن طريق عقد مؤتمرات دوليه تحضرها الدول المتنازعة51 .

المحور الثاني: مفهوم الوساطة كوسيلة من وسائل فض النزاعات الدولية

في هذا المحور سيتم التطرق إلى المقصود بالوساطة وذلك من خلال سرد اهم التعريفات الخاصة بها باعتبارها وسيلة من وسائل حل وفض النزاعات الدولية (أولا) والمؤهلات الواجب توافرها في الوسيط (ثانيا) وميزاتها (ثانثا) واخيرا شروط وعوامل نجاحها (رابعا)

أولا: تعريف الوساطة

تعرف الوساطة على انها ذلك الجهد او العمل الودي الذي يقوم به طرف ثالث مستقل عن اطراف النزاع الرئيسية والثانوية ويتميز بالحيادية في ادارة النزاع او حل النزاع 52.

وفي تعريف آخر يقصد بالوساطة ذلك العمل الودي التي تقوم به دوله او مجموعه من الدول او وكاله تابعه لمنظمة دوليه او حتى فرد ذو مركز رفيع في سعيه لإيجاد تسويه للنزاع القائم بين دولتين او اكثر53.

ويراد بها أيضا ومن جانب آخر: نشاط دوله ثالثة بقصد الحصول على تسويه بين دولتين متنازعتين والفرق بين الوساطة والاعمال الودية هو فرق بسيط فبينما نجد ان الاعمال الودية اكثر تحفظا تهدف الى مجرد تمهيد الطريق لبدء او استئناف المفاوضات بين المتنازعين اذ تقوم الدولة الوسيطة بنشاط اكثر ايجابية حيث

---

[50]- خالد حساني، المرجع السابق، ص 17.

[51]- سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 644-645.

[52]- لمين عمامرة، دور الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في تفعيل الوسائل السياسية لحل النزاعات سلميا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد01، ص 82.

[53]- يخلف توري، المرجع السابق، ص 293.

تتابع المفاوضات وتقترح بنفسها حلا للنزاع والصفة الاساسية للوساطة تتمثل في كونها اختياريه وهذه الصفة الاختيارية تسودها من حيث :

أولا: قيام الدولة الوسيطة بها والتي لا تعتبر ملزمة بمنح وساطتها

ثانيا تصرف الدول المتنازعة التي تعتبر هي الاخرى حرة تماما في ان ترفض عرض الوساطة

ثالثا نتيجة الوساطة ذاتها على النقيض من التحكيم ليست لها قوه الزاميه ولا تفرض على الاطراف المتنازعة.

بينما تشترك الدولة التي تقوم بالوساطة في المفاوضات التي تتم بين الطرفين المتنازعين وتقوم ايضا باقتراح الحل الذي تراه مناسبا للنزاع اذا رات ان ذلك يساعد اطرافه – النزاع - على الوصول الى نهاية مثمرة في اتصالاتهم وكذلك تكون الدول المتنازعة حرة في قبول الوساطة او رفضها ولا تعد بذلك مخالفه للقانون الدولي وان كان الرفض قد يعد عملا غير ودي[54].

ثانيا: مميزات الوساطة الدولية

تتميز الوساطة بالكثير من الايجابيات اذا ما قارناها مع باقي الوسائل الاخرى المتبعة لفض النزاعات والتي من ضمنها التحكيم، ولعل من ابرز اهم المميزات التي تتميز بها الوساطة ما يلي[55] :

- ✓ **السرعة:** اذ تعتبر الوساطة اليه يربح من خلالها الاطراف المتنازعة الكثير من الوقت في حل نزاعاته اذا ما تم مقارنتها بالوقت الذي يبقى عليه كل من القضاء والتحكيم اذ يتطلب الحكم التحكيمي مروره عبر القضاء للتذييل بالصيغة التنفيذية اما القضاء فيكون الامر اكثر بكثير ففي بعض الدول مثلا بفرنسا يتطلب الحصول على حكم قضائي النهائي في منازعه تجاريه قضائية 330 يوم .
- ✓ **الاقتصاد في التكاليف:** اذا ما تم مقارنه الوساطة مع القضاء فإننا نجد ان 26% من قيمه النزاع تذهب كلها في التكاليف الخاصة بالقضاء في حين ان الوساطة وسيلة غير مكلفة وفعالة .
- ✓ **المرونة:** تتجلى مرونة الوساطة في تحكم الاطراف في النزاع حيث يحافظ كل طرف على التحكم في النتيجة من خلال اقناع الطرف الاخر بما يقدمه من حلول للنزاع حيث يبقى الاطار العام للتفاوض بناء على احترام كل طرف للأخر وبذلك يبقى الوسيط دور يتمثل في مساعده الاطراف على ايجاد حل لنزاعهم بما يرضي الجميع مما يسمح باستمرار علاقات الود بينهم وكسب الاحترام المتبادل وهذه تكون ميزه مهمه لحل النزاعات الدولية والداخلية التي تتطلب الثقة وسهوله التعامل بين الاطراف.

---

[54]- إسراء فيصل عبد الله، تسوية المنازعات الدولية بالطرائق السلمية، مجلة دراسات البصرة، العدد 62، 2025، ص 262.

[55]- بشرى اعمارة، الوساطة الدولية بين التشريع الدولي والممارسة، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد04، 2018، ص 134-135.

ثالثا: الشروط والمؤهلات الواجب توافرها في الوسيط:

عادة ما يتم اختيار الشخص الذي يقوم بالوساطة او ما يعرف بالوسيط بناء على عده معايير تتصل وترتبط بالأبعاد الثقافية والحضارية والاحترام اذ لابد ان يتصف الوسيط بالبداهة والفطنة وان يكون اهلا للثقه والاحترام من قبل الاطراف وان يكون امينا ونزيها في وساطته وان يكون ذو خبره كافيه ووافيه على موضوع النزاع وكذا اسلوب الوساطة وكيفيه استعماله كالية لحل ذلك النزاع موضوع الوساطة وفضل عن ذلك لابد ان يكون الوسيط حكيما في استغلال الموارد التي يمكن ان يوظفها في عمليه الوساطة كالمساعدات الاقتصادية وحجم النفوذ الذي يتمتع به وبين اطراف النزاع وشبكه علاقاته ومكانه شخصيته العامة في الساحة الدولية او المحلية[56]. هذا ويتمثل دور الوسيط في توفير المناخ المناسب والتشجيع على الحوار وازاله اسباب التوتر بين الاطراف المتنازعة وحثهم على اللجوء الى التفاوض واقتراح طرق بديلة للتوصل الى تسوية ترضي الطرفين كما يقوم الوسيط بتوفير الجو الملائم للاجتماعات وادارتها من خلال ترتيب اجندتها بما يساهم في تقريب وجهات نظر اطراف النزاع، ومن النقاط الأساسية التي يجب على الوسيط ان يضعها نصب عينيه عند مبادرته بالوساطة مايلي:

اولا ايجاد قنوات للحوار ترضي اطراف النزاع

ثانيا تحسيس اطراف النزاع بالمسؤولية بضرورة ايجاد حل للنزاع

ثالثا احترام سياده استقلاليه الاطراف المتنازعة

رابعا حث و تشجيع الاطراف على الحوار وتبادل وجهات النظر

خامسا اختيار الطريقة والاجراءات التي تتم بها الوساطة وان يكون ذلك بموافقه وقبول اطراف النزاع وملائمه لطبيعة ونوع النساء وهذا حتى يكتب للوساطة النجاح[57].

رابعا: شروط وعوامل نجاح وفاعلية الوساطة

حتى تنجح الوساطة وتحقق الفعالية المرجوة منها لابد من ان يتم الاخذ بالأسس الآتية والمتمثلة فيمايلي[58]:

01: الاستعداد

---

[56]- لمين عمامرة، المرجع السابق، ص 83.

[57]- لمين عمامرة، المرجع نفسه، ص 83.

[58]- أسامة محمد محمود أحمد، شروط وعوامل نجاح الوساطة كوسيلة لفض المنازعات الدولية، قسم القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021، ص 24-29.

تتطلب جهود الوساطة المسؤولة والصادقة اعدادا جيدا، ويشمل الاستعداد المعرفة والمهارات الفردية للوسيط مع وجود فريق متجانس من المتخصصين فضلا عن الدعم السياسي والمالي والاداري اللازم من الكيان القائم بالوساطة.

02: الموافقة

باعتبارها عمليه تطوعية فان الوساطة تتطلب موافقه اطراف النزاع حتى تكون فعالة وبدون تلك الموافقة فليس هناك من المرجح ان يتفاوض الاطراف بحسن النية أو ان تكون ملتزمة بعملية الوساطة.

03: الحياد وعدم التحيز

يعد الحياد حجر الزاوية في الوساطة واذا ما تم النظر الى عملية الوساطة على انها متحيزه فمن الممكن ان يؤدي ذلك الى فشل في التقدم الحقيقي نحو حل النزاع ، كما يتطلب ان يكون الوسيط قادرا على التحدث مع جميع الاطراف الفاعلة ذات الصلة بحل النزاع وغير منحاز لأي جهة مهما كان الامر.

04 : الشمول

يشير مصطلح الشمول الى مدى وطريقة تمثيل اراء واحتياجات اطراف النزاع والجهات المعنية الاخرى وادراجها في عملية ونتائج جهود الوساطة والعملية الشاملة للجميع تكون اميل الى تحديد الاسباب الجذرية للنزاع ومعالجتها وضمان تلبيه احتياجات القطاعات المتضررة، هذا ويزيد الشمول ايضا من مشروعيه اتفاق السلام وتنفيذه ومن الشعور بملكيته الوطنية واضافة الى ذلك يحد الشمول من احتمال تقويض العملية على يد الجهات الفاعلة المستبعدة.

05: الملكية الوطنية

تفترض الملكية الوطنية التزام اطراف النزاع والمجتمع الاوسع بعملية الوساطة وبالاتفاقيات المبرمة وتنفيذها وتعتبر هذه المسالة في بالغ الأهمية اذ ان العمل على ايجاد مستقبل سلمي ينبغي ان تطلع به المجتمعات المحلية التي عانت الاثار الرئيسية للنزاع واطراف النزاع التي يتعين عليها اتخاذ قرار وقف القتال والمجتمع ككل.

06: الاطر المعيارية في القانون الدولي

تجري الوساطة ضمن اطر معيارية وقانونية قد تكون لها استتباعات مختلفة بالنسبة لمختلف الوسطاء ويطلع الوسطاء بعملهم الذي يتلقونه من الهيئة التي تعينهم وضمن الابعاد التي تحددها قواعد ونظم تلك

الهيئة وبالتالي فان وسطاء الامم المتحدة يعملون ضمن سياق ميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والجمعية العامة ذات الصلة وقواعد المنظمة ونظامها .

07: التنسيق والتكامل بين جهود الدول

ويشمل الاتساق النهج المتفق عليه او المنسق بينما تشير التكاملية الى الحاجة الى تقسيم واضح للعمل على اساس المزايا النسبية للجهات الفاعلة المنخرطة في الوساطة والعاملة على مستويات مختلفة ولجميع انشطه المجتمع الدولي بما في ذلك الامم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وغيرها والدول والمنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة الوطنية والمحلية تأثير على الوساطة وان تفاوت مقدار مشاركة كل من هاته الجهات في عملية وساطة معينة.

الخاتمة:

النتائج:

من بين اهم النتائج التي توصلنا اليها في نهاية هذه المداخلة نذكر:

- ✓ تعتبر الوساطة من اهم الطرق السلمية المتبعة في فض وحل النزاعات الدولية .
- ✓ على الشخص الذي يمارس مهمه الوساطة والذي يطلق عليه إسم الوسيط ان يتمتع بكفاءة وبداهه وفطنة وان يكون اهلا للثقة من قبل الاطراف .
- ✓ تتميز الوساطة عن غيرها من الطرق السلمية الاخرى المتبعة في فك النزاعات الدولية من حيث كونها تتصف بالسرعة والمرونة والفعالية .
- ✓ حتى تنجح عمليه الوساطة لابد من توفر مجموعه من الاسس والمبادئ والمتمثلة في الاستعداد والموافقة والحياد وعدم الانحياز وغيرها .
- ✓ حتى نكون امام نزاع دولي لابد ان تتوفر فيه مجموعة من الشروط وعلى راسها ان يكون طرفاه شخصان من اشخاص القانون الدولي العام .
- ✓ تختلف النزاعات الدولية باختلاف موضوعاتها واطرافها.

التوصيات:

- ✓ ضرورة الزام الاطراف المتنازعة على التقيد باتفاق التسوية الذي اسفرت عنه عملية الوساطة
- ✓ ضرورة فتح دورات تكوينية مختصة في تكوين الوسطاء الدوليين وصقل خبراتهم في هذا المجال

قائمة المراجع:

[1]- يخلف توري، تسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تامنغست،المجلد 07، العدد02، 2018، ص290.

[1]- صيوح لايقة خضور، تسوية النزاعات الدولية باتباع الطرق السلمية، مجلة جامعة تشرين للعلوم الإقتصادية والقانونية، المجلد 41، العدد02، 2019، ص 376

[1]-سهيل حسين الفتلاوي، القانون الدولي العام في السلم، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط01، الأردن، 2010، ص 642.

[1]- وماحنوس فاطمة، مطبوعة في حل النزاعات الدولية موجهة إلى طلبة السنة الأولى ماستر تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة يحي فارس – المدية -، 2019-2024، ص 06.

[11]- آيت علي زينة، محاضرات في فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ملقاة على طلبة السنة أولى ماستر حقوق تخصص قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السايياسية، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022-2023، ص 13-14.

[1]-خالد حساني، الوجيز في حل النزاعات الدولية، دار بلقيس، الجزائر، 2021، ص16.

[1]- نور حسن نايف حداد، الطرق القضائية لتسوية النزاعات الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2020، ص 16.

[1]- لمين عمامرة، دور الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة في تفعيل الوسائل السياسية لحل النزاعات سلميا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد11، العدد01، ص 82.

[1]- إسراء فيصل عبد الله، تسوية المنازعات الدولية بالطرائق السلمية، مجلة دراسات البصرة، العدد 62، 2025، ص 262.

[1]- بشرى اعمارة، الوساطة الدولية بين التشريع الدولي والممارسة، مجلة شؤون إستراتيجية، العدد04، 2018، ص 134-135.

[1]- أسامة محمد محمود أحمد، شروط وعوامل نجاح الوساطة كوسيلة لفض المنازعات الدولية، قسم القانون الدولي الخاص، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2021، ص 24-29.

[i] علي حسن الشامي، الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، عمان ، الأردن، 2007، ص42.

[ii] صلاح محمد عبد الحميد، فن التفاوض والدبلوماسية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012، ص11.

[iii] عبد المجيد بن يكن، الطرق الدبلوماسية ودورها في فض النزاعات الدولية وحماية حقوق الانسان (دراسة مقارنة بين الشرية الاسلامية والاعلان العالمي لحقوق الانسان)، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد الثاني، العدد 25، ص399.

[iv] وريدة جندلي، محاضرات في قانون العلاقات الدولية والدبلوماسية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص قانون عام السنة الجامعية 2021-2022، ص17-18.

[v] منصور المرزوقي، الدبلوماسية: مقدمة في النشأة والتحولات، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 10، العدد الأول، جوان 2025، ص 14.

[vi] علي حسن الشامي، المرجع السابق، ص36.

[vii] وريدة جندلي، المرجع السابق، ص19.

[viii] عبد المجيد بن يكن، المرجع السابق، ص399.

[ix] منصور المرزوقي، المرجع السابق، ص 14.

[x] عبد المجيد بن يكن، المرجع السابق، ص399.

[xi] منصور المرزوقي، المرجع السابق، ص14-15.

[xii] عبد المجيد بن يكن، المرجع السابق، ص399.

[xiii] منصور المرزوقي، المرجع السابق، ص15.

[xiv] لؤي صيوح، رامي لايقة، بسام خضور، دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد42 العدد السادس، سورية، 2020، ص391.

[xv] المرجع نفسه، ص391.

[xvi] حياة حسين، قانون العلاقات الدولية، محاضرات موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص قانون عام، السنة الجامعية 2020-2021، ص7-8.

[xvii] زفزافي عائشة، أثر اتفاقية فيينا في تقنين القانون الدبلوماسي -دراسة حالة-، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية 2021-2022، ص11.

[xviii] وريدة جندلي، المرجع السابق، ص25.

[xix] أسامة مرتضى باقر السعيدي و رغد نزنر سعيد، دور الدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية، قضايا سياسية، العدد 77، 2024، ص640-645.

[xx] المرجع نفسه، ص645.

[xxi] حياة حسين، المرجع السابق، ص33.

[xxii] رزان بيرقدار، مفردات مقرر العلاقات الدبلوماسية والقنصلية ، محاضرة ملقاة على طلبة السنة الثانية ماجستير تخصص العلاقات الدولية والدبلوماسية، ص 3.

[xxiii] زناتي مصطفى، العلاقات الدبلوماسية، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة، جامعة المسيلة، كلية الحقوق، 2017-2018، ص67.

[xxiv] المرجع نفسه، ص68.

[xxv] بولنوار فوزية زبير مهدي أمين، الدبلوماسية الوقائية، مذكرة ماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية ،2014-2015، ص 14.

[xxvi] رزان بيرقدار، المرجع السابق، ص4.

[xxvii] بوعلام بوسكرة، قانون العلاقات الدولية، محاضرات ملقاة على طلبة السنة الثالثة ، تخصص قانون عام، السنة الجامعية 2023-2024، ص13.

[xxviii] علي حسن الشامي، المرجع السابق، ص65-66.

[xxix] مصطفى زناتي، المرجع السابق، ص 8.

[xxx] وريدة جندلي، المرجع السابق، ص21.

[xxxi] علي عودة العقابي، العلاقات الدولية، دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، دون دار نشر، بغداد، 2010، ص41 وما بعدها.

[xxxii] عبد العزيز بن عثمان التويجري، الدبلوماسية الاسلامية في خدمة الحوار والسلام، منشورات المنمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ايسيسكو، 1430-2009، متاح على الموقع الالكتروني:https www. Isesco.org.ma

[xxxiii] علي حسن الشامي، المرجع السابق، ص 103-104.

[xxxiv] المرجع نفسه، ص81_82.

[xxxv] بوعلام بوسكرة، المرجع السابق، ص15.

[xxxvi] وريدة جندلي، المرجع السابق، ص23.

[xxxvii] حياة حسين، المرجع السابق،ص24-25.

[xxxviii] المرجع نفسه، ص25.

[xxxix] المرجع نفسه، ص26 وما بعدها.

[xl] علي حسن الشامي، المرجع السابق، ص25 وما بعدها

[xli]-بوحيه وسيله، دور الدبلوماسيه الجزائريه المعاصره في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدوليه والاقليميه حوليات جامعه الجزائر واحد المجلد 34 العد اثنين سنه 2020 ص 138 ص 158.

[xlii]-- سهيل حسين الفتلاوي الدبلوماسيه بين النظريه والتطبيق الطبعه الاولى دار الثقافه للنشر والتوزيع عمان الاردن سنه 2009 ص. 92

[xliii]- غازي حسن صباريني، الدبلوماسيه المعاصره، دراسه قانونيه ،الطبعه الثالثه دار الثقافه للنشر والتوزيع، عمان الاردن سنه 2011 ض 15 .

[xliv]-ثامر كامل محمد، الدبلوماسيه المعاصره واستراتيجيه اداره المفاوضات، الطبعه الاولى، دار المسيره للنشر والتوزيع والطباعه عمان الاردن، سنه 2000 ص 21 .

[xlv]--عبد الفتاح علي الراشدان ومحمد خليل الموسى، وصول للعلاقات الدبلوماسيه والقنصليه، الطبعه الاولى منشورات المركز العلمي للدراسات السياسيه، عمان الاردن ،سنه 2005 ،صفحه 57 و 58 .

[xlvi]--سهيل حسين الفتلاوي، المرجع السابق، ص 96.

[xlvii]- العايب سليم، الدبلوماسيه الجزائريه في اطار منظمه الاتحاد الافريقي، مذكره ماجستير، جامعه باتنه، كليه الحقوق والعلوم السياسيه، سنه 2011 .

[xlviii]-- شعاشعيه الاخضر، دور الدبلوماسيه الجزائريه في حل ازمه الرهائن الامريكيين في ايران، مجله دائره البحوث والدراسات القانونيه والسياسيه والنظم السياسيه، العدد الثاني، جوان 2017 ،ص 15 ص 26.

[xlix]-- محمود بدوي منير، الوساطه ودور الطرف الثالث في تسويه المنازعات، دراسه مستقبليه ،عدد 8 جويلية 2013 .

[l]- هبة خالد جمال عبدالرازق – باحثة دكتوراه بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة – مصرالمركز الديمقراطي العربي.

[li]-- ادريس عطيه، الارهاب في افريقيا دراسه على الظاهره واليات مواجهتها،مذكره ماجستير،جامعه الجزائر 3 ،كليه الحقوق والعلوم السياسيه، سنه 2011.

[lii]-برحو سهام وقاضي نعيمه، مبادرات الجزائر الدبلوماسيه ،طريق نحو حل الازمه الليبيه ، مجله السياسه العالميه، المجلد 8 ،العدد واحد، سنه 2024 ،ص 310 ص 327 .

[liii]- الحامدي عيد، امن الحدود وتداعياته الجيو سياسيه على الجزائر ،مذكره ماجستير ،جامعه المسيله، كليه الحقوق والعلوم السياسيه، سنه 2014 و 2015 .

[liv]- هبة خالد جمال عبدالرازق – باحثة دكتوراه بكلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة – مصرالمركز الديمقراطي العربي.

[lv]- بوحيه وسيله، دور الدبلوماسيه الجزائريه المعاصره في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدوليه والاقليميه، حوليات جامعه الجزائر واحد، المجلد 34، العد اثنين ،سنه 2020 ،ث 138 ث .158.

[lvi]-- برقوق محمد، الدبلوماسيه الجزائريه 50 سنه من المبادئ والعقلانيه، مقال منشور بجريده المساء بتاريخ 5 جويليه 2012 ،على الموقع الالكتروني التاليwww.djazaires.com/elmasaa/61943

[lvii]-- بوحيه وسيله دور الدبلوماسيه الجزائريه المعاصره في تكريس وتعزيز الحل السلمي للنزاعات الدوليه والاقليميه حوليات جامعه الجزائر واحد المجلد 34 العد اثنين سنه 2020 صفحه 138 صفحه 158

[lviii]-- رؤوف بوسعديه، دور الدبلوماسيه الجزائريه في حل النزاعات الاقليميه، مجله الباحث للدراسات الاكاديميه ،العدد التاسع، جوان 2016 ،صفحه 155 صفحه 170.

[lix]-- الحامدي عيد، امن الحدود وتداعياته الجيو سياسيه على الجزائر ،مذكره ماجستير ،جامعه المسيله، كليه الحقوق والعلوم السياسيه، سنه 2014 و 2015 .

[lx]-- علي مصباح محمد الوحيشي، جامعه الزاويه ليبيا ،دور الدبلوماسيه الجزائريه في حل الازمه الليبيه الراهنه، مجله الدراسات القانونيه والسياسيه، العدد خمسه، المجلد واحد ،جانفي 2017، صفحه واحد الى الصفحه 19.

[lxi]-- اسيا قسوم، الدبلوماسيه الجزائريه والربيع العربي بين الالتزام بالمبادئ واملاءات المصلحه الوطنيه، شهاده ماجستير ،جامعه باتنه، كليه الحقوق والعلوم السياسيه ،سنه 2014 و 2015.

[lxii]-- حسين بالخيرات، الفعالية الدبلوماسيه نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسيه الجزائريه في القاره الافريقيه، مجله العلوم القانونيه والاجتماعيه، جامعه زيان عاشور بالجلفه الجزائر ، المجلد الرابع، العدد الرابع ،ديسمبر 2019، الرقم التسلسلي 16 ،صفحة 187 صفحه 209 .

[lxiii]--حسين بالخيرات، الفعالية الدبلوماسيه نموذج نظري مقترح على ضوء تحليل توجهات الدبلوماسيه الجزائريه في القاره الافريقيه، مجله العلوم القانونيه والاجتماعيه، جامعه زيان عاشور بالجلفه الجزائر ، المجلد الرابع، العدد الرابع ،ديسمبر 2019، الرقم التسلسلي 16 ،ص 187 ص 209 .

[lxiv]-- رؤوف بوسعديه، دور الدبلوماسيه الجزائريه في حل النزاعات الاقليميه، مجله الباحث للدراسات الاكاديميه ،العدد التاسع، جوان 2016 ،ص 155 ص 170.

[lxv]-- ابصير احمد طالب، المشكله الامنيه في منطقه ساحل الافريقي، مذكره ماجستير ،جامعه الجزائر، كليه العلوم السياسيه والاعلام، سنه 2009 و 2010.

[lxvi]-- حسام حمزه ،الدوائر الجيو السياسيه للامن القومي الجزائري، مذكره ماجستير ،جامعه باتنه، كليه الحقوق والعلوم السياسيه، سنه 2010 و 2011 .

[lxvii]-- برحو سهام وقاضي نعيمه، مبادرات الجزائر الدبلوماسيه ،طريق نحو حل الازمه الليبيه ، مجله السياسه العالميه، المجلد 8 ،العدد واحد، سنه 2024 ،صفحه 310 صفحه 327 .

[lxviii]-- علي مصباح محمد الوحيشي، جامعه الزاويه ليبيا ،دور الدبلوماسيه الجزائريه في حل الازمه الليبيه الراهنه، مجله الدراسات القانونيه والسياسيه، العدد خمسه، المجلد واحد ،جانفي 2017، صفحه واحد الى الصفحه 19.